صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التقرير السنوي

2018

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التقرير السنوي 2018

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

للتواصل،

يرجى الاتصال بالدائرة الاقتصادية والفنية، وفق العنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 2 (971+)

فاكس رقم: 6326454 2 (971+)

البريد الإلكتروني: economic@amf.org.ae

الموقع الرسمي للصندوق على شبكة الإنترنت: http://www.amf.org.ae

المحتويات

رقم الصفحة

- تقديم ..... ب
- نبذة عن صندوق النقد العربي 01
- إطار استراتيجية الصندوق (2015-2020) 05
- خلاصة أنشطة الصندوق خلال عام 2018 07
- النشاط الإقراضي 10
- نشاط التقارير، والبحوث والدراسات الاقتصادية، والنشرات 18
- المعونة الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء 20
- المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI) 25
- مشروع النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية 28
- نشاط الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات 28
- نشاط الصندوق في مجال الاستثمار 32
- نشاط برنامج تمويل التجارة العربية البينية 35
- أنشطة أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية 36
- أنشطة أمانة مجلس وزراء المالية العرب 38
- الوضع المالي الموحد للصندوق 38
- البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات الخارجيين 43
- الهيكل التنظيمي للصندوق 72
- ملاحق التقرير 76

تقديـــــم

يتم إعداد التقرير السنوي لصندوق النقد العربي حسب مقتضيات المادة الثالثة والثلاثين من اتفاقية إنشاءه، ويُقَدِم التقرير خلاصة نشاط الصندوق، والمركز المالي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، بما يتضمن ما قدمه الصندوق لدوله الأعضاء من دعم على المستويين المالي والفني، من خلال نشاط الإقراض والمعونة الفنية، وإسهاماته في مجال بناء وتطوير قدرات الكوادر العربية الرسمية بوزارات المالية والاقتصاد، والتجارة، والبنوك المركزية، والمؤسسات الإحصائية الحكومية، من خلال الدورات التدريبية، وورش العمل، والندوات، التي ينظمها معهد السياسات الاقتصادية التابع له. يستعرض التقرير أيضاً تطورات النشاط الاستثماري الذي يقوم به الصندوق، حسب ما حددته المادة الخامسة من اتفاقية إنشاءه، وكذلك خلاصة نشاطه في دعم وتعزيز التجارة العربية البينية. كما يستعرض التقرير الأنشطة الأخرى والفعاليات، التي نظمها الصندوق في المجالات الاقتصادية والنقدية والمالية المختلفة، بهدف طرح حلول ومقترحات لمواجهة التحديات المختلفة التي تواجهها الاقتصادات العربية، وتبادل الآراء والخبرات بشأن القضايا الاقتصادية المعاصرة، بما يسهم في دعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية، وبوجه خاص على صعيد القطاع المالي والنقدي والمصرفي، وقطاع مالية الحكومة. كما يلقي التقرير الضوء على المبادرات التي يتبناها الصندوق استجابة لمتطلبات الدعم الفني لدوله الأعضاء وإرساء البنية التحتية، بما يؤدي إلى تطوير وتحديث الأنظمة المالية والنقدية والمصرفية في الدول العربية.

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

نبذة عن صندوق النقد العربي

النشأة:

أنشأت الدول العربية صندوق النقد العربي رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. تم التوقيع على اتفاقية إنشاء الصندوق في السابع والعشرين من شهر أبريل عام 1976 في مدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية. تميزت اتفاقية إنشاء الصندوق بشمولية الأغراض التي أوكلت إليه، ومرونة الوسائل التي أتاحتها له لتحقيقها. يضم الصندوق حالياً في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. ويتخذ الصندوق مدينة أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً دائماً له.

الرسالة:

يعد إنشاء الصندوق ثمرة للجهود التي بذلتها الدول العربية في مجال التعاون النقدي والمالي منذ منتصف عقد الأربعينات، لتنفرد بذلك المنطقة العربية بين كافة التكتلات والتجمعات الإقليمية والاقتصادية في العالم بوجود صندوق نقد خاص بها. جسَّد إنشاء صندوق النقد العربي الحُلم الذي راود صُنَّاع القرار في الدول العربية لفترة طويلة بإيجاد الآلية التي تعزز التعاون والتكامل النقدي بين الدول العربية، ضمن منظومة العمل العربي المشترك، الذي يسعى إلى تقوية أواصر التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية تمهيداً للوصول إلى هدف الوحدة العربية المنشودة على كافة الأصعدة.

يعتمد الصندوق منهجية استباقية في تقديم الدعم لدوله الأعضاء، حيث يبادر بدراسة التداعيات الاقتصادية على الاقتصادات العربية، الناجمة عن التطورات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، ويضع البدائل المناسبة لتقديم الدعم المالي والفني للمساعدة في التعامل معها، والعودة بالاقتصادات العربية المتأثرة بتلك التطورات إلى مسار التنمية المستدامة. كما يُطَبِّق الصندوق خطط استراتيجية ممنهجة لإدارة الأزمات التي قد تتعرض لها اقتصادات المنطقة العربية ومواجهة تداعياتها، حيث يحظى الصندوق بنخبة من الكوادر الفنية والمتخصصين، يتم استقطابهم من كافة الدول العربية، ممن لديهم المؤهلات العلمية والخبرات العملية التي تؤهلهم للعمل.

يولي الصندوق اهتماماً كبيراً بتحقيق التعاون وتبادل الخبرات، في مجال السياسات النقدية، بين الدول العربية وتنسيق مواقفها في المحافل والاجتماعات الدولية، وكذلك تعزيز التنسيق بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، في مختلف المجالات ذات الصلة بعمل هذه المصارف، بما يساعد على تبادل التجارب والخبرات فيما بينها، وتنسيق المواقف تجاه المستجدات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالعمل المصرفي. تصب هذه الجهود في العمل على تحقيق التعاون النقدي بين الدول العربية بغية الوصول لصيغة مشتركة في بناء السياسات النقدية.

كما يحظى موضوع تطوير الأسواق المالية العربية باهتمام خاص من جانب الصندوق، انطلاقاً من قناعته بأهمية دور هذه الأسواق في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها لتمويل خطط التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، بما يسهم في خلق فرص العمل المنتج، وتنويع وتوسيع قاعدة الاقتصاد والإنتاجية.

يوفر الصندوق لدوله الأعضاء، برامج للمعونة الفنية ترتبط بتطوير السياسات وآليات العمل، وتنمية قدرات الكوادر الوطنية، ويحرص على إثراء المبادرات التي يتبناها على المستوى الإقليمي لتطوير أنظمة الدفع، وتطبيقات التقنيات المالية الحديثة، وأسواق رأس المال، وقواعد البيانات الاقتصادية وإحصاءات الحسابات القومية، وتعزيز الجهود الرامية لتحقيق الشمول المالي، وغيرها من النشاطات ذات العلاقة بعمل الصندوق.

الأهداف

تضمنت المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق ثمانية أهداف يسعى الصندوق من خلال أنشطته المختلفة إلى تحقيقها، وهي:

1. تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
2. استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.
3. إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.
4. إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول العربية الأعضاء، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة

الحقيقية لهذه الموارد، ويؤدي إلى تنميتها حيثما يُطْلَب منه ذلك.

5. دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.
6. تطوير الأسواق المالية العربية.
7. تنسيق مواقف الدول العربية الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية.
8. تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية الأعضاء، بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

إضافة إلى ذلك، نصت المادة الثامنة من الاتفاقية على أن يقدم الصندوق المعونات والخدمات الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء، التي تعقد اتفاقيات اقتصادية، تستهدف الوصول إلى اتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق الهدف الأسمى للصندوق، وهو الوصول إلى التكامل الاقتصادي والنقدي العربي.

الوسائل والموارد

يعتمد الصندوق عدد من الوسائل في سبيل تحقيق أهدافه، أفردتها المادة الخامسة من اتفاقية إنشائه، منها، تقديم التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل للدول الأعضاء، للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها مع باقي دول العالم، الناجم عن تبادل السلع والخدمات والتحويلات وانتقال رؤوس الأموال، وإصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء، تعزيزاً لفرص استفادتها من المصادر المالية الأخرى من أجل تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها، والتوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها.

من هذه الوسائل أيضاً، تنسيق السياسات النقدية للدول العربية الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول، كذلك العمل على تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

كما نصت الاتفاقية على أن يضع الصندوق بالاتفاق مع الدولة العضو أو الدول الأعضاء، ذات العلاقة، الترتيبات اللازمة لإدارة أي أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى، عربية أو غير عربية، بما يتفق مع أهداف الصندوق.

كذلك، أكدت المادة السادسة من اتفاقية إنشاء الصندوق على ضرورة تعاون الدول الأعضاء فيما بينها، وفيما بينها وبين الصندوق، للإقلال من القيود على المدفوعات الجارية، وكذلك القيود على انتقال رؤوس الأموال وعوائدها فيما بينها، مع استهداف إزالة القيود المذكورة كليةً، والعمل على تحقيق القدر الضروري من التنسيق بين السياسات الاقتصادية، ولا سيما المالية والنقدية منها، بما يخدم التكامل الاقتصادي العربي ويساعد على تهيئة الظروف لإنشاء عملة عربية موحدة.

تأكيداً للمرونة المعطاة للصندوق في تحقيق أهدافه، نصت المادة التاسعة على إمكانية قيام الصندوق، بقرار من مجلس المحافظين، باتباع أي وسيلة أخرى تساعد على تحقيق أهدافه.

تتكون موارد الصندوق، وفقاً لما نصت عليه المادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه، من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق، وأية موارد أخرى يقرها مجلس المحافظين.

إطار الحوكمة بالصندوق

يرتكز إطار الحوكمة بالصندوق على مجموعة من المبادئ، يضع الصندوق مهمة الالتزام بها في مقدمة أولوياته، وتتلخص بالتالي:

مبدأ حماية حقوق الدول الأعضاء والمعاملة المتكافئة لهم، حيث يكفل إطار الحوكمة بالصندوق حماية حقوق المساهمين، وتسهيل ممارستهم لها ومعاملتهم بتكافؤ، ولا يتيح الإطار التفرد بالقرار في المسائل الجوهرية، سواءً على مستوى مجلس المديرين التنفيذيين أو على مستوى الإدارات التنفيذية، حيث أن أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين تتم الموافقة على ترشيحهم من أعلى سلطة، وهو مجلس المحافظين، ويتم اختيارهم من مواطني الدول الأعضاء المشهود لهم بالخبرة والكفاءة. يعمل مجلس المديرين التنفيذيين وفق قواعد إجرائية تنظم اتخاذ القرارات. على مستوى الإدارات التنفيذية، تنظم سياسات وإجراءات العمل المسؤوليات والصلاحيات، كما تدرس اللجان المتخصصة الأمور الجوهرية وتتخذ التوصية بشأنها.

مبدأ الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح، الذي يهدف إلى حماية حقوق أصحاب المصالح، بما يشمل الدول الأعضاء والموظفين والمتعاقدين مع الصندوق.

مبدأ تحقيق الإفصاح والشفافية، باعتبار أن مجلس المحافظين هو المعني بذاته بالمرتبات والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة، والإفصاح عن مدى تمتعهم بالحيادية، حيث يوافق المجلس مجتمعاً على ترشيح الأعضاء ويحدد المزايا الممنوحة لهم.

مبدأ المساءلة، الذي يطبقه الصندوق على جميع المستويات، إذ يعكس إطار الحوكمة المُطَبَّق مدى الحرص الذي يوليه الصندوق لتوضيح اختصاصات الأجهزة التوجيهية والإشرافية والتنفيذية، وتكاملها وتفاعلها، وتعزيز قنوات الاتصال والتنسيق بينها، إضافة إلى توسيع نطاق المشاركة في الرأي قبل اتخاذ القرار. يتكون هيكل أجهزة الحوكمة من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين الذي ينبثق منه لجنة المراجعة والمخاطر، ومنظومة الوحدات التنظيمية للإدارة التنفيذية، التي تشمل الدوائر التنفيذية ولجان الإدارة، ومكتب التدقيق الداخلي، ومدققي الحسابات الخارجيين.

مجلس المحافظين، يضم محافظي جميع الدول العربية الأعضاء، ويعتبر بمثابة السلطة العليا المعنية بالتوجيه الاستراتيجي والمساءلة وتقييم الأداء، حيث أناطت اتفاقية الصندوق كافة سلطات الإدارة إلى مجلس المحافظين وخوّلته سلطة تفويض مجلس المديرين التنفيذيين في ممارسة أي سلطة ما عدا السلطات الحصرية له[1]. يعقد المجلس اجتماعاته سنوياً وفقاً للقواعد الإجرائية التي تنظم إجراءات الاجتماعات والتصويت. ينتخب المجلس سنوياً أحد المحافظين من بين أعضائه رئيساً له بالتناوب.

مجلس المديرين التنفيذيين، يتكون من المدير العام رئيساً وثمانية أعضاء غير متفرغين، يتم تعيينهم من جانب مجلس المحافظين من الدول الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. يتولى مجلس المديرين التنفيذيين الإشراف على نشاط الصندوق، حيث يختص مجتمعاً بالإشراف على وضع السياسات الجوهرية وخطط وبرامج العمل الاستراتيجية والأداء ومساءلة الإدارة التنفيذية ورفع التقارير لمجلس المحافظين. يعقد المجلس اجتماعات ربع سنوية لاتخاذ القرارات، وفقاً لقواعد وإجراءات التصويت المحددة باتفاقية إنشاء الصندوق.

لجنة المراجعة والمخاطر، المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين، تهدف إلى مساعدة المجلس بالقيام بمهامه الإشرافية، من خلال مراقبة سلامة البيانات المالية، ومتابعة تطبيق سياسات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وتقييم فعالية مكتب التدقيق الداخلي ومناقشة تقاريره، ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومناقشة تقاريره، وتلقي بلاغات المخالفات والتوصية بشأنها. تتكون لجنة المراجعة والمخاطر من ثلاثة أعضاء مستقلين عن إدارة الصندوق التنفيذية، يتم انتخابهم من قِبَل مجلس المديرين التنفيذيين في بداية كل دورة للمجلس. وتقوم اللجنة بمهامها وفقاً لميثاق ينظم عملها.

منظومة الوحدات التنظيمية للإدارة التنفيذية، التي تتكون من المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين وست دوائر تنفيذية متخصصة هي: الدائرة الاقتصادية والفنية، ومعهد السياسات الاقتصادية، ودائرة الاستثمارات، ودائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي، ودائرة الشؤون الإدارية، والدائرة القانونية. إضافة إلى ذلك، تتولى لجان الإدارة التنفيذية بصفتها جهات استشارية تقديم المشورة في الأمور الجوهرية، وتتكون عضويتها من كبار موظفي الصندوق ذوي الاختصاصات، وهذه اللجان هي: لجنة القروض، ولجنة الاستثمار، واللجنة الإدارية، ولجنة إدارة المخاطر. تعمل الوحدات التنظيمية في الصندوق بإطار نظام للضبط الداخلي مترابط ومتكامل، يشتمل على لوائح تنظيمية، وسياسات وقواعد، وإجراءات عمل تنظم نشاطات الصندوق وعملياته، ولا يتيح النظام التفرد بالقرار في المسائل الجوهرية.

مكتب التدقيق الداخلي، الذي يشكل مكوناً هاماً في منظومة الضبط الداخلي، حيث تحرص الإدارة العليا على أن يؤدي دوره باستقلالية. تشمل مهام المكتب تقييم فعالية أنظمة الضبط الداخلي وأنشطة إدارة المخاطر والحوكمة وفقاً لمنهجية معتمدة، ويتواصل مباشرة مع لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

التدقيق الخارجي، الذي يشكل حلقة هامة في منظومة الحوكمة، حيث يختص مجلس المحافظين دون غيره بتعيين مدققي الحسابات الخارجيين، بتوصية من مجلس المديرين التنفيذيين، ولا تتيح اتفاقية الصندوق لمجلس المحافظين تفويض هذا الاختصاص لأي من السلطات الأخرى بالصندوق.

[1] تتمثل السلطات الحصرية لمجلس المحافظين وفق اتفاقية إنشاء الصندوق في: تعيين المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، وتحديد مكافآتهم ومخصصاتهم، وقبول الأعضاء الجدد، وإيقاف العضوية، وزيادة رأس المال، وتوزيع الدخل، وتعيين مراقبي الحسابات، واعتماد الحسابات الختامية، والبت في تفسير أحكام اتفاقية الصندوق وتعديلها.

شكل رقم (1): إطار الحوكمة في صندوق النقد العربي*

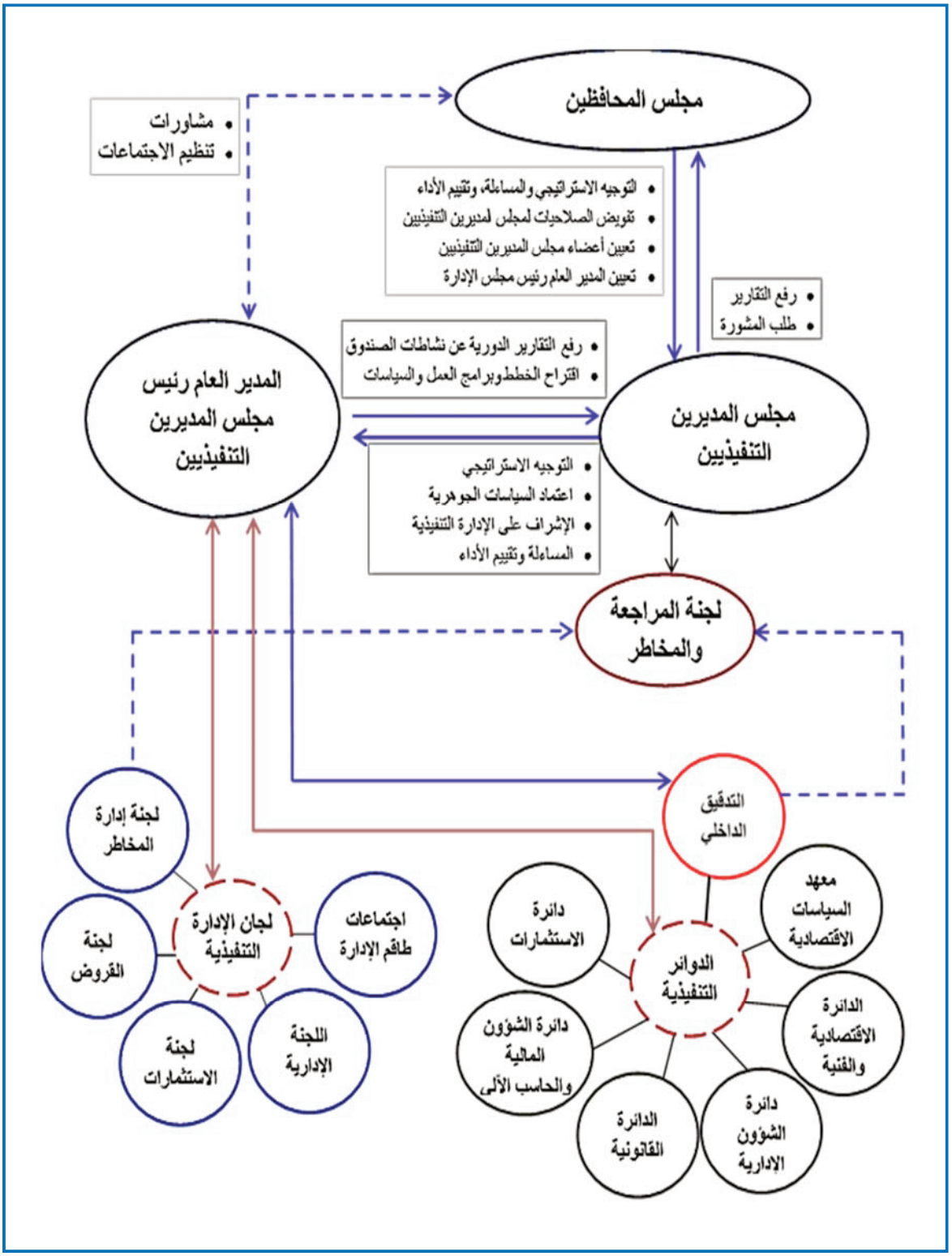

* لا يشكل مخطط أجهزة الحوكمة في صندوق النقد العربي الهيكل التنظيمي للصندوق، بل يعكس مكونات وعلاقات العمل المؤسسية بأجهزة الحوكمة فيه.

إطار استراتيجية الصندوق (2015 – 2020)

ملامح الاستراتيجية وإطارها العام

وضع الصندوق إطاراً عاماً لاستراتيجيته المعتمدة للفترة 2015 -2020، بما يتفق مع رؤية الصندوق التي تعكس آمال وطموحات دوله الأعضاء، وتتطلب التطوير المستمر في مجالات عمله وأنشطته لتواكب المتغيرات التي تطرأ على هذه الطموحات، حسب المتغيرات في الساحتين الإقليمية والدولية، وهو ما يترجمه الصندوق في الحرص على تطوير برامجه وآليات عمله ومنظومة الحوكمة لديه وفقاً لأفضل الممارسات المعمول بها دولياً. كذلك، يأخذ إطار استراتيجية الصندوق بالاعتبار التوجهات والاحتياجات المستقبلية للدول الأعضاء.

يركز الإطار العام لاستراتيجية الصندوق على الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها الصندوق، لكونه المؤسسة النقدية الوحيدة بالمنطقة العربية، ولأهمية الدور الذي يلعبه كمركز للتلاقي والتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، إلى جانب دوره في بناء القدرات من خلال برامج التدريب المتخصصة التي يقدمها معهد السياسات الاقتصادية في الصندوق لكوادر الدول الأعضاء. كذلك تشمل هذه المزايا، متانة المركز المالي للصندوق بما يعزز ثقة الدول الأعضاء فيه، إضافة إلى دوره في تقديم خدمات قبول الودائع وإدارة الاستثمارات لصالح الدول الأعضاء.

كما يولي الإطار العام لاستراتيجية الصندوق اهتماماً كبيراً باستغلال الفرص المتاحة لتطوير وتعزيز قدرته على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء في توفير الدعم المالي، وتقديم المشورة الفنية في مجالات الإصلاح الاقتصادي، وتلبية الاحتياجات المتنامية والمتنوعة في مجال التدريب وبناء القدرات في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية.

منحت مرونة الوسائل المتاحة للصندوق، واتساع نطاق أنشطته ميزة نسبية أخرى تُمكِنه من التعامل مع التحديات التي يمكن أن تواجهها اقتصادات الدول العربية، بما يتواكب مع الاتجاهات والتطورات الاقتصادية والمالية العالمية، والانعكاسات المحتملة على القطاعات المالية والمصرفية وأسواق المال العربية. شكلت احتياجات الدول العربية، مرجعاً مهماً للصندوق عند إعداد الإطار العام لاستراتيجيته للفترة (2015-2020)، حيث ركز هذا الإطار على استخلاص وتحديد توقعات وتطلعات الدول الأعضاء خلال السنوات القادمة، وما يتطلبه ذلك من تعزيز لقنوات التواصل الفعّال معها، وتطوير قدراته ومبادراته الرامية لمساعدة دوله الأعضاء، إضافة إلى تطوير نشاطه البحثي والإحصائي لتوفير بيانات اقتصادية موثوقة، وتقارير تحليلية، أكثر شمولاً وعمقاً، تدعم جهود صانعي السياسات والباحثين.

الرؤية

" أن يستمر الصندوق في أداء رسالته كمؤسسة مالية عربية رائدة في مجال دعم الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية في المنطقة العربية."

تأتي رؤية الصندوق انطلاقاً من رسالته التي وضحتها اتفاقية إنشائه، التي تتلخص في وضع الأسس النقدية التي تحقق التكامل الاقتصادي العربي وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية في كل الدول العربية. وفي سياق سعي الصندوق لتحقيق هذه الرسالة، فإنه يعمل باستمرار على تطوير ورفع كفاءة وفعالية برامجه وأنشطته وعملياته لتتلاءم مع المتغيرات، بما يُمَكِّنه من الاستفادة من مزاياه النسبية والفرص المتاحة لتعزيز دوره الرائد في خدمة الدول العربية الأعضاء.

الأهداف الاستراتيجية

يتطلع صندوق النقد العربي إلى تحقيق رؤيته الاستراتيجية من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف، تغطي ثلاثة مجالات متكاملة، تتمثل في تعزيز فرص النمو الشامل، وإرساء مؤسسات اقتصادية ومالية ونقدية كفؤة، وتقوية التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية والنقدية والاقتصادية الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة، فضلاً عن تطوير قدرات وفعالية بنيانه المؤسسي.

تتمثل الأهداف الاستراتيجية للصندوق في: الارتقاء بأنشطة وبرامج دعم الإصلاحات التي تعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية، وتطوير برامج ومبادرات القطاع المالي والمصرفي وزيادة فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، وتعزيز الدور المحوري للصندوق كمركز للتلاقي والتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية ودعم مشاريع التكامل الاقتصادي والمالي في الدول العربية، وتعزيز دور

الصندوق كمركز للمعرفة والخبرة والمشورة الفنية وبناء القدرات في مجالات اختصاصاته.

الوسائل والأنشطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية

تتضمن استراتيجية الصندوق، للفترة 2015-2020، العمل على رفع كفاءة استخدام الوسائل المتاحة، واستحداث وسائل جديدة تسهم في تعزيز نتائج الأنشطة المتنوعة والمتطورة، التي يقوم الصندوق بأدائها للوصول إلى أفضل النتائج المرجوة، وتحقيق أهداف الاستراتيجية على النحو الذي يحقق طموحات الدول الأعضاء.

في هذا الإطار، تتضمن الوسائل، التي يستخدمها الصندوق لمساعدة دوله الأعضاء، مجموعة من النوافذ الإقراضية لتقديم الدعم المالي لمواجهة العجز الكلي في ميزان المدفوعات، ودعم الإصلاحات الهيكلية في قطاع مالية الحكومة والقطاع المالي والمصرفي، وذلك في إطار النشاط الإقراضي الذي تضعه اتفاقية إنشاء الصندوق على رأس قائمة الوسائل التي أتيحت له لتحقيق أهداف إنشائه. يُقَدِّم الصندوق تسهيلاته الائتمانية للدول الأعضاء في شكل قروض متفاوتة الآجال ومتسمة بالتيسير. ويصاحب تقديم معظم التسهيلات الائتمانية، إجراء مشاورات مع السلطات المختصة في الدول المقترضة للاتفاق معها على برنامج للإصلاح الاقتصادي يشمل السياسات والإجراءات المناسبة لمعالجة وإصلاح أوضاعها الاقتصادية، والمالية والنقدية، إضافة إلى متابعة تنفيذها.

تضمَّن **الهدف الاستراتيجي الأول** ضمن استراتيجية الصندوق المنوه عنها بعاليه، العمل على الارتقاء بأنشطة وبرامج دعم الإصلاحات التي تعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية، من خلال التركيز على تطوير البرامج والأنشطة التي يقوم بها الصندوق لدعم جهود الدول الأعضاء في سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، سواء من خلال الدعم المالي المصحوب ببرامج الإصلاح الاقتصادي، أو من خلال تعزيز المشورة الفنية اللازمة في هذا الشأن. ويشمل العمل في إطار هذا الهدف، تحقيق الهدف الفرعي الذي يضعه الصندوق في صدارة أولوياته خلال فترة الاستراتيجية، ويتمثل في التطوير المستمر للنشاط الإقراضي للصندوق، من خلال المراجعة الدورية للتسهيلات المتوفرة، ومدى ملاءمتها مع متطلبات الدول الأعضاء، وتطوير الإجراءات المرتبطة بعمليات الإقراض.

يعتبر **نشاط الاستثمار** من الأدوات الهامة التي يستخدمها الصندوق لتقديم الدعم لدوله الأعضاء، حيث يتضمن نشاط الاستثمار قبول الودائع من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية، وإدارة المحافظ الاستثمارية نيابة عنها، وتقديم المعونة الفنية الاستثمارية. تتضمن استراتيجية الصندوق، للفترة 2015 - 2020، مجموعة من الأهداف يرمي الصندوق لتحقيقها في نطاق النشاط الاستثماري، من أهمها العمل على تنمية نشاط قبول الودائع من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية، بما يتضمن توسيع قاعدة الجهات المودعة وتنوعها الجغرافي عن طريق استقطاب أكبر عدد من الدول الأعضاء، والمؤسسات والمنظمات العربيّة، ممّا يسهم في توسيع وتنويع مصادر تمويل هذا النشاط. كما يستهدف الصندوق خلال فترة الاستراتيجية، بذل مزيد من الجهود لتنمية نشاط إدارة المحافظ الاستثمارية، بما يتضمن تشجيع الدول الأعضاء والمؤسسات والمنظمات العربية، للاستفادة من إمكانات الصندوق في إدارة احتياطاتها الخارجية، حيث يوفر الصندوق خدمات إدارة المحافظ الاستثمارية بالودائع والسندات والأوراق المالية.

يشمل نشاط الصندوق الاستثماري أيضاً السعي لتطوير وتوسيع علاقته مع الجهات التي أسندت جزء من احتياطاتها للصندوق لإدارتها، إضافة إلى تقديم المعونة الفنية الاستثمارية، وتنمية وتوسيع علاقات التعاون مع الدول العربية فيما يخص إدارة الاحتياطيات الخارجية، وتحفيزها للتواصل وتبادل الأفكار مع الصندوق، بهدف تطوير الدعم الذي يقدمه الصندوق في هذا المجال.

تمثل **البرامج والمبادرات التي يتبناها الصندوق**، في إطار تقوية القطاعات المالية والنقدية والمصرفية بالدول العربية، وتعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، أحد أدوات الصندوق التي يقدم من خلالها دعمه للدول العربية الأعضاء حيث تسهم هذه المبادرات والبرامج في تعميق القطاع المالي والمصرفي، لثقة الصندوق في الأهمية الكبيرة لهذا القطاع ودوره في دعم فرص النمو الشامل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

تتضمن أهداف استراتيجية الصندوق خلال الفترة 2015-2020، **تطوير برامج دعم القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال في الدول العربية**، من خلال إطلاق مبادرة شاملة لتطوير أسواق السندات بالعملات المحلية، والعمل على تعزيز الشمول المالي، وتوسيع نطاق مبادرات تطوير أنظمة البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، وتطبيقات التقنيات المالية الحديثة، والسعي نحو تشجيع ومساندة الجهود الرامية لتقوية التشريعات الرقابية وتحسين سياسات الرقابة الاحترازية الكلية، إلى جانب

تطوير نطاق البيانات والمعلومات والمؤشرات لقياس أداء القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال.

من جهة أخرى، تعتبر **برامج وأنشطة التدريب وبناء القدرات** في القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية، والإحصائية والتجارية العربية، التي يقدمها الصندوق، من خلال معهد السياسات الاقتصادية التابع له، أحد أهم أدواته في القيام بدوره وتحقيق أهدافه المتعلقة بكونه مركزاً للمعرفة والخبرة والمشورة الفنية وبناء القدرات في مجالات اختصاصه، إدراكاً لتنامي احتياجات الدول الأعضاء لتوفير المعرفة الفنية وتأهيل الكوادر الرسمية. من هذا المنطلق، تتضمن استراتيجية الصندوق 2015-2020، تطوير وتحديث المحتوى العلمي لكافة البرامج التدريبية القائمة، والتوسع في قائمة الأنشطة والبرامج التدريبية، كذلك التوسع في البرامج التدريبية التي يقدمها الصندوق في الدول الأعضاء، وإرساء القواعد اللازمة لتنفيذ برامج التدريب عن بُعد.

يعتبر الصندوق **النشاط البحثي وإعداد الإحصاءات**، أحد أهم الأدوات التي تسهم في تعزيز قدرات المختصين والمهتمين في الشأن الاقتصادي والمالي والنقدي في الدول العربية. في هذا الإطار، يولي الصندوق نشاط الدراسات، والنشرات اهتماما كبيراً على اعتبار أنها تمثل واحدة من أهم الوسائل العلمية للبحث والتقصي حول الموضوعات المختلفة من أجل الوصول إلى وضع السياسات واتخاذ القرارات الملائمة بشأنها، كما أنها تُشَكِل القنوات التي يمكن من خلالها طرح ومناقشة القضايا الراهنة ذات العلاقة بالاقتصادات العربية وزيادة الوعي بها. بناء على ذلك، تضمنت جهود الصندوق خلال فترة الاستراتيجية التوسع في مجالات الأبحاث ذات العلاقة، والارتقاء بالنشرات والتقارير الاقتصادية والإحصائية القائمة، والسعي لإطلاق مجموعة من التقارير، تُسْهِم في مساعدة صناع القرار الاقتصادي، وإثراء الفكر العربي، كما يعمل الصندوق على تطوير مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"، إلى جانب إعداد ونشر بيانات مالية موجزة عن الدول العربية.

على صعيد آخر، تزخر مكتبة الصندوق بمجموعة من المراجع الاقتصادية والمالية والنقدية والإحصائية، والإصدارات من الأوراق البحثية والتقارير الدورية التي تم نشرها، فضلاً عن السعي المستمر لإثراء هذه المجموعة، وتحديثها بصورة مستمرة.

كذلك يحرص الصندوق على تطوير دوره **كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ومجلس وزراء المالية العرب**، كأحد الوسائل التي يستخدمها من أجل تحقيق أهدافه المتعلقة بالتنسيق بين الدول الأعضاء في المجالين النقدي والمالي، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة، تمثل الاجتماعات السنوية للمجلسين إطاراً هاماً لمناقشة عدد من المواضيع التي تتصل بأهداف الصندوق مباشرة، بجانب القضايا الراهنة المختلفة التي يناقشها المجلسان.

فريق دعم الاستراتيجية

تم تشكيل "فريق دعم الاستراتيجية"، بعضوية من دوائر الصندوق، لدعم ومتابعة تنفيذ استراتيجية الصندوق بقدر عالٍ من الكفاءة والفعالية. تتضمن مهام الفريق التواصل باستمرار وبانتظام بالوحدات التنظيمية بالصندوق لمناقشة مكونات وأبعاد مؤشرات الإنجاز، وما يتعلق ببطاقات توازن الأداء، ودراسة مقترحات الخطط بعيدة المدى، ومناقشة المتغيرات والمستجدات التي يتطلبها تنفيذ الاستراتيجية. كذلك يتولى الفريق مناقشة تقارير الدوائر عن النتائج المحققة، وإعداد تقارير الأداء على المستوى المؤسسي، وتنظيم حلقات تثقيفية وورش عمل وعروض تقديمية حول مدى التقدم في تنفيذ الاستراتيجية، إضافة إلى تنسيق جهود الدوائر للتخطيط الاستراتيجي للمرحلة الخمسية اللاحقة، إلى جانب تشجيع المبادرات والابتكار على مستوى الصندوق والوحدات التنظيمية.

خلاصة أنشطة الصندوق خلال عام 2018

بإطار دور الصندوق في دعم الاقتصادات العربية، ومتابعة التطورات الاقتصادية العالمية التي تنعكس بدرجات متفاوتة على أدائها، يتابع الصندوق بالرصد والتحليل، كافة التطورات والتوجهات الاقتصادية على المستويات الإقليمية والدولية، ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بآفاق النمو الاقتصادي العربي.

تتمتع الاقتصادات العربية بدرجة انفتاح كبيرة على الاقتصاد العالمي، إلا أن هذا الانفتاح جعلها عرضة بصورة مباشرة وغير مباشرة لتداعيات التطورات الاقتصادية العالمية خلال عام 2018 بشكل كبير، خاصةً التطورات بالمناطق الاقتصادية التي تمثل الشريك التجاري الرئيس للبلدان العربية. على سبيل المثال فإن الاقتصادات العربية قد تأثرت بالتطورات المتعلقة بأسعار الفائدة بالولايات المتحدة الأمريكية، وبدء البنك المركزي الأوروبي في تقليص عمليات شراء الأصول اعتباراً من

شـــهر يناير 2018، وإعلانه عن وقف هذه العمليات بنهاية ديســـمبر 2018، وارتفاع مســـتويات مديونية الشـــركات والكيانـات الســـيادية في عدد من هذه الاقتصادات، مما جعلها أكثر عرضة للخطر. إضافة إلى حالة الترقب وعدم اليقين بشـــأن التجارة الخارجية، عقب الإجراءات التي اتخـذتهـا كـل من الولايـات المتحـدة الأمريكية والصـــين، والتراجع العام في المشـــاورات متعددة الأطراف حول القضـايا التجارية، وعدم التوصـل لقرارات نهائية في المفاوضـــات المتعلقة بخروج المملكة المتحـدة من الاتحـاد الأوروبي. انعكســـت كـل هـذه التطورات على اقتصـــادات البلدان العربية خلال عام 2018، ســـواءً لكونهـا شـــريكـاً تجـاريـاً لهـذه البلـدان والتجمعات الاقتصـــادية الدولية، أو لكونها تمثل أحد حلقات سلاسل الإنتاج للسلع المنتجة بكل منهم .

على صـــعيد آخر، لعب التحســـن النســـبي في الأســـعار العـالميـة للنفط دوراً إيجـابيـاً على أداء العـديـد من الاقتصـــادات العربية، إلا أن اســـتمرار حالة التطورات الـداخليـة في بعض البلـدان العربيـة، والارتفـاعـات في أســـعار الفائدة الأمريكية ســـاهم في انخفاض نصـــيب المنطقة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأسفر عن بطء نســـبي في النمو، وقيام عدد من الدول العربية بتنفيذ برامج للإصـــلاح الاقتصـــادي بالتعاون مع مؤســـســـات التمويل الدولية من أجل احتواء الاختلالات الاقتصـــادية، مما كان له انعكاس على معدل النمو بالدول العربية.

في ضوء ما سبق، تصدرت الإصلاحات الرامية لزيادة التنوع الاقتصادي، وتعميق درجة الشمول المالي، وتهيئة بيئة مواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للاضطلاع بدورها الحيوي في تحقيق النمو الاقتصـــادي المســـتدام وخلق فرص العمل المنتج قائمة الأولويات لصـــانعي السياسات. كما جاءت الإصـلاحات في أوضـاع المالية العامة ضـمن أولويات صـانعي السـياسـات في الدول العربية، كمتطلب أسـاسـي لدفع عجلة النمو الاقتصـادي، حيث تركزت برامج الإصـــلاح في المالية العامة في تعزيز الموارد الحكومية من خلال تطبيق ضـريبة القيمة المضـــافة، وتطوير آليات وعمليات التقدير والتحصـــيل للضـــرائب، إضـــافة إلى تعديلات في نســـب وشـــرائح الضـــريبة لتحقيق العدالة الضـــريبية، وتخفيف العبء الضـريبي المفروض على الفئات الضـعيفة والمسـتهدفة من عمليات التطوير.

وفي جانب النفقات فقد تركزت الجهود حول ترشـــيد النفقات والمشـــتريات الحكومية وتطوير نظم صـــرفها وأتمتتها لخفض التكلفة مع الحفاظ على درجة عالية من الجودة في تقديم الخدمات الحكومية، ذلك لتوفير حيز مالي أكبر يسهم في التوسع في مشروعات البنية التحتية اللازمة لتحقيق النمو وجذب الاســـتثمارات المحلية والدولية. كما يميز عام 2018، قيام العديد من البلدان العربية بجهود كبيرة في التحول للاقتصـــاد الرقمي، والتوسع في استخدام التقنيات المالية الحديثة، وتهيئة البيئة الآمنة للتعامل فيها واســـتحداث آليات لحماية مســـتهلكي الخدمات المالية ضمن إطار شامل للشمول المالي.

في هذا السياق، استمر الصـندوق ضـمن استراتيجيته لتركيز جهوده في دعم توجهات الدول العربية المتعلقة بالإصـــلاحات الهيكلية وتبني السـياسـات الرامية لرفع الإنتاجية، والبناء على المكتســـبات المتولدة من هذه الإصـــلاحات، من خلال تشـــجيع الابتكارات، ونشـــر التقنيات، وزيادة المشـاركة في سـوق العمل، خاصـة من جانب النساء والشباب، وتعزيز الاستثمارات في التعليم والتدريب لزيادة فرص العمل.

كما يولي الصـندوق عناية خاصـة بالإصـلاحات المتعلقة بتطوير سـياسـات السـلامة الاحترازية الكلية والجزئية، والحد من نســـب الرفع المالي المتزايدة، ومن المخاطرة المفرطة، واحتواء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، بمـا في ذلـك التهـديـدات التي يتعرض لهـا الأمن الإلكتروني، ذلـك لمواجهـة تحـديـات القطـاع المـالي والمصـرفي، تزامناً مع مزيد من الانفتاح على الأسـواق المالية العالمية، التي تشـــهد تحولاً كبيراً نحو الرقمنة، والتســـارع في اســـتخدام التقنيات المالية التي على الرغم من مساهمتها في تطور الخدمات المالية، إلا أنها تنطوي على مخاطر عديدة تستلزم التحوط تجاهها.

في إطار **النشـاط الإقراضـي**، قدَّم الصـندوق خلال عام 2018 خمسة قروض منها ثلاثة قروض بإطار تسهيل تهيئة البيئة المواتية للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة اسـتفادت منها كل من جمهورية السـودان، وجمهورية مصـر العربية، والجمهورية التونسـية. هدفت القروض الثلاثة لدعم برامج إصـــلاح في هذا القطاع، تركزت عناصـرها حول تمكينه من الاضـطلاع بدوره المأمول في تحقيق النمو الشـامل والمسـتدام، وتحقيق الشـمول المـالي، واســـتحـداث النظم والآليـات والأطر الكفيلـة بنجاحه في القيام بهذا الدور، وتخيف حدة التحديات المتعلقة بنفاذه للتمويل والخدمات المالية، بما يؤدي إلى خلق مزيد من فرص العمل، إضـــافة إلى قرضـــين تعويضـــيين اســـتفادت منهما كل من المملكة المغربية، والجمهورية التونســـية، لمواجهة المواقف الطارئة في موازين مدفوعاتها.

في ضـــوء ما ســـبق بلغت القيمة التعاقدية الإجمالية للقروض التي قدمها الصـندوق للدول الأعضـاء خلال

عام 2018 حوالي 189 مليون د.ع.ح.، تعادل نحو 793 مليون دولار أمريكي.

بالنسبة **للتقارير، والنشرات، والبحوث، والدراسات التي أصدرها الصندوق خلال عام 2018**، في سياق سعيه المتواصل لدعم ومساعدة متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، فقد شملت إصدار "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018" باللغتين العربية والإنجليزية. كما تم إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" إصداري أبريل وسبتمبر 2018، الذي تضمن توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية لعامي 2018 و2019.

كذلك، أصدر الصندوق، خلال عام 2018، تقريراً جديداً بعنوان "نافذة على طريق الإصلاح"، كتقرير متخصص يتطرق لأحد المحاور التفصيلية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية التي يجري تنفيذها في الدول العربية، المتمثل في إصلاح الخدمة المدنية. كما أصدر الصندوق التقرير السنوي للتطورات الرقابية وتنفيذ متطلبات بازل (III) في الدول العربية، الذي القى الضوء على الجهود المبذولة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فيما يتعلق بالتطوير المستمر لآليات الرقابة المصرفية وتنفيذ المتطلبات والمعايير الدولية ومن أهمها متطلبات بازل (III) لضمان السلامة المصرفية والاستقرار المالي.

من جهة أخرى، تم إعداد مجموعة من الدراسات، وأوراق العمل، تناولت موضوعات متنوعة منها: "محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية"، و"إدارة مخاطر السيولة في إطار متطلبات بازل (III) في البلدان العربية"، و"موازين المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في الدول العربية: الواقع والتحديات"، و"تطبيقات البيانات الكبيرة في الدول العربية"، و"تطور هيكل التجارة الخارجية والبينية في الدول العربية"، و"انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي"، و"قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية"، و"احتساب مؤشر مُركب للشمول المالي، وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية "، و"أداء الأسواق المالية الإسلامية والتقليدية وآليات التطوير"، و"سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية"، و"حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع: إسقاطات على حالة الدول العربية"، و"مراجعة معايير الاتحادات النقدية واستشراف تجربة الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية "، و"مفهوم وقياس الرفاه ومؤشرات الفقر"، و" تنبؤات الحسابات القومية السنوية باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات "، و" أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية".

بالنسبة للنشرات، أصدر الصندوق خلال عام 2018، العدد الثالث من نشرة "تنافسية الاقتصادات العربية"، والعدد السادس من "نشرة إحصاءات تنافسية التجارة الخارجية والبينية في الدول العربية".

بخصوص **المعونة الفنية** التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء خلال عام 2018، فقد غطت المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وأسواق السندات الحكومية، وتطوير وتعزيز القدرات في مجال إعداد الإحصاءات الاقتصادية وتطبيق المنهجيات الإحصائية المعمول بها عالمياً، وغيرها من المجالات ذات الصلة. ارتكز نشاط المعونة الفنية الذي قام به الصندوق، في مجال دعم تطوير القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال العربية، على مجموعة من المحاور، يتمثل أهمها في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير فرص أكبر للوصول للتمويل والخدمات المالية والمصرفية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تعزيز الإجراءات والأطر المؤسسية والرقابية التي توفر الحماية لمستهلكي الخدمات المالية، والعمل على توفير الظروف المواتية لتوفير التمويل طويل الأجل وتطوير المؤسسات المالية غير المصرفية، والعمل على تطوير وتنشيط أسواق أدوات الدين بالعملات المحلية، إضافة إلى تقوية مقومات الاستقرار المالي والرقابة المصرفية.

بالنسبة لنشاط **التدريب وبناء القدرات**، الذي يقوم به الصندوق من خلال معهد السياسات الاقتصادية التابع له، فقد واصل الصندوق خلال عام 2018 العمل على الارتقاء بأنشطة التدريب وتحديث المحتوى العلمي لكافة البرامج التدريبية المُقَدَمة، وتوسيع قائمة الأنشطة والبرامج التدريبية، لتغطي كافة القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والإحصائية، إضافة إلى استحداث برامج تدريبية جديدة، حسب احتياجات الدول الأعضاء، حيث شهد عام 2018 تقديم 29 دورة تدريبية استفاد منها 861 متدرباً من الكوادر الرسمية العربية، وبذلك يصل عدد المستفيدين من الدورات التدريبية التي قدمها المعهد منذ إنشائه، وحتى نهاية عام 2018 إلى حوالي 12,129 متدرباً.

في **مجال الاستثمار**، واصل الصندوق خلال عام 2018 نهجه في إتباع سياسة واستراتيجية استثمار محافظة في إدارة أموال ومخاطر المحافظ الاستثمارية، ساهمت في حماية رأس المال المستثمر

والاستمرار في تحقيق عوائد إيجابية مستقرة على المستوى الكلي، مع المحافظة على نسب متدنية من المخاطر الاستثمارية.

يشتمل نشاط الصندوق الاستثماري، إضافة إلى توظيف موارده الذاتية، على نشاط قبول الودائع من الدول الأعضاء واستثمارها، حيث حافظ الصندوق على مستوى أرصدة عالية لهذا النشاط ليعكس استمرار ثقة الدول الأعضاء في الصندوق، مستمراً في تطبيق مقررات بازل (III) لإدارة مخاطر هذا النشاط. من جهة أخرى، واصل الصندوق نشاطه في إدارة الاستثمارات بصورة مباشرة لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وكذلك الإشراف على الجزء المدار من أطراف خارجية، وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة لإدارة كل منها.

استمر الصندوق خلال عام 2018 في إنجاز المهام المرتبطة بدوره **كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية**، إضافة لتولي الأمانة الفنية للجان وفرق العمل المنبثقة عنه. كما يتولى الصندوق مهام **الأمانة الفنية لمجلس وزراء المالية العرب**.

النشاط الإقراضي

يعمل الصندوق، من خلال نشاطه الإقراضي، على دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي في الدول الأعضاء المقترضة، في المجالات ذات الصلة بمهامه، وتقديم الدعم الفني اللازم لتصميم هذه البرامج، بالسرعة والكفاءة المناسبتين، ذلك انطلاقاً من دوره المحدد باتفاقية إنشاءه، بهدف مساعدة الدول العربية على إرساء مقومات استقرار الاقتصاد الكلي، ومعالجة اختلالات موازين المدفوعات، ومساندة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في عدد من القطاعات لتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز فرص تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. كذلك، يساهم النشاط الإقراضي للصندوق بشكل أساسي في تحقيق أهداف استراتيجيته للفترة 2015- 2020، من خلال تسخير إمكاناته وتطويرها باستمرار لتتواكب مع الاحتياجات المتغيرة والمتنامية لدوله الأعضاء.

أنواع القروض والتسهيلات

تتضمن القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق مجموعتين رئيستين، تسهم قروض المجموعة الأولى في معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات، في حين تقدم قروض المجموعة الثانية لدعم الإصلاحات في قطاعات اقتصادية أخرى.

تشمل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، أربعة أنواع تتمثل في: القرض التلقائي، والقرض العادي، والقرض الممتد، والقرض التعويضي.

بالنسبة **للقرض التلقائي**، يُقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل. يبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات، ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

بالنسبة **للقرض العادي**، يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ذلك في حدود 100 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، حيث يمكن توسيعه، بحد أقصى 175 في المائة، بإضافة حدود القرض التلقائي. يشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في هذا البرنامج العمل على إعادة التوازن المالي بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. تسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

فيما يخص **القرض الممتد**، يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات، ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويُشترط لتقديم القرض، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح اقتصادي شامل يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين. ويقدم القرض الممتد بحدود 175 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويمكن توسيعه إلى 250 في المائة، كحد أقصى، بإضافة حدود القرض التلقائي. وتسدد كل دفعة منه خلال سبع سنوات من تاريخ سحبها.

فيما يتعلق **بالقرض التعويضي**، يُقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان

المدفوعات، ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية، نتيجة تردي مستويات الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية. يبلغ الحد الأقصى لهذا القرض، الذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. يُشترط للحصول على القرض التعويضي أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً. يسدد مبلغ القرض خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ السحب.

أما **المجموعة الثانية** التي تتعلق بالقروض والتسهيلات المتاحة لدعم الإصلاحات في عدد من القطاعات الاقتصادية، فتشمل تسهيل التصحيح الهيكلي، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصير الأجل، وتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة **لتسهيل التصحيح الهيكلي**، بدأ العمل به في عام 1998، حيث تُرَكِّز القروض المقدمة في إطاره على دعم الإصلاحات التي تنفذها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي، وفي قطاع مالية الحكومة. يُشترط لتقديم القروض في إطار هذا التسهيل، أن يكون العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي، وحقق قدراً مناسباً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. يُمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. يقدم التسهيل بحد أقصى يبلغ 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وتسدد كل دفعة من القرض على مدى أربعة سنوات من تاريخ سحبها.

بخصوص **تسهيل الإصلاح التجاري**' الذي أقره مجلس محافظي الصندوق في عام 2007، من أجل توفير الدعم للدول الأعضاء لمواجهة الأعباء التي قد تترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح التجاري، ودعم الإصلاحات الضرورية لرفع قدرتها على الاستفادة من القروض التي تقدمها الأسواق المالية الدولية، بهدف تعزيز النمو وخلق فرص العمل المنتج. يُقدم التسهيل بحد أقصى قدره 175 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، بعد الاتفاق معها على برنامج إصلاح هيكلي مناسب، يتولى الصندوق متابعة تنفيذه. تسدد كل دفعة من القرض على مدى أربعة سنوات من تاريخ سحبها.

فيما يتعلق **بتسهيل النفط**، تم إنشائه بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2007، الذي تم اعتماده بناءً على توصية مجلس المديرين التنفيذيين الواردة بقراره رقم (1) لسنة 2007، كآلية إقراض مؤقتة لمدة خمس سنوات من بدئها، لتوفير الدعم للدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار الواردات من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي، ومساعدتها على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. تضمنت القواعد المنظمة لمنح القروض في إطار تسهيل النفط، أن يُقدم التسهيل للدول المؤهلة بحد أقصى قدره 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويمكن تقديمه بحد أقصى يبلغ 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، شريطة اتفاق الدولة العضو مع الصندوق على تنفيذ برنامج إصلاحي. يسدد القرض في إطار تسهيل النفط خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ السحب.

بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (2) لسنة 2017، بتاريخ 13 مارس 2017، تم الموافقة على توصيات لجنة القروض باعتبار تسهيل النفط منتهي العمل به، والنظر في إمكانية إعادة العمل بالتسهيل مستقبلاً بحسب تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، بعد موافقة مجلس المحافظين على إعادة العمل به.

فيما يتعلق **بتسهيل السيولة قصير الأجل**، يمثل آلية إقراض لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة تحديات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في الأسواق المالية العالمية. تُقدم القروض في إطار التسهيل بإجراءات سريعة ودون اشتراط الاتفاق مع الدولة العضو المؤهلة على برنامج إصلاح، ذلك بحد أقصى يبلغ 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بعملات قابلة للتحويل، ويتم سحب مبلغ القرض دفعة واحدة أو على دفعات حسب رغبة الدولة العضو المقترضة، وتسدد كل دفعة منه بعد ستة أشهر من تاريخ سحبها، مع إمكانية تمديد الأجل نفسه لمرتين كحد أقصى. جدير بالذكر، أن تسهيل السيولة قصير الأجل تم إنشائه بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 2009. كما تم اعتماد القواعد المنظمة للعمل بالتسهيل بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (13) لسنة 2009. بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (2) لسنة 2017 تمت الموافقة على تمديد العمل بالتسهيل لفترة مؤقتة أخرى تمتد لثلاث سنوات، والنظر بعدها في تفعيل التسهيل بصفة دائمة أو مد العمل به لفترة مؤقتة أخرى أو إيقاف العمل به.

أما بالنسبة **لتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، فقد استحدثه الصندوق في عام 2016، لدعم الإصلاحات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأهمية الدور الذي تلعبه الشركات العاملة بهذا القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. تقدم القروض في إطار التسهيل بحدود 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وتسدد كل دفعة من القرض على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها.

التزامات القروض

قدم الصندوق، خلال عام 2018، خمسة قروض لدوله الأعضاء، تمثلت في ثلاث قروض بإطار تسهيل تهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لكل من جمهورية السودان بقيمة بلغت 22.800 مليون د.ع.ح.، وجمهورية مصر العربية بقيمة 87.700 مليون د.ع.ح.، والجمهورية التونسية بقيمة 18.532 مليون د.ع.ح.، وقرضين تعويضيين لكل من المملكة المغربية، بقيمة 41.125 مليون د.ع.ح.، والجمهورية التونسية بقيمة 18.532 مليون د.ع.ح.. بلغت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة خلال العام المذكور نحو 188.689 مليون د.ع.ح.، تعادل حوالي 793 مليون دولار أمريكي.

شكل رقم (2): توزيع أنواع القروض كنسبة من إجمالي الإقراض خلال الفترة 1978–2018

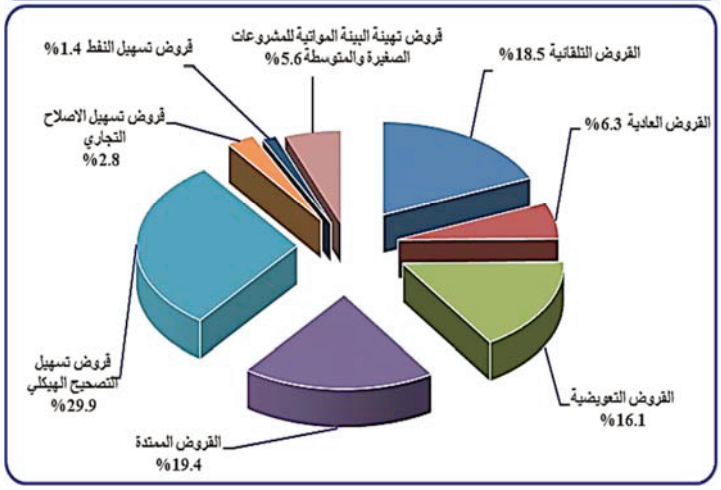

بإضافة قيمة القروض الجديدة التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء، خلال عام 2018، إلى رصيد القروض المقدمة منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، يصل إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء، حتى نهاية عام 2018، إلى نحو 2.323 مليار د.ع.ح. تعادل نحو 10 مليار دولار أمريكي. استفادت أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء، من القروض التي قدمها الصندوق، والبالغ عددها 184 قرضاً. يبين الجدول (أ-1)، ضمن الملحق رقم (1)، تفاصيل هذه القروض، حسب السنوات والدول المستفيدة خلال الفترة 1978- 2018.

جاءت القروض التقليدية (القروض التلقائية، والعادية والتعويضية، والممتدة) في مقدمة التسهيلات التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في العام 1978، وحتى نهاية عام 2018، بحصة بلغت نحو 60.3 في المائة من إجمالي القروض المُقدَمَة خلال تلك الفترة، تلاها نصيب قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بشقيه الخاصين بالقطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة، وبنسبة بلغت 29.9 في المائة، ثم تسهيل الإصلاح التجاري بنحو 2.8 في المائة، في حين سجلت حصة القروض الممنوحة في إطار تسهيل النفط نسبة 1.4 في المائة، والقروض المقدمة بإطار تسهيل تهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة 5.6 في المائة. يبين الجدول (أ-2) ضمن الملحق رقم (1)، قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل دولة من الدول الأعضاء موزعة حسب أنواع القروض المقدمة. كما يبين الشكل (2) التوزيع النسبي للقروض، حسب أنواعها، خلال الفترة 1978- 2018 .

السحب والسداد على القروض

بلغ إجمالي السحب على القروض المتعاقد عليها خلال عام 2018، حوالي 173.203 مليون د.ع.ح.، مقابل 53.920 مليون د.ع.ح. خلال عام 2017. في المقابل، قامت الدول المقترضة، بموجب جداول سداد استحقاقات القروض، بتسديد ما قيمته 157.223 مليون د.ع.ح. خلال عام 2018، تمثل أقساط قروض مقدّمة في السابق. في ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة نحو 502.558 مليون د.ع.ح.، بنهاية عام 2018، مقابل 486.578 مليون د.ع.ح. نهاية عام 2017.

تجدر الإشارة إلى أن **رصيد التعاقدات** غير المسحوب بلغ نحو 71.721 مليون د.ع.ح.، في نهاية عام 2018، مقابل 56.232 مليون د.ع.ح. نهاية عام 2017. يُبيّن الجدول (أ-3) تفاصيل الأرصدة المسحوبة وغير المسحوبة والتزامات القروض للدول العربية في عامي 2017 و2018، في حين يُبيّن الجدول (أ-4) تفاصيلها

للفترة 1978-2018. كذلك يوضح الجدول (أ-5) تطور أسعار الفائدة التي يطبقها الصندوق على القروض المقدمة منه للدول الأعضاء المقترضة، وينشرها على موقعه بشبكة الإنترنت بصورة شهرية، إضافة إلى الشكل (6) ضمن الملحق رقم (1)، الذي يوضح تطور أسعار الفائدة خلال الفترة (2003 -2018).

المتأخرات

تعتبر الدولة المقترضة متأخرة، متى ما تجاوزت مدة التأخير في سداد استحقاقات القروض القائمة بذمتها فترة اثنا عشر شهراً. بحسب الموقف المالي للصندوق في نهاية ديسمبر 2018، تبين وجود ثلاث حالات تأخر في السداد، منها حالتين مستمرتان من السنة السابقة، وهما جمهورية الصومال الفيدرالية والجمهورية العربية السورية، إضافة إلى حالة الجمهورية اليمنية التي تعدت مدة التأخير فترة اثنا عشر شهراً وتحولت ضمن المتأخرات. في ضوء ذلك، بلغ إجمالي المتأخرات حوالي 124.878 مليون د.ع.ح.، تتكون من أقساط قروض متأخرة السداد بما مجموعه 66.858 مليون د.ع.ح.، إضافة إلى وفوائد متراكمة بحوالي 58.025 مليون د.ع.ح.

فيما يخص **جمهورية الصومال**، فقد بدأت التأخير منذ العام 1984، ويتابع الصندوق مع المسؤولين المشاورات للتوصّل إلى تسوية للمتأخرات، التي وصلت بنهاية ديسمبر 2018 إلى حوالي 68.468 مليون د.ع.ح، وتتمثل في أقساط قروض متأخرة السداد بواقع 14.877 مليون د.ع.ح.، وفوائد متراكمة، بلغت قيمتها نحو 53.591 مليون د.ع.ح.

بالنسبة للمتأخرات على **الجمهورية العربية السورية**، فقد بدأت الدولة في التأخر عن السداد منذ ديسمبر 2011، وبلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة في نهاية ديسمبر 2018 حوالي 3.328 مليون د.ع.ح، تمثل أقساط الأصل والفائدة على قرض تسهيل التصحيح الهيكلي الثاني.

فيما يخص **الجمهورية اليمنية**، فقد بدأ التأخير منذ يونيو 2016، وبلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة، في نهاية ديسمبر 2018، حوالي 53.082 مليون د.ع.ح.، تمثل أقساط قروض متأخرة السداد بواقع 49.096 مليون د.ع.ح. وفوائد متراكمة بنحو 3.986 مليون د.ع.ح.

دراسات طلبات القروض المقدمة من الدول الأعضاء.

أعد الصندوق دراسة حول طلب القرض التعويضي المقدم من الجمهورية التونسية لدعم العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن زيادة طارئة في قيمة الواردات الزراعية للجمهورية التونسية. تم عرض نتائج الدراسة على لجنة القروض بالصندوق، التي أوصت بالموافقة على تقديم قرض تعويضي للجمهورية التونسية بمبلغ 18.532 مليون دينار عربي حسابي، وسحب القرض دفعة واحدة. وبناءً على موافقة مجلس المديرين التنفيذين بالصندوق على توصيات لجنة القروض، تم في يوم 10 أبريل 2018 توقيع اتفاقية القرض التعويضي بين صندوق النقد العربي والجمهورية التونسية ، كما تم سحب مبلغ القرض بتاريخ 16 أبريل 2018.

في ذات الإطار، واستجابة للطلب المقدم من المملكة المغربية، للاستفادة من موارد الصندوق في شكل قرض تعويضي لدعم ميزان المدفوعات، ومواجهة الضغوط الناتجة عن زيادة فاتورة الواردات الغذائية في ظل تقلبات القطاع الزراعي، أعد الصندوق دراسة حول طلب القرض، وتم عرض نتائجها على لجنة القروض بالصندوق، التي أوصت بالموافقة على تقديم قرض تعويضي للمملكة المغربية بمبلغ 41.125 مليون دينار عربي حسابي، وسحب القرض دفعة واحدة. وبناءً على موافقة مجلس المديرين التنفيذين بالصندوق على توصيات لجنة القروض، تم في يوم 29 نوفمبر 2018 توقيع اتفاقية القرض التعويضي بين صندوق النقد العربي والمملكة المغربية، كما تم سحب مبلغ القرض بتاريخ 5 ديسمبر 2018.

المشاورات مع الدول الأعضاء في إطار النشاط الإقراضي

أوفد الصندوق خلال عام 2018، أربع بعثات فنية لكلٍ من، جمهورية السودان، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والمملكة الأردنية الهاشمية.

فيما يتعلق بالبعثات الثلاث التي أوفدها الصندوق إلى كل من جمهورية السودان، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، فقد جاءت استجابة لطلب الدول الثلاث الاستفادة مجدداً من موارد الصندوق، لدعم برامج إصلاح في المجالات المحددة بطلبات القروض. في حين هدفت البعثة، التي زارت المملكة المغربية، متابعة سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه مع السلطات المغربية للفترة سبتمبر 2017- سبتمبر 2018، تمهيداً لسحب الدفعة الثانية من القرض المقدم من الصندوق للمغرب لدعم برنامج إصلاح في القطاع المالي والمصرفي.

شملت مهام البعثات التي أوفدها الصندوق أيضاً إعداد تقييم للأوضاع الاقتصادية والمالية بالدول المعنية، ودراسة إمكانية وأوجه الاستفادة مجدداً من موارد الصندوق، إلى جانب تقديم المشورة الفنية، وتقديم التوصيات حول السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة.

بخصوص بعثة الصندوق التي زارت **جمهورية السودان** خلال الفترة 21 - 25 يناير 2018، فقد جاءت استجابة للطلب المقدم من معالي وزير المالية والتخطيط الاقتصادي السوداني، ومحافظ الصندوق عن جمهورية السودان، للاستفادة من موارد الصندوق في شكل قرض، لدعم برنامج إصلاح لتهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

اطلعت البعثة خلال زيارتها لجمهورية السودان على الجهود التي بذلتها الحكومة لتطوير أدوات التمويل بما يُعزّز نمو المشروعات الصغرى ويحقق الأهداف الاستراتيجية الموضوعة بشأنها، إضافة إلى الجهود المبذولة ضمن الخطة الاستراتيجية لتطوير وتنمية القطاع للفترة (2013 - 2017)، والتي تضمنت رؤيتها "أن يكون التمويل الأصغر مُحَرّكاً رئيساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان"، واستهدفت تطوير سياسات وتشريعات مُشَجِعَة لتنمية قطاع التمويل الأصغر، وتطوير البنية التحتية المساندة للتمويل الأصغر، وتعزيز التعاون بين مستويات الحكم، المتمثلة في الوزارات وحكومات الولايات والمحليات، وبين الجهات المعنية المختلفة، وتعزيز توفر المعلومات واستخدام التقنية، إضافةً إلى تعزيز مشروعات التمويل الأصغر الناجحة وإدخالها ضمن حركة المجتمع.

كما ناقشت البعثة البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي للفترة (2015 - 2019)، الذي يهدف إلى دعم الإنتاج من أجل التصدير، وتحسين مستوى المعيشة، من خلال تشجيع القطاع الزراعي، ودعم قطاع الصناعات الصغيرة والحرفية، وتعزيز التنافسية والإنتاجية، وتشجيع القطاع الخاص على العمل في مجال التمويل الأصغر.

كذلك ناقشت البعثة الجهود التي يبذلها بنك السودان المركزي لدعم التوجهات الحكومية، حيث يولي البنك عنايه خاصة بتوجيه التمويل المصرفي للأنشطة الإنتاجية ذات الأولوية، خاصة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وقطاع الحرفيين، إضافةً إلى تقديم حوافز للقطاع المصرفي لتعزيز التمويل المصرفي المقدم للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، خاصة المملوكة لفئات الشباب والمرأة في الولايات والمناطق الأقل نمواً.

في ضوء ذلك، وتعزيزاً للمكتسبات المحققة، تضمن برنامج عمل البعثة التشاور والاتفاق مع السلطات السودانية حول عناصر برنامج إصلاح بإطار تسهيل دعم تهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يُغطي الفترة فبراير 2018- فبراير 2019، ويرتكز على خمسة محاور تتمثل في تعزيز بنية التشريعات والقوانين والأطر التنظيمية، وتعزيز الشمول المالي، بما يُمَكِّن المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، من الوصول إلى التمويل والخدمات المصرفية، وتطوير منظومة الاستعلام والتصنيف الائتماني، والأنظمة المعلوماتية، وتنمية وتعزيز القدرات، وتوفير الحوافز المالية والضريبية لفائدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

على خلفية التقرير الذي أعدته البعثة، وتوصيات لجنة القروض في هذا الشأن، وافق مجلس إدارة الصندوق، في اجتماعه بتاريخ 8 مارس 2018، على تقديم قرض لجمهورية السودان بإطار تسهيل دعم تهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لدعم برنامج الإصلاح المتفق عليه مع الصندوق في القطاع المذكور، بمبلغ 22.8 مليون د.ع.ح.، ما يعادل 100 في المائة من حصة الدولة في رأسمال الصندوق، المدفوعة بعملات قابلة للتحويل، وسحب القرض على دفعتين، الأولى بمبلغ 13.68 مليون د.ع.ح.، يتم سحبها بعد التوقيع على اتفاقية القرض، والدفعة الثانية بمبلغ 9.12 مليون د.ع.ح.، يتم سحبها بعد الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه .

بناءً على ما تقدم، تم توقيع عقد القرض المذكور مع الحكومة السودانية بتاريخ 10 أبريل 2018 ، وتم سحب الدفعة الأولى منه، بتاريخ 16 أبريل 2018.

بالنسبة لبعثة المشاورات التي زارت **جمهورية مصر العربية** خلال الفترة 6 - 10 مايو 2018، فقد جاءت استجابة للطلب المقدم من معالي محافظ البنك المركزي المصري، ومحافظ الصندوق عن جمهورية مصر العربية، للاستفادة مجدداً من موارد الصندوق في شكل قرض بإطار تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم برنامج إصلاح في القطاع المذكور.

ناقشت البعثة خلال الزيارة الوضع الراهن لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحجم القطاع بالنسبة لقطاع الأعمال المُنَظَم بجمهورية مصر العربية، بحسب التعريف الصادر عن البنك المركزي المصري، وكذلك مساهمة قطاع المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، التي تصل إلى نحو 25 في المائة، ومدى تركز الشركات المندرجة

ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث تبين تركزها في قطاع الخدمات بنسبة تصل إلى نحو 79.2 في المائة من إجمالي القيمة المضافة للقطاع، مقابل 18.7 في المائة للمشروعات العاملة في مجال الصناعات التحويلية، ونحو 1.7 في المائة للمشروعات العاملة في مجال النشاط الزراعي، و 0.4 في المائة للمشروعات العاملة في مجال الطاقة والتعدين.

تناولت المشاورات التي أجرتها البعثة أيضاً التحديات التي يواجهها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمتمثلة في انخفاض حجم رأس مال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واعتمادها بدرجة كبيرة على مواردها الذاتية أو مصادر خاصة في تمويل النشاط سواء في مرحلة التأسيس أو مرحلة التشغيل، مما يحدّ من قدرتها على الإنفاق الاستثماري وشراء السلع الرأسمالية مقارنة بالمشروعات الكبيرة. إضافة إلى محدودية فرص وصول هذه المنشآت إلى التمويل المتاح من أسواق المال لصعوبة استجابتها للمعايير المطلوبة، وارتباطها بأنماط ملكية يغلب عليها الطابع الفردي أو العائلي، أو شركات الأشخاص.

لمواجهة هذه التحديات، بذلت السلطات المصرية جهوداً حثيثة للنهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث أصبح في مقدمة المرتكزات الرئيسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، وتوفير فرص العمل. في هذا السياق، تركزت جهود السلطات المصرية في تطوير الأطر التشريعية والمؤسساتية وتهيئة البنية التحتية المواتية، وتوفير الامتيازات اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف ضمان استمراريتها وتنافسيتها. كما تم تعزيز دور المؤسسات والأجهزة الحكومية المتخصصة كجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في مجال تقديم التمويل المباشر للمشروعات الصغيرة، حيث وصلت قيمة التمويلات المباشرة التي قدمها الجهاز إلى نحو 30 مليار جنيه، إضافة إلى التمويل غير المباشر المقدم من خلال البنوك والجمعيات الأهلية إلى حوالي 2.3 مليون مشروع من المشروعات متناهية الصغر، وفرت ما يقدر بنحو 2.4 مليون فرصة عمل، فضلاً عن تقديم خدمات غير مالية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال خدمات الشباك الواحد، وإصدار 328 ألف رخصة تشغيل دائمة ومؤقتة .

من جانبه سعى البنك المركزي المصري لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إرساء أطر رقابية وتنظيمية تمَكِّن من إضفاء مزيد من الشفافية وضبط عمل مؤسسات التمويل الصغير، وتحديث التعريف الموحد للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر القائمة وحديثة التأسيس، كذلك، ألزم البنك المركزي البنوك بألا تقل نسبة القروض والتسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة عن 20 في المائة من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك خلال مدى المبادرة المذكورة. من جهة أخرى، تبنى البنك المركزي المصري تنفيذ مبادرة رئيس الجمهورية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، على مدى الفترة 2016 - 2020، لتوفير التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بقروض ميسرة، وخُصِّصَ لها مبلغ 200 مليار جنيه (نحو 11 مليار دولار)، كمحفظة إجمالية مستهدفة .

في ذات السياق، قدم البنك المركزي دعماً لمنظومة ضمان التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث ساهم في إعادة هيكلة وتطوير شركة ضمان مخاطر الائتمان، بإطار اتفاق تم توقيعه بين البنك والشركة للاستفادة من خبرتها في إدارة برامج ضمان مخاطر الائتمان المخصصة لمختلف فئات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بغرض التوسع في هذا المجال من خلال تغطية جزء من المخاطر المرتفعة التي تواجه البنوك لدى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبما يتناسب مع طبيعة هذا القطاع. الأمر الذي انعكس إيجابياً على البنوك المشاركة في تقديم التمويل لهذا النوع من الشركات.

في ضوء ما سبق، وحفاظاً على المكتسبات المتولدة عن الجهود التي بذلتها السلطات المصرية لتهيئة البيئة المواتية لأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم الاتفاق بين السلطات المصرية وبعثة صندوق النقد العربي، حول عناصر برنامج إصلاح، يغطي الفترة يونيو 2018 - يونيو 2019، يتم دعمه بموارد تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويرتكز على أربعة محاور رئيسة تتمثل في تعزيز وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل، ودعم الشمول المالي، وتعزيز منظومة ضمان تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قواعد البيانات ونظم الاستعلام الائتماني، وتعزيز التدريب وتنمية القدرات.

على خلفية التقرير الذي أعدته البعثة، وتوصيات لجنة القروض في هذا الشأن، وافق مجلس إدارة الصندوق، في اجتماعه بتاريخ 7 يونيو 2018، على تقديم قرض لجمهورية مصر العربية بإطار تسهيل دعم تهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لدعم برنامج الإصلاح المتفق عليه مع الصندوق في القطاع المذكور، بمبلغ 87.7 مليون د.ع.ح.، ما يعادل 100

في المائة من حصة الدولة في رأسمال الصندوق، المدفوعة بعملات قابلة للتحويل، وسحب القرض على دفعتين، الأولى بمبلغ 52.62 مليون د.ع.ح.، تم سحبها بعد التوقيع على اتفاقية القرض، والدفعة الثانية بمبلغ 35.08 مليون د.ع.ح.، يتم سحبها بعد الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه.

بناءً على ما تقدم، تم توقيع عقد القرض المذكور مع الحكومة المصرية بتاريخ 28 أكتوبر 2018، وسُحِبَت الدفعة الأولى منه، بتاريخ 31 أكتوبر 2018.

فيما يخص البعثة التي أوفدها الصندوق إلى **المملكة الأردنية الهاشمية**، خلال الفترة 28 أكتوبر - 1 نوفمبر، 2018، فقد جاءت بناءً على الطلب المقدم من معالي محافظ البنك المركزي الأردني، ومحافظ الصندوق عن المملكة الأردنية الهاشمية، للاستفادة مجدداً من موارد الصندوق، بإطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، لدعم برنامج إصلاح في القطاع المذكور.

في هذا الإطار تناولت المشاورات التي أجرتها البعثة مع السلطات الأردنية التطورات الاقتصادية الحديثة في المملكة الأردنية الهاشمية، وجهود الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي التي بذلها البنك المركزي الأردني لتطوير القطاع المالي والمصرفي، ورفع كفاءته، بإطار استراتيجيته للأعوام (2016-2018)، من أجل تعزيز البنية القانونية والتنظيمية، وتقوية أُطُر الرقابة والإشراف، وتطوير البنية التحتية المالية، وتوفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفؤة، وتشجيع الابتكارات والتقنيات المالية الحديثة، إضافةً إلى تعزيز الشمول المالي بما يكفل سهولة النفاذ للخدمات المالية والتمويل، خاصةً لشرائح الشباب والنساء.

في هذا السياق، تضمنت جهود البنك المركزي الأردني الاستمرار في تقديم الدعم لبرامج التمويل الموجهة نحو قطاعات الصناعة، والسياحة، والطاقات المتجددة، والزراعة، وقطاع تقنية المعلومات، وقطاع الاستشارات الهندسية، وتوسيع مظلة هذه البرامج لتشمل أيضاً قطاع الصحة، وقطاع التعليم، وقطاع النقل.

كما أولى البنك المركزي الأردني اهتماماً كبيراً بتطوير دوره الإشرافي والتنظيمي ليواكب تطور المعايير والممارسات الدولية في هذا المجال، وللحفاظ على سلامة ومتانة الجهاز المصرفي الأردني، بما يعزز من مناعة الجهاز المصرفي في مواجهة تبعات الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، ويحقق الاستقرار النقدي والمالي، ويضمن مساهمة البنوك بشكل إيجابي في تنمية الاقتصاد الوطني.

من جهة أخرى قام البنك المركزي الأردني بتوسيع مظلته الرقابية والإشرافية لتشمل قطاع التمويل الأصغر، بهدف تعزيز وتطوير دور القطاع وتحقيق الاستدامة له، حيث تم استحداث دائرة الرقابة على شركات التمويل الأصغر وشركات المعلومات الائتمانية بالبنك المركزي الأردني، لتتولى دراسة طلبات ترخيص شركات التمويل الأصغر، إلى جانب مهام الرقابة الميدانية والمكتبية، التي تتضمن التحقق من سلامة الأوضاع المالية للقطاع وفق القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، والمعايير الدولية المرعية بالخصوص. أيضاً بذل البنك المركزي الأردني جهوداً حثيثة لتعزيز نظم الاستعلام الائتماني، للمساهمة في ترشيد القرارات الائتمانية، واتخاذها اعتماداً على تقييم دقيق لقدرة العملاء على السداد، وبالتالي تسعير المنتجات المالية والخدمات المقدمة بناءً على درجة مخاطر العملاء، بما يعزز من فعالية إدارة المخاطر وتحسين فرص الحصول على التمويل خاصة للأفراد وللشركات الصغيرة والمتوسطة .

في سياق متصل، تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في عام 2017، التي تم صياغتها وإعدادها، بالتعاون مع عدد من الشركاء من القطاعين العام والخاص، ومن خلال الشراكات الخارجية مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، بهدف رفع نسب الشمول المالي لذوي الدخل المحدود، والشباب، والنساء، والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالتوازي مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. كما أطلق البنك المركزي الأردني "مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي"، بهدف إيجاد حاضنة لرواد الأعمال لدعم وتشجيع الابتكار والتطوير في مجال التقنيات المالية.

في ضوء ما سبق، ومواصلةً لجهود الإصلاح المتخذة من جانب السلطات الأردنية لتطوير القطاع المالي والمصرفي، ورفع كفاءته ومناعته إزاء الصدمات المختلفة، وتمكينه من القيام بدوره المحوري كوسيط مالي يعمل على حشد المدخرات وتوجيهها للفرص الاستثمارية الواعدة، وتحقيق الشمول المالي، توصلت بعثة الصندوق إلى اتفاق حول عناصر برنامج إصلاح في القطاع المالي والمصرفي، يُغطي الفترة نوفمبر 2018 - نوفمبر 2019، ويهدف إلى تعزيز عوامل الاستقرار المالي والوصول إلى التمويل والخدمات المالية، ويدعم الجهود الرامية

لتعزيز نظم الدفع والتسوية والتقاص. يرتكز البرنامج حول ثلاثة محاور تتمثل في تعزيز الشمول المالي عبر تسهيل نفاذ الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للتمويل والخدمات المالية، وتعزيز منظومة الرقابة والإشراف على القطاع المالي والمصرفي، وتعزيز نظم الدفع والتسويات ودعم تطبيق التقنيات المالية الحديثة.

بناءً على التقرير الذي أعدته البعثة، وتوصيات لجنة القروض في هذا الشأن، وافق مجلس إدارة الصندوق، في اجتماعه بتاريخ 27 ديسمبر 2018، على تقديم قرض للمملكة الأردنية الهاشمية، بإطار تسهيل دعم تهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لدعم برنامج الإصلاح المتفق عليه مع الصندوق في القطاع المذكور، بمبلغ 23 مليون د.ع.ح.، ما يعادل 100 في المائة من حصة الدولة في رأسمال الصندوق، المدفوعة بعملات قابلة للتحويل، وسحب القرض على دفعتين، الأولى بمبلغ 13.8 مليون د.ع.ح.، سيتم سحبها بعد التوقيع على اتفاقية القرض، والدفعة الثانية بمبلغ 9.2 مليون د.ع.ح.، سيتم سحبها بعد الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه.

أما بالنسبة للبعثة التي أوفدها الصندوق **للمملكة المغربية**، خلال الفترة 3-7 سبتمبر 2018، فقد جاءت استجابة للطلب المقدم من وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، لسحب مبلغ الدفعة الثانية من قرض تسهيل التصحيح الهيكلي، الذي يدعم برنامج الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي للفترة سبتمبر 2017 - سبتمبر 2018، المتفق عليه بين صندوق النقد العربي والحكومة المغربية.

تبين للبعثة أن السلطات المغربية قد أحرزت تقدماً في تنفيذ عناصر البرنامج، بإطار محاوره الرئيسة الثلاثة المتمثلة في تعزيز الشمول المالي عبر تسهيل نفاذ الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر إلى التمويل والخدمات المالية، وتعميق دور سوق الرساميل في تمويل الاقتصاد، وتعزيز منظومة الرقابة والإشراف على القطاع المالي والمصرفي. جاء تنفيذ البرنامج بإطار تطورات اقتصادية كلية داعمة، بفضل الأداء الجيّد لقطاعات السياحة والمعادن والصناعات التحويلية خصوصاً منها صناعة السيارات والطائرات، وانخفاض معدل التضخم، وتحسن وضع الميزان المالي، واستقرار سعر الصرف وتحسن الوضع الخارجي.

في هذا السياق، أعدت السلطات المغربية إطار حوكمة للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، يتكون من المجلس الوطني للشمول المالي برئاسة وزير الاقتصاد والمالية، واللجنة الاستراتيجية، إضافة إلى اللجنة الفنية، وتم اعتماده من طرف وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب. وفي إطار الجهود التي بذلتها السلطات المغربية لدعم المشروعات الناشئة والمبتكرة، تم إنشاء شراكات بين الدولة ممثلة بصندوق الضمان المركزي وجمعيات تعاونية (حاضنات)، غير ربحية، بهدف تمويل المراحل الأولى لخلق المشاريع المبتكرة، من خلال مساعدة أصحاب المشاريع على تطوير الأفكار إلى نماذج أولية، بما يؤدي إلى تهيئة المشروعات وتأهيلها للاستفادة في المرحلة اللاحقة من موارد صناديق رؤوس الأموال المخاطرة. وتغطي هذه الجمعيات نطاق جغرافي واسع لانتقاء مشاريع تتواجد في جهات مختلفة لتقريب هذه الآليات التمويلية من المشروعات الناشئة والمبتكرة المتواجدة في المناطق النائية. من جانبٍ آخر، تم صياغة نظام عام جديد لبورصة الدار البيضاء بما يُمكّن من إطلاق سوق للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتعزيز وصولها للتمويل من خلال أدوات سوق رأس المال بشروط مُيسرة .

بإطار الجهود الرامية لتعزيز وصول النساء إلى التمويل، وتشجيع المشاريع التي تمتلكها النساء وتطوير القدرات وتمكين المرأة بما يُؤدي إلى تحسين الأحوال المعيشية وخفض معدلات الفقر، تم تطوير منتوج الضمان "إليكِ"، وتوسيع نطاق تغطيته، لتصل نسبة الضمان إلى 80 في المائة من القروض المصرفية الموجهة لرائدات الأعمال، شريطة مساهمة المرأة بالنسبة الأكبر من رأسمال المشروع.

فيما يتعلق بتعميق دور سوق الرساميل في تمويل الاقتصاد، فقد شملت الإجراءات المنفذة مراجعة الأطر القانونية والتنظيمية للأنشطة المالية بإطار السوق المالية واستكمال اللوائح والنصوص التطبيقية المتعلقة بالقوانين الصادرة بما يؤدي إلى الارتقاء بأداء السوق وتنشيطه لدعم احتياجات الاقتصاد التمويلية وتعزيز البيئة الاستثمارية.

كما تبين للبعثة، انجاز السلطات المغربية لحزمة من الإجراءات، بإطار تعزيز منظومة الرقابة والإشراف على القطاع المالي والمصرفي، تضمنت التصديق على القانون المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب، الذي يعزز استقلاليته، ويوسع نطاق صلاحياته لتشمل العمل على تحقيق الاستقرار المالي إلى جانب المهام التقليدية الأخرى للبنوك المركزية. كما تضمن القانون نصوصاً تمنح بنك المغرب استقلالية كاملة، وتخوله صلاحيات تمكنه من تحقيق هدف استقرار الأسعار ونهج السياسة النقدية بكل شفافية، إضافة إلى نصوص تتعلق بالتشاور

المنتظم بين وزير الاقتصاد والمالية ووالي بنك المغرب من أجل ضمان انسجام السياسة الاحترازية الكلية، والسياسة النقدية مع الأدوات الأخرى المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الكلية.

من شأن الإجراءات المنفذة، في إطار برنامج الإصلاح المتفق عليه، وعلى خلفية الإصلاحات التي تمت بالقطاع المالي والمصرفي، المساعدة على تنفيذ العمليات المصرفية والمالية بفعالية وكفاءة عاليتين، وتعزيز الشمول المالي، وزيادة منعة القطاع المالي في مواجهة التحديات المختلفة. كما ستعزز هذه الإصلاحات عوامل الاستقرار المالي والوصول إلى التمويل والخدمات المالية وتلبي متطلبات تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

في ضوء ما تقدم، وأخذاً بالاعتبار الجهود التي بذلتها السلطات المغربية لتنفيذ البرنامج المتفق عليه، وعملاً بنصوص سياسة وإجراءات الإقراض، تم اعتبار تنفيذ برنامج الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي، للفترة (سبتمبر 2017 - سبتمبر 2018)، المتفق عليه مع الحكومة المغربية، والمدعوم بقرض تسهيل التصحيح الهيكلي، مرضياً. كما تم سحب الدفعة الثانية من القرض البالغة 30 مليون د. ع.ح. يوم 12 اكتوبر 2018.

نشاط التقارير، والبحوث والدراسات الاقتصادية، والنشرات

يسعى الصندوق من خلال نشاطه في مجال إصدار التقارير والنشرات والبحوث والدراسات والكتب، لدعم ومساعدة متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، في المجالات الاقتصادية المتخصصة، إضافة إلى إلقاء الضوء على الموضوعات الاقتصادية الهامة، ودراستها بصورة تسهم في تحديد التحديات وسبل مواجهتها بما يوفر أساس يُمَكِّن صانعي القرار في الدول العربية، من رسم السياسات وتحديد مسارات الإصلاح اللازمة، وكذلك توفير المعلومات والبيانات والتحليل الاقتصادي الذي يُمَكِّن المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية والباحثين من مناقشة أهم القضايا الاقتصادية التي تواجه الوطن العربي، إضافة إلى تمكين صانعي السياسات بالدول العربية من وضع الاستراتيجيات المستقبلية استناداً إلى أسس علمية وموضوعية.

في هذا الإطار، تضمنت التقارير، والنشرات، والدراسات، والكتب، التي أصدرها الصندوق خلال عام 2018، إصدار **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018"**، باللغة العربية، إضافة إلى موجز التقرير باللغة الإنجليزية، الذي يعد المرجع الأساسي للتطورات الاقتصادية في الدول العربية، ونموذجاً للتعاون البناء بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المُصَدِّرةِ للبترول. في سياق هذا الجهد المشترك، تقوم كل من الجهات الأربع المذكورة بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام، ويتولى الصندوق، إضافة إلى ذلك، مسؤولية تحرير وإخراج وإصدار التقرير منذ بداية صدوره في عام 1980.

كما أعد الصندوق إصداري أبريل وسبتمبر 2018 من تقرير **"آفاق الاقتصاد العربي"**، حيث تضمنا توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية لعامي 2018 و2019. يتم إعداد ونشر التقرير على الموقع الرسمي لصندوق النقد العربي مرتين في السنة، بالاعتماد على التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية، ووزارات المالية العربية، المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي على عدة أصعدة تتمثل في: البيئة الاقتصادية الدولية، والنمو الاقتصادي، واتجاهات الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، وقطاع المالية العامة، والقطاع الخارجي وميزان المدفوعات، بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصادات العربية. يساهم إصدار التقرير في تعزيز نطاق العمل البحثي والاستجابة لحاجة الدول الأعضاء إلى توافر توقعات خاصة بالأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية كمجموعة.

كذلك أطلق الصندوق، خلال عام 2018، العدد الأول من تقرير **"نافذة على طريق الإصلاح"**، كتقرير جديد متخصص يتطرق لأحد المحاور التفصيلية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية التي يجري تنفيذها في الدول العربية، بما يسمح بعرض تجارب الدول العربية وماهية السياسات والإجراءات التي يجري تنفيذها وكذا التحديات التي واجهتها والدروس الممكن الاستفادة منها من برامج الإصلاح المثيلة المنفذة عالمياً. تناول العدد الأول من التقرير موضوع **"إصلاحات نظام الخدمة المدنية"**.

كما أصدر الصندوق **"التقرير السنوي للتطورات الرقابية وتنفيذ متطلبات بازل (III) في الدول العربية"**، الذي استهدف إلقاء الضوء على الجهود المبذولة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فيما يتعلق بالتطوير المستمر لآليات الرقابة المصرفية وتنفيذ المتطلبات والمعايير الدولية ومن أهمها متطلبات بازل (III) لضمان السلامة المصرفية والاستقرار المالي.

في ذات السياق، أعد الصندوق العدد الثالث من تقرير **"تنافسية الاقتصادات العربية"**، الذي يتضمن قياس تنافسية الاقتصادات العربية مع عدة دول من مناطق مختلفة. يشمل التقرير مؤشرين رئيسين، هما مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار.

كذلك أعد الصندوق العدد **السادس من "نشرة تنافسية التجارة الخارجية والبينية للدول العربية"**، حيث شملت النشرة تطورات هيكل التجارة الإجمالية والبينية، حسب التصنيف المنسق للسلع، وقياس أهم مؤشرات تنافسية التجارة الخارجية كمؤشر الميزة النسبية، ومؤشر حصة الصادرات السلعية في الأسواق العالمية، ومؤشر تركز الصادرات، ومؤشر حصة الصادرات البينية للسلع من إجمالي الصادرات السلعية.

من جهة أخرى، تم إعداد مجموعة من الدراسات الاقتصادية تناولت موضوعات شملت:

- دراسة **"حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع: إسقاطات على حالة الدول العربية"**، تتناول تأثير تجاوز سقف الدين العام على الإنجازات التنموية للدول العربية، نظراً لأهمية الديون في تمويل الاستثمارات العمومية والاستهلاك الحكومي، وبالنظر أيضاً إلى ما قد يؤدي إليه الإفراط في التمويل إلى تراكم الديون العامة التي تهدد استدامة النمو وتؤثر على الاقتصاد.

- دراسة **"مراجعة معايير الاتحادات النقدية واستشراف تجربة الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية"**، تتناول مستقبل مشروع العملة الموحدة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوصي بالتركيز على أهم السمات الاقتصادية التي تميز دول المجلس، كالحدود الجغرافية المشتركة والتشابه الديموغرافي والثقافي وكذلك تشابه هيكل الإنتاج بين البلدان. تتضمن الورقة تحليلاً لأهم العوامل الاقتصادية الخارجية التي تؤثر في المصير المشترك لدول المنظومة فضلاً عن الجوانب الاقتصادية التي يجب تعزيزها على المدى المتوسط والطويل.

- دراسة **"قياس محددات التجارة الخارجية في الدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية"**، تهدف لتحديد أهم العوامل المؤثرة في التبادل التجاري بين الدول العربية والأقاليم الأخرى باستخدام نماذج الجاذبية. شملت الدراسة سبعة عشر دولة عربية.

- دراسة **" تنبؤات الحسابات القومية السنوية باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات "**، التي استعرضت الإطار النظري لمنهجية إعداد تنبؤات الحسابات القومية السنوية باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات، الذي يُمكن من قياس الترابط بين القطاعات الاقتصادية وتقدير آثار التغير في نشاط قطاع اقتصادي على باقي القطاعات. تتضمَّن الدراسة حالة تطبيقية حول إعداد تقديرات الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته حسب القطاعات الاقتصادية وحسب بنود الإنفاق والإنتاج والدخل بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية، لعام 2017 والتنبؤات لعامي 2018 و2019، بناءً على مجموعة من الفرضيات المرتبطة بتطور المتغيرات التي تميز الاقتصاد الوطني والتطورات الاقتصادية الدولية. كما تقدم الورقة تقييماً لآثار بعض الإجراءات الاقتصادية على النمو الاقتصادي.

- دراسة **" أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية"**، تهدف إلى قياس أثر السياسات النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي على المديين القصير والمتوسط لعدد من الدول العربية، باستخدام نماذج متجه الانحدار الذاتي، ودالة الاستجابة الفورية، إلى جانب تحليل مكونات التباين لقياس الأهمية النسبية للمتغيرات في تفسير تباين أخطاء التنبؤ للمتغيرات المدرجة في النموذج.

- دراسة حول **"محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية"**، اهتمت بالوقوف على أبرز محددات مشاركة المرأة العربية في سوق العمل خلال الفترة (1990-2016). استعرضت الدراسة الدلائل الدولية من واقع الإسهامات البحثية السابقة التي اهتمت بهذا الموضوع في عدد من الدول والمناطق الجغرافية. وبهدف الوقوف على المحددات الأكثر قدرة على تفسير مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول العربية، استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي والعاملي وأساليب التحليل القياسي بهدف الوقوف على محددات مشاركة المرأة العربية في سوق العمل لعينة تتكون من 19 دولة عربية للفترة (1990 - 2016).

- دراسة حول **"إدارة مخاطر السيولة في إطار متطلبات بازل III في البلدان العربية"**، استهدفت الدراسة تبادل الخبرات ودعم الجهود الرقابية في البلدان العربية فيما يتعلق بتنفيذ متطلبات بازل لإدارة مخاطر السيولة.

- دراسة حول **"موازين المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في الدول العربية: الواقع والتحديات"**، استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على تجارب الدول العربية في هذا الشأن والاستفادة منها من حيث الإجراءات المتخذة لتطبيق أحدث المنهجيات وطبيعة التحديات التي تواجهها عند إعداد بيانات ميزان

المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ومن ثم إتاحة الفرصة لتبادل الخبرات بينها والخروج بتوصيات بناءة لتحسين جودة إعداد تلك البيانات.

- دراسة حول **"تطبيقات البيانات الكبيرة (Big Data) في الدول العربية"**، التي تناولت تطبيقات البيانات الكبيرة في الدول العربية، للتعرف على مدى الوعي والاهتمام بمنهجيات، ونظم وقوانين إدارة البيانات الكبيرة، التي تحتاج لأدوات وتقنيات غير تقليدية لتحليلها، والاستفادة منها. تم إعداد الدراسة بالاعتماد على نتائج استبيان صندوق النقد العربي حول تطبيقات البيانات الكبيرة في الدول العربية.

- دراسة حول **"تطور هيكل التجارة الخارجية والبينية في الدول العربية"**، تناولت قياس أداء التجارة العربية في الأسواق العالمية والبينية، كما ألقت الضوء على هيكل الصادرات السلعية في الدول العربية وأهم صادرات المنتجات السلعية الإجمالية والبينية للمستوى الرابع حسب التصنيف المنسّق بدون النفط، إضافة إلى تطور اتجاهات التجارة واستعراض أهم الشركاء التجاريين مع الدول العربية.

- دراسة حول **"انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي"**، تناولت الدراسة المحددات المؤثرة على تعثر القروض في القطاع المصرفي بالنسبة لعدد من الدول العربية خلال الفترة 2007 - 2015، ذلك من خلال نموذج يبين الأهمية النسبية للعوامل الاقتصادية الكلية والمؤشرات البنكية.

- دراسة حول **"احتساب مؤشر مُركب للشمول المالي، وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية "**، استهدفت الدراسة المساهمة من الناحية المنهجية في تعزيز المعرفة بكيفية احتساب مؤشر مركّب للشمول المالي في الدول العربية، إضافةً إلى دراسة علاقة الشمول المالي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاتجاهين.

- دراسة حول **"أداء الأسواق المالية الإسلامية والتقليدية وآليات التطوير"**، استهدفت الدراسة البحث في مرونة أداء الأسواق المالية الإسلامية والتقليدية واستقرارها خلال وبعد الأزمة المالية العالمية، كما ألقت الدراسة الضوء على أهم المتغيرات التي قد تؤثر على تقلبات المؤشرات الإسلامية والتقليدية.

- دراسة حول **"سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية"**، تناولت الجوانب المختلفة لواقع سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية والاتجاه العام لتطورها متضمناً ذلك واقع وحجم الدعم في الدول العربية، ونطاقه، وأشكاله وآليات تنفيذه، وانعكاساته الاقتصادية، وأحدث الإصلاحات التي اتُخذت بشأنه، إلى جانب أوجه الإصلاحات المستقبلية.

المعونة الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء

يأتي تقديم الصندوق للمعونة الفنية لدوله الأعضاء ضمن الوسائل التي حددتها اتفاقية إنشائه لتحقيق أهدافه، ويتضمن الدعم الفني كافة الأنشطة الرامية لتعزيز وتقوية القدرات اللازمة لتطوير عملية رسم وتنفيذ السياسات، والإصلاحات الاقتصادية والمالية، في الدول الأعضاء.

تستفيد الدول العربية من الدعم الفني المباشر المتمثل في مساعدتها على رسم السياسات الاقتصادية الكلية وبرامج الإصلاحات الهيكلية في إطار بعثات الإقراض للتشاور حول قروض تدعم برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، حيث تستفيد الدول من خبرة الصندوق في هذا الصدد، وكذلك من الخدمات الاستشارية التي يوفرها الخبراء الخارجيين الذين يشاركون في بعض هذه البعثات.

أيضاً يقدم الصندوق الدعم الفني من خلال بعثات المعونة الفنية التي يوفدها الصندوق لزيارة الدول الأعضاء، استجابة لطلبها، حيث يتم الاستفادة من خبرات الصندوق في الجوانب الاقتصادية والمالية المختلفة، ويتضمن ذلك تقديم التوصيات للتصدي للتحديات ومعالجة أوجه القصور المختلفة، ويغطي ذلك المجالات التي تقع في دائرة اهتمامه وتخصصه.

يقوم الصندوق بتوفير المعونة الفنية في المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل تصميم السياسات الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، وأسواق السندات الحكومية، وتطوير وتعزيز القدرات في مجال إعداد الإحصاءات الاقتصادية وغيرها من المجالات ذات الصلة. تأخذ المعونة الفنية التي يوفرها الصندوق لدوله الأعضاء، عدة أشكال مباشرة وغير مباشرة، وفقاً لطبيعتها، بما يتضمن المعونة الفنية التي يقدمها، في إطار المبادرات المختلفة التي يتبناها لتطوير القطاع المالي في الدول العربية، وكذلك الندوات والمؤتمرات واللقاءات التشاورية التي ينظمها.

فيما يلي نشاط الصندوق خلال عام 2018 في مجال تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في المجالات المالية والاقتصادية والإحصائية المختلفة:

▪ دعم تطوير القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال العربية

استمر الصندوق خلال عام 2018 في تقديم الدعم الفني اللازم لتطوير القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال في الدول العربية، من خلال المبادرات التي يتبناها، والمؤتمرات والاجتماعات وورش العمل عالية المستوى، التي يتعاون في تنظيمها مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية ذات الصلة.

في هذا الإطار، نظم الصندوق لقاءً، يوم 27 أبريل 2018، بمناسبة **اليوم العربي للشمول المالي**، الذي انطلقت فعالياته لهذا العام تحت شعار "تمكين وصول الشباب ورواد الأعمال إلى الخدمات المالية". تم خلال اللقاء تقديم عرض حول الدراسة المتعلقة بالخدمات المالية الرقمية في الدول العربية، التي تهدف لمعالجة تحديات تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، من خلال تطوير الخدمات المالية الرقمية، وخدمات نظم الدفع لأغراض الشمول المالي، في إطار المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI). في نفس السياق، وضمن فعاليات اليوم العربي للشمول المالي، شارك الصندوق في مؤتمر "استعمال التكنولوجيا والخدمات المالية الرقمية في سبيل تعزيز الشمول المالي"، الذي عقد في بيروت يوم 27 أبريل 2018.

من جانب آخر، وعلى ضوء تزايد الأهمية والنمو المتسارع والكبير في استخدامات التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي، والفرص الكبيرة التي تتيحها في مجال دعم فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية وتشجيع ريادة الأعمال، نظم الصندوق بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، يوم 18 سبتمبر 2018، في العاصمة الأردنية عمَّان، اجتماعاً حول "**تنامي التقنيات المالية الحديثة: الفرص والتحديات في الدول العربية**". شارك في الاجتماع عدد من محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وممثلين رفيعي المستوى من البنوك المركزية العالمية والبنوك التجارية العربية، إلى جانب ممثلين عن مؤسسات القطاع الخاص الرائدة في مجال التقنيات المالية الحديثة. تمحور النقاش خلال الاجتماع حول "التقنيات المالية الحديثة والشمول المالي"، و"المنهجيات الرقابية والإشرافية على التقنيات المالية الحديثة"، و"العملات الرقمية للبنوك المركزية، وإطار إدارة مخاطر التهديدات الإلكترونية"، إضافةً إلى "متطلبات إدارة فعالة لمواجهة التهديدات الإلكترونية في القطاع المالي والمصرفي".

كما استضاف الصندوق، في شهر أكتوبر 2018 بأبوظبي، اجتماع فريق العمل الدولي المعني بجوانب نظم الدفع لتعزيز الشمول المالي **(PAFI)** . شارك في الاجتماع ممثلين رفيعي المستوى من 27 من البنوك المركزية العالمية والمنظمات والأطر الدولية. ناقش الاجتماع عدد من الموضوعات من أهمها تطبيق المبادئ الاسترشادية لنظم الدفع لتعزيز الشمول المالي الصادرة عن الفريق والتحديات في هذا الشأن، وتقييم فعالية الإجراءات لتوسيع استخدام الحسابات المصرفية.

في السياق نفسه نظم الصندوق في شهر أكتوبر 2018، بمدينة أبو ظبي، ورشة عمل رفيعة المستوى حول قضايا نظم الدفع لتعزيز الشمول المالي، بمشاركة مجموعة البنك الدولي وبنك التسويات الدولية. شارك في الورشة ممثلين رفيعي المستوى من عدد من البنوك المركزية العالمية، والمنظمات والأطر الدولية، إلى جانب أمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وممثلي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أعضاء اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية. جرى خلال الورشة استعراض ومناقشة عدد من القضايا والتجارب العربية والدولية المتعلقة بنظم الدفع لتعزيز الشمول المالي، والوقوف على الإنجازات المحققة في هذا الشأن، إلى جانب كيفية الاستفادة من نظم الدفع الحديثة لتعزيز الشمول المالي والوصول للخدمات المالية على مستوى العالم. كذلك جرى مناقشة تداعيات التقنيات المالية الحديثة على نظم الدفع وكيفية الاستفادة منها في تعزيز الشمول المالي، ذلك من خلال عدة محاور منها، الهوية الإلكترونية، وتقنية البلوكتشين، والعملات الرقمية المُصْدَّرة من قبل البنوك المركزية.

على صعيد متابعة أداء الأسواق المالية والبورصات العربية، واصل الصندوق إصدار **النشرات الفصلية** حول الأسواق المالية العربية ليصل عددها إلى أربع وتسعون عدداً منذ البدء في إصدارها. تتناول النشرات الفصلية أبرز التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط الأسواق المالية العربية، وأهم التطورات التشريعية والتنظيمية، إلى جانب تحليل أداء أسواق الأوراق المالية ونشاطها.

أظهرت النشرات، التي أصدرها الصندوق خلال عام 2018، تحسناً في أداء الأسواق المالية العربية بالمقارنة مع عام 2017، حيث ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية للأوراق المالية المسجلة بالبورصات العربية، خلال فترة المقارنة بنحو 71.0 مليار دولار، وبنسبة بلغت 6.3 في المائة، لتبلغ نحو 1,209 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2018.

▪ تطوير القدرات الإحصائية في الدول العربية

يحظى مجال توفير الإحصاءات الشاملة والموثوقة عن الاقتصادات العربية بأولوية ضمن اهتمامات الصندوق، إدراكاً منه لأهمية توفير تلك البيانات لتعزيز العمل في المجالات الاقتصادية والمالية للدول العربية.

في هذا الصدد، استمر الصندوق، خلال عام 2018، في تحديث قواعد البيانات الإحصائية، وإعداد وتطوير النشرات والتقارير الاقتصادية التي يصدرها بصورة دورية، ونشرها على الموقع الإلكتروني للصندوق في الأوقات المحددة لها.

كما شملت الأعمال المنجزة من جانب الصندوق في المجالات الإحصائية، خلال عام 2018، العديد من الأنشطة المبرمجة في إطار أهداف استراتيجية الصندوق، شملت تطوير قدرات الكوادر الفنية في الهياكل الإحصائية في الدول العربية، وإعداد الدراسات والتقارير، إضافة إلى توفير الملاحق الإحصائية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد.

من جهة أخرى، نظَّم صندوق النقد العربي بصفته أمانة اللجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية **"عربستات"**، الاجتماع الخامس للجنة الفنية للمبادرة، خلال الفترة 7 و8 نوفمبر 2018، في مدينة أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، بحضور أكثر من 60 مشاركاً من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المالية والأجهزة الإحصائية في الدول العربية، إلى جانب 8 مؤسسات دولية وإقليمية.

هدف الاجتماع بصورة أساسية لتبادل التجارب وإثراء الحوار، والارتقاء بالمنهجيات والأدلة الإحصائية في الدول العربية، بغرض تطوير العمل الإحصائي في مجالات إنتاج ونشر البيانات الشاملة والموثوقة وفي الوقت المناسب، واحتساب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية، بما يلبي حاجيات المستخدمين من البيانات الإحصائية.

في هذا السياق، أدرجت اللجنة الفنية للمبادرة هذا العام موضوعات إحصائية واجتماعية على جدول الاجتماع، تكتسي أهمية بالنسبة للدول العربية، آخذاً بالاعتبار أهداف المبادرة، ومقترحات أعضاء اللجنة الفنية الواردة في الاستبيان المتعلق بتطوير أعمال المبادرة .

استعرض الاجتماع أهم نتائج الاستبيانات التي أعدتها الأمانة حول التحديات التي تواجه عدد من الهياكل الإحصائية في الدول العربية في إنتاج البيانات والمؤشرات الإحصائية، وإحصاءات مالية الحكومة، والتنمية المستدامة، والحسابات القومية الربعية، وتطبيق الأدلة والمنهجيات الإحصائية، ونشر الإحصاءات، وإحصاءات ميزان المدفوعات .

كما استعرض الاجتماع الدورات التدريبية المتخصصة في المجالات الإحصائية، التي نظمها الصندوق من خلال معهد السياسات الاقتصادية التابع له، في مجالات تشمل تحليل البيانات والاقتصاد القياسي والنمذجة الاقتصادية، وهي موضوعات تكتسي أهمية بالنسبة للدول العربية.

فيما يلي نبذة عن الاستبيانات التي أعدها الصندوق بغرض تحديد حاجيات الدول العربية من التدريب والمعونة الفنية:

- **استبيان إحصاءات مالية الحكومة**، يهدف إلى الوقوف على الوضع الحالي لإحصاءات مالية الحكومة وتقييم مدى التقدم في تطبيق المنهجيات المعتمدة دولياً.

- **استبيان إحصاءات ميزان المدفوعات**، يهدف إلى الوقوف على الوضع الراهن لكيفية إعداد ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في الدول العربية، من حيث المنهجيات المطبقة، ودورية الحصول على البيانات ومصادرها، ودرجة شموليتها.

- استبيان **"الحسابات القومية الربعية"**، يهدف إلى رصد الوضع الحالي لإعداد ونشر الحسابات القومية الربعية في الدول العربية وتقييم مدى التقدم في تطبيق المنهجيات والمعايير الدولية في هذا المجال.

- استبيان **"وضعية نشر الإحصاءات في الدول العربية"**، يهدف إلى إبراز جهود الدول العربية في إعداد الإحصاءات ونشرها ومعرفة أهم خصائص وأنواع البيانات والمؤشرات المنشورة، وتحديد المنهجيات والمعايير المتبعة في نظم النشر في المؤسسات الإحصائية العربية. يتكون الاستبيان من أسئلة تتطرق إلى البيئة القانونية والمؤسسية لنظم نشر البيانات، وأنواع البيانات المعنية بالنشر، ودوريتها وتوقيت نشرها والأساليب المستخدمة في تبادل البيانات بين الهياكل الإحصائية، إلى جانب التعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية في هذا المجال.

- **استبيان التنمية المستدامة**، يهدف إلى معرفة واقع التنمية المستدامة في الدول العربية وآفاقها المستقبلية وأهم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدول العربية في هذا الشأن، من خلال أسئلة تتعلق باستراتيجيات الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحديات التي تواجهها.

- **استبيان تطبيق الأدلة والمنهجيات والمعايير الإحصائية الدولية**، يهدف إلى تقييم الوضع الحالي حول مدى تطبيق الأدلة والمنهجيات الإحصائية الدولية في الدول العربية والتعرف على الاستراتيجيات المعمول بها في الهياكل الإحصائية في مجال إنتاج ونشر البيانات. إضافة إلى استعراض أهم الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية في هذا الشأن خاصة فيما يتعلق بالحسابات القومية، وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، والإحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات مالية الحكومة.

▪ إدارة الحساب الموحّد للمنظمات العربية المتخصصة

تمّ استحداث حساب موحّد خاص لدى صندوق النقد العربي لتمويل المنظمات العربية المتخصصة، من المساهمات المستلمة لصالحها بهذا الحساب من الدول العربية، ذلك بغرض الصرف على موازناتها المعتمدة، بناءً على موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره رقم 1056 في يوليو 1988.

تُعدّ المنظمات العربية المتخصصة، التي تأسست تحت مظلة جامعة الدول العربية، أحد أهم ركائز العمل العربي المشترك، وهي الأذرع الفنيّة للجامعة وبيوت الخبرة العربية التي تقدّم المشورة والخبرة والنصيحة في القضايا والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية، وتقوم بدور محوري لتحقيق طموحات الدول العربية في التعاون والتنسيق في جميع مجالات تخصصها التي تتصل بالمواطِن العربي، ولها تأثير مباشر على مستوى معيشته، وتوفير العيش الكريم له.

المنظمات المعنية حالياً بالحساب الموحّد هي:

- المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- منظمة العمل العربية.
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.
- الهيئة العربية للطاقة الذرية.
- الهيئة العربية للطيران المدني.
- المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى.

يقوم الصندوق بتقديم تقرير ربع سنوي لكل منظمة يوضّح ما تم صرفه والرصيد المتبقي، ومواقف الدول الأعضاء من تسديد مساهماتها في ميزانية المنظمة المعنية، إضافة إلى تقرير دوري ربع سنوي مُجمّع عن نشاط الحساب الموحّد. بهذا الصدّد يُبيّن المركز المالي للحساب الموحّد أن رصيد صافي الموجودات بلغ 24 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2018، مقارنةً برصيد بلغ 23 مليون دولار أمريكي بنهاية سنة 2017 .

يُذكر أن عوائد الاستثمارات المتحققة لدى الحساب الموحد تدخل في حساب احتياطي خاص لهذه المنظمات. بلغ رصيد الاحتياطي الخاص نحو 10 مليون دولار أمريكي في نهاية سنة 2018. أصبح بذلك يُغطي ما نسبته 24 في المائة تقريباً من جملة اعتمادات موازنات المنظمات للسنة المالية الأخيرة، مع اختلاف هذه النسبة من منظمةٍ لأخرى.

تجدر الإشارة إلى أن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموقّر تستهدف الاستمرار في تكوين هذا الاحتياطي واستخدامه بقرارات منه لأغراض طارئة.

▪ تعزيز أطر التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

في إطار الحرص على توطيد علاقته مع المنظمات والمؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية، نظم الصندوق بالمملكة المغربية في شهر يناير 2018، " **المؤتمر الإقليمي عالي المستوى حول الازدهار للجميع: تعزيز الوظائف والنمو الشامل في العالم العربي**"، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية في المملكة المغربية، وصندوق النقد الدولي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. شارك في المؤتمر دولة رئيس الحكومة المغربية، ودولة رئيس الحكومة التونسية، ومدير عام صندوق النقد الدولي، وعدد من محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزراء المالية، والاقتصاد، والعمل، في الدول العربية، إضافة إلى عدد من ممثلي القطاع الخاص، ومؤسسات ريادة الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني المعنيين. هدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على قضايا النمو الشامل في الدول العربية، منها: خلق فرص العمل، وتشجيع ريادة الأعمال، والمشروعات الناشئة،

وسبل الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة في خدمة المشروعات الناشئة.

في نفس السياق، تم على هامش المؤتمر عقد مسابقة للشباب المبدعين العرب، وتم تكريم أربعة فائزين، من أصل ثمانين متسابقاً. تمثلت موضوعات الأعمال الأربعة الفائزة في: تدريب الأطفال في مجال الهندسة والتقنيات المالية وريادة الأعمال، ووضع منصة لخدمة المهن الحرة، وتصنيع وتسويق السيارات الصديقة للبيئة، وتصنيع سماد عضوي للأراضي الزراعية.

من جهة أخرى، وتحت رعاية فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظم الصندوق، في شهر مارس 2018، **"المؤتمر الإقليمي عالي المستوى نحو اقتصاد جديد للدول العربية: الشباب والتقنيات والتمويل"**، بالتعاون مع وزارة المالية الجزائرية، وبمشاركة صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي. ناقش المؤتمر متطلبات واحتياجات خلق فرص العمل لقطاع الشباب وخريجي الجامعات في الدول العربية، في إطار الانتقال إلى اقتصاد جديد قائم على التقنيات الحديثة يعزز فرص الابتكار والإبداع. كما تطرق المؤتمر إلى احتياجات تطوير البنية التحتية التقنية والمالية ونظم التعليم والتدريب اللازمة لاقتصاد المعرفة، إضافة إلى مناقشة أهمية دعم الشركات الناشئة في خلق فرص العمل للشباب، ومتطلبات تطوير البنية التحتية وتقنيات الاتصالات، ودور نظم الدفع المتطورة وتطبيقات التقنيات الرقمية في تسهيل النفاذ للتمويل. كما تطرقت النقاشات إلى أهمية استحداث منصات فرص العمل، وتطوير نظم ومؤسسات التعليم لدعم الابتكار، إضافة إلى ضرورة وجود بيئة تشريعية وقانونية داعمة لمتطلبات الاقتصاد الجديد.

كذلك، نظم الصندوق في شهري يوليو وأكتوبر 2018 اجتماعين في مقره بأبوظبي مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، لمناقشة سبل تطوير التعاون بين المؤسستين في مجال التدريب وبناء القدرات، وإصدار مؤشرات لإداء أسواق الصكوك في الدول العربية، إلى جانب إعداد الدراسات والأبحاث والتقارير المشتركة، والمشاركة في تقديم المشورة والمعونة الفنية لتطوير التمويل الإسلامي وأسواق المال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومساعدة الدول العربية الراغبة في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

في سياق آخر، شارك الصندوق في المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2018، الذي عقد في العاصمة اللبنانية بيروت خلال شهر نوفمبر 2018 تحت عنوان **" الشراكة بين القطاعين العام والخاص"**. حضر المؤتمر عدد من أصحاب المعالي والسعادة محافظي المصارف المركزية العربية، والمدراء العامين ورؤساء مجالس إدارات البنوك التجارية العربية، إلى جانب كبار المسؤولين في القطاع المالي والمصرفي والخبراء الاقتصاديين من القطاعين العام والخاص على المستوى العربي والإقليمي والدولي.

كذلك، شارك الصندوق، خلال شهر ديسمبر 2018، في **"المؤتمر السنوي الرابع للبنك المركزي العراقي"**، الذي عقد هذا العام في العاصمة العراقية بغداد، تحت عنوان "الدور التنموي للبنك المركزي العراقي – المعطيات والاتجاهات".

من جانب آخر، في سياق آخر، شارك الصندوق في **"القمة الأفريقية للبلوكتشين"**، التي عقدت خلال شهر مايو 2018 في الجمهورية التونسية.

كما شارك الصندوق في مؤتمر **"ارتفاع الديون: المخاطر، السلامة والمسؤولية"** الذي عقد في شهر مايو 2018 في مدينة بروكسل في بلجيكا. شارك في المؤتمر عدد من المؤسسات والأطر الدولية، منها صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ومركز التنمية الدولية في واشنطن. تم في الاجتماع مناقشة عدد من القضايا والمسائل، منها مُستجدات وآفاق إدارة الدين العام على مستوى العالم، وكيفية ضبط الزيادة المستمرة في مستويات الدين العام، ودور القطاع الخاص في التمويل المسؤول، وأهمية توافر وجودة البيانات في تحقيق إدارة فعّالة للدين العام، وكيفية تأسيس بنية تشريعية ومؤسسية لعمليات إدارة الدين، وقضايا تنمية الأسواق المالية المحلية لمجابهة مخاطر زيادة الديون، وكيفية إدارة المخاطر في ظل بيئة عالمية متغيرة، وإدارة مخاطر ديون المحليات. إضافة إلى إصلاحات الدين في إطار الاستدامة، والفرص والتحديات التي تحملها إدارة الأصول والالتزامات.

على صعيد آخر، شارك الصندوق في **منتدى الحوار بين القارات والنظام المالي العالمي** الذي عقد في مدينة باريس خلال شهر سبتمبر 2018، بمشاركة عدد كبير من الشخصيات والخبرات الاقتصادية والمالية والمصرفية العالمية لمناقشة آفاق واتجاهات الاقتصاد العالمي. شارك الصندوق في الجلسة المخصصة لمناقشة آفاق الاقتصادات الناشئة والدور المتزايد للترتيبات المالية الإقليمية. يذكر أن الصندوق مرتبط ببرنامج عمل مشترك مع منظمة التنمية

والتعاون الاقتصادي (OECD) ، حيث تم تحديث البرنامج بما يخدم احتياجات الدول العربية.

من جهة أخرى، قام الصندوق بتمثيل أمانة اللجنة العربية للرقابة المصرفية في **"اجتماع المجموعة التشاورية للجنة بازل للرقابة المصرفية"**، الذي عُقد في مدينة بازل السويسرية خلال شهر فبراير 2018. تضمن برنامج الاجتماع مناقشة عدداً من الموضوعات ذات الأولوية، على صعيد الرقابة المصرفية، وتنفيذ متطلبات بازل (III).

كذلك استضاف الصندوق، **الاجتماع الدوري للمجموعة التشاورية للجنة بازل** الذي عقد في شهر نوفمبر 2018، في مدينة أبو ظبي. شارك في الاجتماع عدد من كبار المسؤولين من إدارات الرقابة المصرفية في عدد من المصارف المركزية والهيئات الرقابية العالمية، إلى جانب ممثلين عن لجان الرقابة المصرفية للمجموعات الإقليمية المختلفة. تم في الاجتماع مناقشة عدد من القضايا والموضوعات، منها التناسبية في تنفيذ الإصلاحات الرقابية، ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

من جانب آخر، شارك الصندوق في اجتماعات لجنة التنمية ومجموعة العشرين، التي عقدت خلال شهر أكتوبر 2018 في بالي – إندونيسيا. تضمن ذلك حضور اجتماعات لجنة التنمية، واجتماعات مجموعة الأربع والعشرين. كما شارك الصندوق في الاجتماعات الوزارية للمجموعة العربية مع كل من رئيس مجموعة البنك الدولي، ومدير عام صندوق النقد الدولي. كذلك عقد وفد الصندوق اجتماعات عديدة مع مختلف إدارات صندوق النقد والبنك الدوليين لمناقشة الأنظمة والمبادرات المشتركة مع هاتين المؤسستين.

من جهة أخرى، شارك الصندوق في **اجتماع اللجنة الدولية للمعلومات الائتمانية** الذي عقد في شهر أبريل 2018 في واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية. تم في الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات، منها ورقة سياسات حول البيانات البديلة لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لغرض تقديمها لمجموعة العشرين، والإرشادات العامة حول التهديدات الإلكترونية والمنهجيات الحديثة في مجال الاستعلام الائتماني. كما شارك الصندوق بصفة مراقب في الاجتماع العام السابع والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، الذي عقد في جمهورية لبنان خلال شهر مايو 2018.

المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI)

في إطار استراتيجية صندوق النقد العربي، للمساهمة في دعم وتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية، وإدراكاً منه للعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي، والاستقرار المالي، والنمو الاقتصادي بصورة خاصة، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بصورة عامة، وبعد إطلاق الصندوق **للمبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية** في سبتمبر 2017 تحت مظلة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، التي تهدف إلى دعم جهود الدول العربية في الارتقاء بسبل وصول التمويل لجميع القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية في الدول العربية، بما يساهم في دعم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، نظم الصندوق، الاجتماع التنسيقي الأول للمؤسسات الإقليمية والدولية المشاركة في مبادرة الشمول المالي في الدول العربية (FIARI)، وذلك بمقره في أبوظبي خلال شهر فبراير 2018. شارك في الاجتماع، الوكالة الألمانية للتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي، والبنك الدولي، والوكالة اليابانية للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق النقد الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية.

جرى خلال الاجتماع، التفاهم على الإطار المؤسسي للمبادرة، ووضع برنامج عمل للفترة 2018-2020، يستند إلى احتياجات وأولويات وتوقعات الدول العربية بشأن المبادرة، بما شكل إطار عمل للمبادرة خلال السنوات القادمة. في نفس السياق، نظم الصندوق في شهر يوليو 2018 في مقره بأبوظبي، الاجتماع الثاني للمؤسسات الشريكة في المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI).

كذلك وفي إطار مبادرة تعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI)، شارك الصندوق بالتعاون مع البنك الدولي، والوكالة الألمانية للتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي في بعثة لتقديم المشورة الفنية لجمهورية العراق في مجال تطوير السياسات والإستراتيجيات والبرامج التي تساعد على الارتقاء بالشمول المالي، خلال شهر أكتوبر 2018. تم خلال البعثة إجراء تقييم ميداني شامل لأوضاع الشمول المالي ومتطلبات تعزيزه في العراق، وتقديم عرض مفصل حول احتياجات التطوير متضمناً خطة عمل تفصيلية تشمل إجراءات على المديين القصير والمتوسط، ونواحي الدعم اللازم للمساعدة في خطة التنفيذ.

في الإطار ذاته قام الصـــندوق، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية والتحالف العالمي للشـــمول المالي، وبمشـــاركة مصـــرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بتنظيم الملتقى العربي الأول للتقنيات المالية الحديثة في شـــهر ديســـمبر 2018. شـــارك في الملتقى كبار المسؤولين من وزارات المالية ووزارات الاقتصاد والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وهيئات أســـواق المال والبنوك التجارية والهيئات المعنية بقطاع التقنيات والمؤسســـات المالية وشـــركات التقنيات المالية في الدول العربية، إلى جانب مؤسســـات مالية دولية وبنوك مركزية عالمية وشركات التقنيات المالية العالمية ومراكز الدراسات والأبحاث ذات العلاقة.

ناقش الملتقى عدة مواضيع تناولت استخدامات التقنيات المالية، مثل دفاتر الحسابات الموزعة، وتقنية البلوكتشين وتداعياتها على أنظمة الدفع التقليدية والفرص التي تتيحها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ونظم الدفع والتحويلات المالية الإلكترونية عبر الحدود ودورها في تعزيز وصول الأفراد والأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات والمنتجات المالية.

كذلك تناول الملتقى الاستراتيجيات والسياسات الملائمة التي من شأنها تعزيز التنظيم والرقابة على تقنيات البلوكتشين والأصول المشفرة، ودور هيئات التنظيم والرقابة، وآليات بناء وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير تقنيات البلوكتشين والاستراتيجيات والسياسات المرتبطة بها. إضافةً لذلك، جرى مناقشة جوانب التنظيم والإشراف على عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إطار التقنيات المالية الحديثة وسبل تعزيز التحكم في المخاطر المرتبطة بها، إضافةً إلى تطوير استراتيجيات لمواجهة مخاطر التهديدات الإلكترونية وآليات تفعيلها على المستوى المحلي.

في نفس الإطار، أطلق الصـــندوق **مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة**، التي عقدت أول اجتماع لها في أبو ظبي يوم 11 ديسمبر 2018. تهدف المجموعة إلى تدارس مواضيع التقنيات المالية الحديثة والتشـــاور وتبادل الخبرات والمعرفة حول قضـــاياها وبلورة الرؤى المختلفة لتنشـــيطها وتنظيمها في الدول العربية. شـــارك في الاجتماع ممثلين عن المصـــارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية، وهيئات أســـواق المال، والبنوك التجارية وشـــركات الخدمات المالية، إضافة إلى ممثلين عن مقدمي خدمات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، وخبراء من عدد من المؤسسات والأطر المالية الإقليمية والدولية، إلى جانب عدد من مؤســـسات القطاع الخاص الرائدة في مجال التقنيات المالية الحديثة.

جاءت جهود صـــندوق النقد العربي في مجال تعزيز الشـــمول المالي بالمنطقة العربية، تعزيزاً للاهتمام المتزايد الذي أولته المصـــارف المركزية ومؤســـسات النقد العربية في السنوات الأخيرة، ببرامج وسياسات تعزيز الشمول المال في إطار سياسات واستراتيجيات دعم فرص النمو وتحقيق الاســـتقرار الاقتصـــادي والمالي، حيث شهدت الأطر التشريعية والرقابية تطوراً كبيراً في تشـــجيع الشـــمول المالي، وركزت على العمل لتحســـين وصـــول رواد الأعمال للتمويل، والعمل كذلك على الحد من تســـرب مدخرات الأفراد في المنطقة العربية من القطاع المالي والمصرفي الرسمي.

كما يواكب إطلاق صـــندوق النقد العربي للمبادرة الإقليمية لتعزيز الشـــمول المالي في الدول العربية، الجهود الدولية في هذا الشـــأن، وينســـجم مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030، حيث تم اعتبار الشـــمول المالي في مقدمة الوســـائل لتحقيق الكفاءة الاقتصـــادية والمســـاواة الاجتماعية، وهما ركيزتان رئيســـيتان للتنمية المستدامة. من الجدير بالذكر، أن الشمول المالي يسهم في تحقيق عدد من الأهداف السبعة عشرة، الطموحة للتنمية المســـتدامة، من خلال تشـــجيع الخدمات المالية الرقمية، والحصـــول على التمويل والوصـــول إلى الخدمات المالية، وتوفير نظم دفع آمنة وموثوقة، سواء بصـــورة مباشـــرة أو غير مباشـــرة. كذلك اســـتحوذت قضـــايا الشـــمول المالي خلال الســـنوات الماضـــية على اهتمام المؤسسات والأطر الدولية المعنية مثل مجموعة العشـــرين، التي أوصـــت بإطلاق الشـــراكة العالمية للشـــمول المالي (GPFI)، إضـــافة إلى ما تحظى به قضايا الشمول المالي من أهمية في برامج وأنشطة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين.

بناءً على ما تقدم، عمل صندوق النقد العربي، بالتعاون مع الســـلطات الإشـــرافية على القطاع المالي في الدول العربية، على قيادة هذا التوجه والمساعدة على مواجهة التحديات المتعلقة بتحقيق الشـــمول المالي في المنطقة العربية، حيث تضـــمنت اســـتراتيجيته للفترة 2015-2020، العديد من البرامج والأنشـــطة التي تســـتهدف مســـاعدة الدول العربية على تحسين إمكانية الوصـــول للتمويل والخدمات المالية. في هذا الســـياق، تم تنظيم العديـــد من ورش العمـــل والمؤتمرات والـــدورات التدريبية بالمشـــاركة والتعاون مع مؤســـسات وجهات إقليمية وعالمية، مثل صـــندوق النقد والبنك الدوليين، والتحالف العالمي للشـــمول المالي (AFI)، ومؤســـسة بيل وملينـدا غيتس للأعمال الخيرية (BMGF)، وبنك التســـويات الدولية (BIS)، والوكالة الألمانية للتنمية

(GIZ)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، وعدد من البنوك المركزية العالمية.

يتمثل الهدف الرئيس للمبادرة في بناء منصة استراتيجية للمؤسسات المشاركة والجهات المانحة، لتعزيز وتطوير الشمول المالي ورفع مساهمته في النمو الاقتصادي في المنطقة العربية. كما تهدف المبادرة إلى الارتقاء بمؤشرات الوصول للتمويل لجميع القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية في الدول العربية، خاصة منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يساهم في دعم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. كما تتضمن المبادرة دعم جهود الحكومات والسلطات في الدول العربية الرامية لتعزيز الوصول للتمويل والخدمات المالية، في ضوء الحاجة الكبيرة لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، بما يساعد على مواجهة تحديات البطالة وإرساء العدالة الاجتماعية، إضافة إلى تسهيل زيادة وتكثيف الدعم المتاح لتطوير الشمول المالي في المنطقة العربية، وتعزيز فرص التنسيق بين المؤسسات التنموية والمالية الداعمة، بما يحسن من كفاءة الدعم لمواجهة التحديات الرئيسية التي تقف في وجه دعم شركاء التنمية، بما ينسجم مع استراتيجية وبرامج التنمية لدى كل دولة.

تتضمن المحاور الرئيسية للمبادرة تقديم صندوق النقد العربي الدعم في الجوانب المتعلقة بسبل تحسين الشمول المالي، عبر تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية ذات الجودة والتكاليف المناسبة، ومنحها الأهمية والأولوية المناسبة في إطار السياسات الاقتصادية المتخذة، إضافة إلى مساعدة الدول العربية الأعضاء على تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية، التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية، وتشجيع الابتكار في هذا المجال، والارتقاء بأنظمة البنية التحتية السليمة للنظام المالي والمصرفي، وتشجيع تطور وتوسع الخدمات المالية غير المصرفية.

كما تعمل المبادرة على تنويع قنوات توزيع الخدمات المالية والتركيز على تعزيز مشاركة المرأة والشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تشجيع استخدام ابتكارات وتقنيات حديثة والترويج لزيادة التثقيف المالي وحماية مستهلكي الخدمات المالية، وتجميع البيانات حول الخدمات المالية وقياسها. يشمل نطاق المبادرة تغطية مختلف مجالات الشمول المالي ذات الصلة، من أهمها:

- ✓ دعم توفر بيانات الشمول المالي لتعزيز إعداد السياسات.
- ✓ تمكين النساء مالياً وإيجاد فرص العمل المناسبة لهن وفقاً لذلك.
- ✓ تعزيز الخدمات المالية للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك توفير آليات الضمان، وتمويل الشركات العربية المبتدئة، ورواد الأعمال، والمناطق الريفية.
- ✓ متابعة جهود تنمية البنية التحتية المالية.
- ✓ دعم التمويل المسؤول، لخدمة فرص استدامة التنمية.
- ✓ دعم تطوير خدمات مالية رقمية وابتكارات مؤسساتية، كوسائل لتوسيع القنوات البديلة للوصول للنظام المالي واستخدامه.

كذلك تولي المبادرة اهتماماً خاصاً بتعزيز جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في مجالات حماية مستهلكي الخدمات المالية، وتطوير السياسات والبرامج التي تعزز الشفافية في المعاملات المالية والمصرفية، بما يرسخ الثقة في النظام المالي من جهة، ويخدم من جهة أخرى أغراض التوعية والتثقيف المالي.

إدراكاً منه للأهمية الكبيرة التي باتت تكتسبها قضايا الشمول المالي في دعم تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، حدد مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية يوم السابع والعشرين من شهر أبريل (نيسان) من كل عام، كيوم عربي للشمول المالي، ذلك تأكيداً من المجلس على الاهتمام الذي يوليه لقضايا تحسين الشمول المالي، لما لذلك من أهمية في السياسات الاقتصادية المتخذة.

يهدف اليوم العربي للشمول المالي، إلى المساهمة في زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلباته في الدول العربية، وما يرتبط بذلك من قضايا وسياسات وبرامج. كما يأتي ذلك، في إطار الحرص الذي توليه الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، والوصول لشمولية الخدمات المالية لجميع المؤسسات الاقتصادية والفئات الاجتماعية في الدول العربية، من خلال تعاون جميع الأطر والمؤسسات والتجمعات الدولية المختصة وتعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، للمساهمة في تحقيق شمولية الوصول للخدمات المالية في الدول العربية.

في هذا السياق، تضمن برنامج العمل المستقبلي لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، المضي قدماً في تطوير إطار استرشادي للتشريعات والأنظمة والأطر الرقابية، التي تساعد

على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية، وتشجيع الابتكار في هذا المجال، ومتابعة مساعي الارتقاء بأنظمة البنية التحتية للنظام المالي والمصرفي، وتشجيع تطور الخدمات المالية غير المصرفية، إضافة إلى دراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية.

مشروع النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية

تنفيذاً لقرار المجلس الموقر لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية رقم 10 لعام 2017، الذي دعا فيه إلى إنشاء كيان يتبع صندوق النقد العربي يتولى إدارة نظام مقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية، باشر الصندوق منذ اعتماد مجلس محافظي الصندوق للمشروع في أبريل 2018، إجراءات التحضير لمرحلة التنفيذ، حيث أعد الصندوق خطة تفصيلية لإنشاء النظام، تراعي إرساء المتطلبات القانونية السليمة اللازمة لعمل النظام، وسرعة إنشاءه، مع مراعاة الامتثال الكامل للمعايير والمبادئ الدولية ذات العلاقة. وفقا لخطة العمل، يركز الصندوق على وضع الهيكل التنظيمي للنظام، وبلورة الاحتياجات والخبرات اللازمة في الاختصاصات القانونية والتنظيمية والتقنية والفنية.

لهذا الغرض، تعاقد الصندوق مع شركة استشارية لتوفير خدمات إدارة المشروع. تم على إثر ذلك إحراز تقدم على أربعة مسارات، الأول على صعيد توفير خدمات قانونية لإنشاء الكيان القانوني للمقاصة العربية، حيث تم التعاقد مع شركة استشارات قانونية عالمية. أما المسار الثاني، فيتمثل في مراجعة الحلول التقنية والاستفادة من التقنيات الحديثة، حيث تم التعاقد مع شركة استشارات عالمية لمراجعة الحلول التقنية الواردة في التصميم بما يساعد على دراسة فرص الاستفادة من التطورات الحديثة في مجال تقنيات المعلومات. أما المسار الثالث، فيتعلق بالتعاقد مع شركة توظيف للمساعدة في اختيار الكفاءات البشرية والخبرات اللازمة لنظام المقاصة العربية.

تجدر الإشارة في هذا الإطار، أنه تم إعداد هيكل تنظيمي للمقاصة العربية وتوصيف للوظائف. أخيراً، تم التعاقد مع شركة متخصصة في خدمات الهوية والتواصل. يذكر في هذا الإطار، أن الصندوق ولضمان نجاح التنفيذ، عمل على التواصل والتشاور باستمرار مع جميع الأطراف ذات العلاقة، خاصة أصحاب المعالي والسعادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والأطر والمؤسسات الدولية ذات العلاقة.

نشاط الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات

تدعم أنشطة التدريب التي ينظمها الصندوق من خلال معهد السياسات الاقتصادية في الصندوق، تحقيق أهداف استراتيجيته للفترة 2015-2020، الرامية لتنمية وتعزيز بناء القدرات والتدريب في القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والإحصائية للدول العربية.

تحقيقاً لذلك وضع الصندوق في مقدمة أولوياته مواصلة العمل على الارتقاء بأنشطة التدريب وتحديث المحتوى العلمي لكافة البرامج التدريبية المقدمة، والتوسع في قائمة الأنشطة والبرامج التدريبية سواء التي يعقدها بمقره في أبو ظبي أو في الدول العربية الأعضاء، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الإقليمية والدولية وعدد من البنوك المركزية العالمية. هذا إلى جانب البدء في دراسة إرساء القواعد الأساسية لتطبيق برامج التدريب عن بعد، مع دراسة إمكانية إنشاء برنامج الأساتذة الزائرين وبرامج الاقتصاديين المبتدئين. في هذا الصدد، ارتكزت خطة العمل التي نفذها المعهد خلال عام 2018 على المحاور التالية:

1. التوسع في عدد الأنشطة والجهات المشاركة مع المعهد في تنفيذها، كذلك أهمية التوسع في البرامج التدريبية الجديدة.
2. رفع كفاءة وفعالية الإنفاق ونسبة مشاركة الجهات الخارجية بمخصصات البرامج وتنويع مصادر التمويل.
3. تقوية مسارات العمل الأساسية وفي مقدمتها تحديث إجراءات نشاط التدريب وتوفير نظم معلوماتية ملائمة للتسجيل عن بعد.
4. تعزيز القدرات الذاتية وتنميتها لتلبية احتياجات التدريب وتطوير هذا النشاط مستقبلاً.

في ضوء ما سبق، قدم المعهد خلال عام 2018، 29 دورة تدريبية، منها دورتان عقدتا خارج دولة المقر. تناولت الدورات موضوعات جديدة، إضافة للموضوعات القائمة، ذلك استجابة لتطلعات الدول الأعضاء وتلبية احتياجاتهم وتعظيم استفادة كوادرها من الدورات، (شكل رقم 3).

اشتمل برنامج عام 2018 على ثماني دورات مع صندوق النقد الدولي (IMF)، وثلاثة دورات مع منظمة التجارة العالمية (WTO)، ودورتين مع البنك المركزي الألماني (Bundesbank)، ودورة مع بنك إنجلترا المركزي (BoE)، ودورتين مع بنك التسويات الدولية

شكل رقم (3): عدد الدورات التي عقدها معهد السياسات الاقتصادية خلال الفترة (2011-2018)

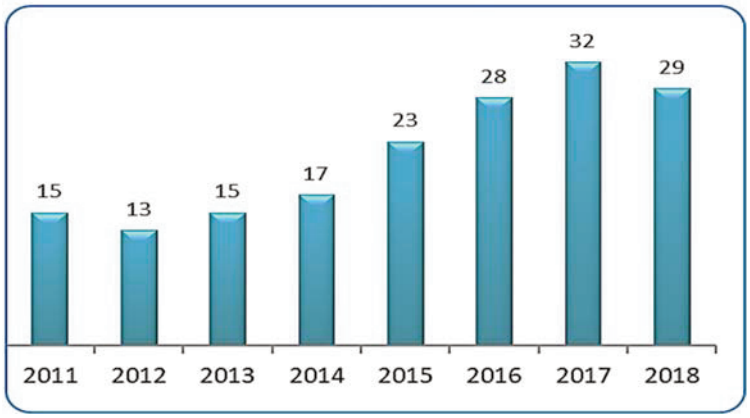

(BIS)، وثلاث دورات مع البنك الإسلامي للتنمية، ودورة مع البنك الدولي، ودورة مع وكالة اليابان للتعاون الدولي (JICA)، ودورة مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA FATF، ودورة مع البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، ودورة مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية وقدم باقي الدورات خبراء صندوق النقد العربي.

فيما يخص عدد المشاركين من الكوادر العربية في دورات المعهد، فقد شارك 861 متدرباً من الكوادر الرسمية العربية في البرامج التدريبية لعام 2018، وبنسبة مشاركة للمرأة ناهزت 40 بالمائة.

من أجل الارتقاء بمستوى التدريب يولي المعهد اهتمام كبير بمتطلبات الدول الأعضاء من خلال الاستبيان الذي يتم إرساله إلى الدول الأعضاء في الربع الأخير من كل سنة للوقوف على الاحتياجات التدريبية لهذه الدول، حيث يحرص المعهد على تحليل إجابات الاستبيان الذي يعده بشأن انطباع المشاركين وآرائهم حول الدورات والبرامج التدريبية بالمعهد، والتي كانت في معظمها إيجابية، خاصة فيما يتعلق بمدى فاعلية التدريب، ومدى تطبيق نظم المعلومات، والمهارات المكتسبة. في هذا الصدد، يولي المعهد اهتماماً كبيراً بدراسة مقترحات المشاركين حول تصميم البرامج التدريبية الإضافية لتتماشى مع حاجياتهم وتطلعاتهم.

فيما يتعلق بالبعد المالي، بمعنى مدى النجاح في رفع كفاءة الإنفاق وتعزيز مشاركة الجهات الخارجية في الموارد الموجهة لدعم النشاطات، يلاحظ أن خطة الصندوق لعام 2018 قد اعتمدت على مساهمة المؤسسات الشريكة في معظم الأنشطة، بإطار تفاهمات التعاون مع الجهات المشاركة، منوهين إلى أن هذه الجهات في معظمها تتحمل تكاليف خبرائها بما في ذلك السكن والسفر. يذكر أن منظمة التجارة العالمية والبنك الإسلامي للتنمية يشاركان كذلك في نصف التكاليف الأخرى للنشاط. يضاف إلى ذلك عقد دورات تدريبية بالاعتماد على المصادر والموارد الذاتية للصندوق مثل الدائرة الاقتصادية والفنية ودائرة الاستثمارات.

بخصوص المحافظة على قدرات التطوير والتدريب، يتمثل هذا البعد في تعزيز الموارد البشرية المؤهلة لتعزيز أنشطة الصندوق وتطويرها، حيث استمرت الجهود لاستقطاب الكوادر للانضمام لفريق العمل بالمعهد والسعي لإيجاد كوادر تتمتع بخلفية متميزة أكاديمياً وعملياً. كذلك على مستوى تقوية مسارات العمل الأساسية التي يجب التميز بها، هناك اهتمام كبير في أتمتة إجراءات النشاط التدريبي ما أمكن مثل التسجيل عن بعد والمتابعة المستمرة من أجل زيادة فاعلية عقد وتنظيم الدورات وإدارتها.

فيما يلي قائمة بالدورات التدريبية وورشات العمل التي انجزها المعهد خلال عام 2018، والموضوعات التي تناولتها هذه الدورات، والجهات التي تعاون المعهد معها في إنجازها، وملخص للأهداف المرجوة من تنظيمها:

1. دورة تدريبية بالتعاون مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي حول **"سياسة سعر الصرف"** خلال الفترة 14 - 25 يناير 2018، هدفت إلى إلقاء نظرة عامة شاملة على تحليل وسياسة سعر الصرف. تناول الجزء الأول من الدورة أهم التعاريف والمفاهيم المستخدمة في تحليل سعر الصرف، بما في ذلك تحليل اختلالات سعر الصرف.

2. دورة تدريبية بالتعاون مع دائرة الاستثمارات في صندوق النقد العربي حول **"إدارة المحافظ الاستثمارية"** خلال الفترة 28 يناير -1 فبراير 2018، هدفت إلى إطلاع المشاركين على النواحي العملية في إدارة المحافظ الاستثمارية وأسس إدارة تلك المحافظ من حيث تحديد استراتيجيات الاستثمار المتعددة وتوزيع وتنويع الأصول الاستثمارية المختلفة بهدف تحقيق أعلى معدل للعائد المرجح بالمخاطر.

3. دورة تدريبية بالتعاون مع الدائرة الاقتصادية والفنية حول **"التحليل المتقدم للبيانات الكمية"** خلال الفترة 4 – 8 فبراير 2018، هدفت إلى تمكين المشاركين من تعزيز معرفتهم بوسائل التحليل الوصفي والتحليلي المتقدمين.

4. دورة تدريبية بالتعاون مع البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي حول **"الرقابة الميدانية والمكتبية على المصارف"** خلال الفترة 11 -15 فبراير 2018، هدفت إلى تعميق معرفة المشاركين بإدارة المخاطر والمفاهيم التحليلية التي يتم استخدامها في أنواع الرقابة سواء كانت المكتبية أو الميدانية.

5. دورة تدريبية بالتعاون مع البنك المركزي الألماني حول **"آلية تبليغ السياسة النقدية"** خلال الفترة 25 - 25 فبراير 2018، هدفت إلى اطلاع المشاركين على أهمية انتهاج مبدأ الشفافية لدى البنوك المركزية كشرط أساسي لإنجاح السياسة النقدية، خاصة لدى البنوك المركزية التي تعتمد سياسة استهداف التضخم في إدارة السياسة النقدية.

6. دورة تدريبية بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط حول **"تحليل سياسة المالية العامة"** خلال الفترة 4 - 15 مارس 2018، هدفت إلى إلقاء نظرة عامة على أهم مفاهيم وأساليب سياسة المالية العامة المستخدمة في تحليل كيفية مساهمة سياسة المالية العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو طويل الأجل القابل للاستمرار.

7. دورة تدريبية بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط حول **"التطور المالي والشمول المالي"** خلال الفترة 25 مارس - 5 أبريل 2018، هدفت إلى إلقاء الضوء على مفهوم التطور والشمول المالي. بدأت بعرض إطار تحليلي يحدد دور التمويل في الاقتصاد، كما استعرضت أهمّ الدراسات المتعلقة بتأثير التمويل على الأداء الاقتصادي الكلي والنمو.

8. دورة تدريبية بالتعاون مع بنك التسويات الدولية حول **"مخاطر ضعف الحوكمة في المؤسسات المالية"** خلال الفترة 10 - 12 أبريل 2018، استعرضت مفهوم الحوكمة وأهميتها، كذلك أهم مبادئها بالتركيز على تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية خاصة المسؤولية والمساءلة والشفافية والعدالة لرفع مستوى الأداء وتقليل المخاطر وتحفيز الأداء.

9. ورشة عمل بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط حول **"مؤشرات السلامة المالية"** خلال الفترة 15 - 19 أبريل 2018، هدفت إلى مناقشة كيفية الاستفادة من مؤشرات السلامة المالية في تعزيز الرقابة الاحترازية الكلية في الدول العربية، والاستقرار المالي، والاقتصاد الكلي.

10. دورة تدريبية بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط حول **"أطر المالية العامة"** خلال الفترة 22 أبريل - 3 مايو 2018، هدفت إلى اطلاع المشاركين على المفاهيم الأساسية لقياس وتحليل مدى اتساق وفعالية سياسة المالية العامة، ودراسة أطر المالية العامة باعتبارها أفضل الممارسات التي جرى استحداثها لتشجيع الانضباط المالي.

11. دورة تدريبية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية حول **"تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المنظور الإسلامي للتمويل"** خلال الفترة 6- 10 مايو 2018، هدفت إلى تعميق فهم المشاركين بأساليب التمويل، المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وأهميتها في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على أدوات التمويل الإسلامي الأكثر استخداماً لتمويل هذا النوع من المشاريع التي تعتبر دعامة أساسية في سياسة النمو الاقتصادي والتوظيف.

12. دورة تدريبية بالتعاون مع البنك الدولي والدائرة الاقتصادية والفنية في صندوق النقد العربي حول **"تطوير أسواق الدين والبنية التحتية لأسواق المال في الدول العربية"** خلال الفترة 24 - 28 يونيو 2018، هدفت إلى إطلاع المشاركين على قضايا تطوير أسواق الدّين وعمليات إدارة الدين العام والمخاطر المُحيطة بها وارتباطها بتطوير القطاع المالي والمصرفي وسياسات الاقتصاد الكلي.

13. ورشة عمل بالتعاون مع مجلس الخدمات الإسلامية حول **"تسهيل تطبيق المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات الإسلامية"** خلال الفترة 2 - 5 سبتمبر 2018، هدفت إلى اطلاع

المشـــاركين على المعايير الصـــادرة عن مجلس الخدمات الإســـلامية المتعلقة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر.

14. دورة تدريبية بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية حول **"اتفاقيات تســـهيل التجارة"** عقدت خلال الفترة 11 - 13 سبتمبر 2018، هدفت إلى إطلاع المشاركين على أهمية اتفاقيات تسهيل التجارة في تيســـير التجارة عبر الحدود من خلال تبســـيط الإجراءات الحدودية والمتطلبات الإدارية وتوفير المعلومات والإجراءات الإلكترونية مما يؤدي إلى إنعاش الحركة الاقتصـــادية للدول النامية، وبالتالي رفع نسب النمو الاقتصادي في هذه الدولة.

15. دورة تدريبية بالتعاون مع مركز صـــندوق النقد الدولي للاقتصـــاد والتمويل في الشـــرق الأوســـط حول **"مؤشـــرات الســـلامة المالية"** خلال الفترة 16-27 ســـبتمبر 2018، غطـــت المفـــاهيم والتعاريف ومصادر البيانات والأساليب المتبعة في إعداد مؤشرات السلامة المالية التي تساعد في دعم تحليل سلامة الاقتصاد الكلي.

16. دورة تـــدريبيـــة بـــالتعـــاون مع البنـــك المركزي الألماني حول **"تطبيق الســـياســـة النقدية"** خلال الفترة 1- 4 أكتوبر 2018، هـــدفـــت إلى تعميق فهم المشـــاركين بدور ووظائف أدوات الســـياســـة النقدية، ومناقشة الإطار العملي لمختلف الأدوات وطرق تطبيقها والعوامل التي تؤثر على ســـيولة الســـوق وعمليات الســـوق المفتوحة وكيفية تأثير السياسة النقدية على ميزانية البنك المركزي.

17. دورة تدريبية بالتعاون مع بنك التســـويات الدولية حول **"الرقابة المســـتندة على المخاطر وبازل III"** خلال الفترة 9 -11 أكتوبر 2018، هدفت إلى استعراض الأساليب والممارسات الحديثة في الرقابة على المؤســـســـات المالية بالتركيز على المخاطر في إطار بازل III.

18. دورة تدريبية بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية حـــول **"تـــجـــارة الـــخـــدمـــات"** خـــلال الـــفـــتـــرة 15- 18 أكتوبر 2018، هـــدفت إلى تعميق فهم المشـــاركين في موضـــوع تجارة الخدمات من حيث السياســـات ذات العلاقة والأدوات الرقابية والطرق الجديدة في المفاوضات.

19. دورة تدريبية بالتعاون مع الدائرة الاقتصـــادية والفنيـــة في صـــنـــدوق النقـــد العربي حول **"الإصـــلاحات الاقتصـــادية في الدول العربية"** خلال الفترة 21 - 25 أكتوبر 2018، هدفت إلى تعميق فهم المشـــاركين بقضـــايا الإصـــلاح الاقتصـــادي وتعزيز قدراتهم في مجال تصـــميم وتقويم برامج الإصـــلاح الاقتصـــادي على المســـتوى الكلي، وفي قطـــاع مـــاليـــة الحكومـــة والقطاع المالي والمصرفي.

20. دورة تدريبية بالتعاون مع دائرة الاستثمارات في صـــنـــدوق النقد العربي حول **"إدارة المخـــاطر الاستثمارية"** خلال الفترة 28 أكتوبر- 1 نوفمبر 2018، هدفت إلى إطلاع المشـــاركين على آليات وكيفية إدارة المخاطر الاســـتثمارية المختلفة، وتوضـــيح أنواع المخاطر الكـــامنـــة في مختلف الأدوات الاســـتثمـــاريـــة وكيفيـــة الحـــد من تلـــك المخاطر، وتشـــمل على ســـبيل المثال مخاطر أسعار الفائدة والمخاطر الائتمانية وغيرها.

21. دورة تدريبية بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية حول **"اتفـــاقيـــات التجـــارة الحرة لبنـــاء القـــدرات التفاوضـــيـــة"** خلال الفترة 4 - 8 نوفمبر 2018، هدفت إلى إطلاع المشـــاركين على الإطار العام المتعلق بالكيفية التي يتم فيها إعداد الإحصـــاءات الوطنية حول تجارة الخدمات الدولية.

22. دورة تدريبية بالتعاون مع الدائرة الاقتصـــادية والفنية في صـــندوق النقد العربي حول **"النمذجة الاقتصـــاديـــة"** خلال الفترة 11-15 نوفمبر 2018، ركزت على أهمية النمذجة الاقتصـــادية كأحد أهم الوســـائل والأدوات التي يلجأ إليها أصحاب القرار لقياس آثار السياسات الاقتصادية المختلفة على اقتصادات بلدانهم.

23. دورة تدريبية بالتعاون مع بنك إنجلترا المركزي حول **"الاقتصـــاد القياســـي"** خلال الفترة 18-22 نوفمبر 2018، هدفت إلى رفع كفاءة المشـــاركين في أدوات التنبؤ بمتغيرات الاقتصـــاد الكلي من خلال تطبيق أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة.

24. دورة تدريبية بالتعاون مع مركز صـــندوق النقد الدولي للاقتصـــاد والتمويل في الشـــرق الأوســـط حول **"إعداد إحصـــاءات ميزان المدفوعات"** خلال الفترة 25- 29 نوفمبر 2018، استعرضت كيفية إعداد ونشر إحصاءات ميزان المدفوعات ووضـــع الاســـتثمار الدولي اســـتناداً إلى مرشـــد تجميع بيـــانـــات ميزان المـــدفوعـــات ووضـــع الاستثمار الدولي.

25. ورشة عمل بالتعاون مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) حول **"الرقابة المستندة على المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وطرق تخفيفها"**، عقدت خلال الفترة 4 - 6 ديسمبر 2018، هدفت إلى إطلاع المشاركين على الكيفية التي تتم بها الرقابة المصرفية المستندة على النهج القائم على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

26. دورة تدريبية بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط حول **"تشخيص مواطن التعرض للخطر"** خلال الفترة 25- 29 نوفمبر 2018، هدفت الدورة إلى تعزيز قدرة المشاركين على تقييم مواطن الضعف في المالية العامة والقطاع المالي والحسابات الخارجية من خلال استخدام المقاييس الملائمة لهذا الغرض.

27. دورة تدريبية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية حول **"أسواق المال الإسلامية: المبادئ المنتجات والرقابة"** خلال الفترة 23-27 ديسمبر 2018، هدفت الدورة إلى تسليط الضوء على سوق المال الإسلامية وأهم خصائصها، وشروط تكوينها ومقومات نجاحها، وأهم الأدوات المتداولة فيها، ومفهوم الكفاءة وشروطها في تلك السوق، وأهم أوجه الاختلاف بينها وبين الأسواق التقليدية.

28. دورة تدريبية تم عقدها في **المملكة الأردنية الهاشمية** بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية حول **"الرقابة والإشراف وإدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية الإسلامية"** خلال الفترة 7 - 11 يناير 2018، هدفت إلى اطلاع المشاركين على مبادئ الرقابة الفعالة على المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية والعناصر والمجالات التي يجب أن يوليها المراقبون عناية خاصة، كذلك مدى قيام هذه المؤسسات باحتساب نسبة كفاية رأس المال حسب النماذج الداخلية، ومدى قدرة هذه المؤسسات على إدارة المخاطر من حيث تحديد المخاطر وقياسها وضبطها ومتابعتها.

29. دورة تم عقدها في **الجمهورية التونسية** بالتعاون مع وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايكا) حول **"تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"** خلال الفترة 12 – 16 نوفمبر 2018، هدفت لتعريف المشاركين بمفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها لاقتصادات الدول من حيث دورها في تقليص حجم البطالة وتشجيع الابتكارات المالية بالتالي أثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي.

نشاط الصندوق في مجال الاستثمار

يعتبر النشاط الاستثماري أحد الأنشطة الرئيسة في الصندوق، بحكم الأهداف والمهام التي حددتها الاتفاقية والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين، الذي وضع الإطار العام لسياسة النشاط الاستثماري. كما حددت قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط العامة لتلك السياسات والضوابط والمعايير الرئيسة لتنفيذها وإدارة الاستثمارات المختلفة ومخاطرها. في هذا السياق، يتبع الصندوق سياسة استثمارية محافظة ومتوازنة تعتمد على مبدأ توزيع المخاطر الاستثمارية المختلفة، وتنسجم مع طبيعته كمؤسسة مالية وتنموية إقليمية.

ترتكز السياسة الاستثمارية المعتمدة بالصندوق على أربعة معايير رئيسة تتمثل في حماية قيمة الأموال المستثمرة كأولوية، وتوفير السيولة، وحرية التحويل، وتحقيق أقصى عائد متاح على أساس أفق زمني سنوي مع المحافظة على حدود مخاطر المحافظ الاستثمارية ضمن المستوى المقبول الذي يحقق حماية قيمة الاستثمارات على المستوى الكلي.

يتضمن النشاط استثمار الموارد المالية الذاتية للصندوق والمكونة من رأس المال والاحتياطيات، وتوظيفها بما يتفق مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق، ومنها الإقراض والاستثمار بالسندات العربية ضمن الحدود المقررة، بغرض تنمية وتطوير أسواق السندات العربية وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة، إضافة إلى تحقيق عائد يساهم في تغطية نفقات الصندوق الإدارية وتعزيز احتياطاته وموارده الذاتية.

يشمل النشاط الاستثماري أيضاً تنفيذ عمليات من شأنها تعزيز أطر التعاون مع السلطات الرسمية بالدول العربية الأعضاء، وكذلك مع المؤسسات المالية العربية، بما يتضمن تنفيذ عمليات قبول الودائع من هذه الأطراف، واستثمارها وفقاً لسياسات الاستثمار المعتمدة، إضافة إلى توفير خدمة إدارة محافظ استثمارية بالودائع والسندات والأوراق المالية لصالح الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية.

جدير بالذكر، أن النشاط الاستثماري بالصندوق يتأثر بصورة مباشرة وغير مباشرة بالتطورات الاقتصادية والمالية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهو ما يتم

أخذه بعين الاعتبار عند إعداد الإستراتيجية الاستثمارية ضمن الإستراتيجية العامة للصندوق.

في هذا السياق، تباينت السياسات النقدية المتبعة من قبل المصارف المركزية العالمية الكبرى خلال العام 2018 عاكسة بذلك الأوضاع الاقتصادية المختلفة في الدول الصناعية الكبرى، حيث تبنى بنك الاحتياطي الفدرالي سياسة نقدية أقرب للتشدد في حين استمرت المصارف المركزية في اليابان ومنطقة اليورو باتباع سياسات نقدية تيسيرية. أما على صعيد الأسواق المالية فقد اختلفت اتجاهات منحنى العائد خلال العام 2018، حيث ارتفع العائد على السندات الحكومية الأمريكية على خلفية تحسن أداء الاقتصاد الأمريكي بشكل ملموس في ظل حزمة إصلاحات اقتصادية وضريبية قدمتها الحكومة الأمريكية في مطلع العام، إضافة إلى قيام بنك الاحتياطي الفدرالي برفع سعر الفائدة الرسمية بشكل تدريجي على مدى العام 2018 في ضوء ارتفاع معدلات تضخم الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية وتراجع مستوى البطالة إلى مستوى متدنٍ بلغ نسبة 3.9 في المائة في شهر ديسمبر 2018 ونسبة 3.7 في المائة في شهر نوفمبر 2018، والذى يعتبر أدنى مستوى يسجله هذا المؤشر منذ نحو 50 عاماً.

أما في أوروبا، فقد انخفض العائد على السندات الحكومية المتوسطة والطويلة الأجل، نتيجة لضعف الأوضاع الاقتصادية بشكل عام في دول منطقة اليورو، واستمرار إجراءات التيسير الكمي المتخذة من قبل البنك المركزي الأوروبي. كما ساهم التوتر السياسي في عدد من الدول الأوروبية وصعود اليمين ذو النزاعات الانفصالية في المزيد من الضغوط على منحنى العائد على المدى المتوسط.

شهد الربع الأخير من العام تراجعاً في أداء الأسواق المالية، حيث تراجعت أسواق الأسهم وسندات الشركات بشكل عام على خلفية المخاوف من تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي واقتصاديات بعض الدول الناشئة كالصين في ظل ارتفاع حدة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إضافة إلى التحديات المصاحبة لعملية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

في ظلّ هذه الظروف، استمر الصندوق في اتباع نهجه المحافظ بإعطاء أهمية قصوى لعنصر الأمان لاستثماراته، كما حرص في ظل المناخ الاقتصادي والاستثماري السائد خلال العام على تحقيق أقصى قدر متاح من الأمان عن طريق الاستثمار في أدوات استثمارية ذات تصنيف ائتماني عالٍ، إضافة إلى التعامل مع مؤسسات مالية ومصرفية عالمية وإقليمية تتمتع بمستوى عالٍ من التصنيف الائتماني مع إتباع إجراءات المتابعة لأوضاع هذه المؤسسات عن طريق المراقبة المستمرة. ويقوم الصندوق بإدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية بشكل نشط مع التركيز على المخاطر الرئيسة للاستثمارات منها: مخاطر تركز الاستثمارات، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار صرف العملات ومخاطر الائتمان.

تتكون المحفظة الاستثمارية لصندوق النقد العربي من محفظة استثمار الموارد الذاتية للصندوق ومحفظة استثمار موارد الودائع المقبولة من الدول الأعضاء، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه الاستثمارات ما يعادل 3.07 مليار دينار عربي حسابي أي ما يعادل حوالي 12.83 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2018.

أما استثمارات المحفظة فتتكون بشكل رئيس من استثمارات في الودائع المصرفية واستثمارات في السندات والأوراق المالية واستثمارات محدودة في صناديق استثمار الاستراتيجيات المُتعددة والصناديق العقارية. بلغت الودائع المصرفية في المحفظة الاستثمارية، بنهاية عام 2018، نسبة 28 في المائة، ونسبة 70 في المائة في السندات والأوراق المالية، ونسبة 2 في المائة تمثل صناديق استثمار الاستراتيجيات المُتعددة والصناديق العقارية.

تنظم سياسة الاستثمار المعتمدة، الاستثمار بالأدوات الاستثمارية المختلفة، ومنها الودائع مع المصارف التجارية العربية والأجنبية التي تقع ضمن قائمة المصارف المعتمدة لأغراض الإيداع التي تضمّ حالياً نحو 107 مصرفاً ومؤسسة مالية عربية وأجنبية، حيث يتمّ إعداد القائمة وفقاً للقواعد المعمول بها في اختيار المصارف وحدود التعامل معها، ويتمّ اعتمادها سنوياً من قبل مجلس المديرين التنفيذيين وتخضع للمراقبة المستمرة من خلال متابعة أوضاعها المالية وتقييماتها الائتمانية.

أما فيما يخص أدوات الاستثمار في السندات والأوراق المالية فيحافظ الصندوق على أدوات ذات جودة عالية من حيث السيولة والتقييم الائتماني ويحرص على تنوع المُصَدّرين وانتشارهم الجغرافي، حيث تمّ استثمار نسبة عالية من محفظة السندات بلغت 55 في المائة منها في إصدارات السندات والأوراق المالية الحكومية وشبه الحكومية، حيث بلغت نسبة السندات ذات التقييم الائتماني عند الفئة AA وأعلى حوالي 74 في المائة ونسبة السندات ذات التقييم الائتماني عند الفئة A حوالي 22 في المائة من قيمة محافظ السندات. من جانب آخر، وبهدف توزيع الاستثمارات جغرافياً للحد من المخاطر القطرية والاستجابة للمُتغيرات التي تطرأ في الأسواق

المالية، استمر الصندوق في توجيه استثماراته والالتزام بتحقيق التوزيع الجغرافي الملائم لجميع المحافظ الاستثمارية الخاصة بالصندوق واستثمارات الودائع المقبولة ضمن حدود سياسة الاستثمار المعتمدة.

أما الاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بالدول العربية فقد بلغ 766 مليون دينار عربي حسابي تُعادل 3,195 مليون دولار أمريكي بما يمثل حوالي 25 في المائة من إجمالي قيمة الأموال المستثمرة في نهاية عام 2018، ويتضمن ذلك ما قيمته 537 مليون دينار عربي حسابي تُعادل 2,240 مليون دولار أمريكي مستثمَرة بالودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية العربية، ومبلغ 229 مليون دينار عربي حسابي وتُعادل 955 مليون دولار أمريكي مُستثمَرة في السندات والأوراق المالية التي تُصدرها الدول الأعضاء والمصارف والشركات العربية.

أما من حيث الاستثمار بالعملات العربية، فإن السياسة الاستثمارية تسمح، وفق شروط محددة، باستثمار جزء من الأموال المُتاحة للاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بعملات الدول العربية القابلة للتحويل، حيث بلغت استثمارات الصندوق بالعملات العربية ما قيمته 82 مليون دينار عربي حسابي وتُعادل 342 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2018.

فيما يتعلق بالاستثمارات في السندات والأوراق المالية العربية، فقد بلغت قيمتها 229 مليون دينار عربي حسابي وتُعادل 955 مليون دولار أمريكي بنهاية العام، تتضمن إصدارات حكومية بما مجموعة 146 مليون دينار عربي حسابي وتُعادل 611 مليون دولار أمريكي أي حوالي 64 في المائة من إجمالي الاستثمار في السندات العربية، أما الرصيد المُتبقّي والبالغ 83 مليون دينار عربي حسابي الذي يُعادل 344 مليون دولار أمريكي أي حوالي 36 في المائة فتُمثل استثمارات في سندات صادرة عن مصارف ومؤسسات عربية غير حكومية. أما من حيث التقييم الائتماني للسندات الحكومية العربية في المحفظة، فإن ما يُعادل 36 في المائة من قيمتها مستثمرة في سندات حكومية بدرجة تصنيف ائتماني بمستوى A وأعلى. أما النسبة المتبقية والبالغة 64 في المائة فهي تمثل استثمار في إصدارات حكومية عربية ذات تصنيف ائتماني أقل يتراوح ما بين الفئتين BBB وB، بلغ رصيدها 94 مليون دينار عربي حسابي يعادل 392 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2018.

الجدير بالذكر، أنه استجابة للرغبة التي أعرب عنها مجلس المحافظين في اجتماعه لعام 2012 بدعم الصندوق لسوق السندات الحكومية العربية ، اتخذ مجلس المديرين التنفيذيين للصنـــدوق عدَّة قرارات تمّ بموجبها زيادة وتنظيم الاستثمار في السندات الحكومية العربية المصنفة تحت مستوى التقييم الائتماني A، حيث تم توسيع فئات التقييمات الائتمانية المقبولة للاستثمار بالسندات الحكومية العربية لتضم فئة التصنيف الائتماني B، وكذلك تخصيص جزء من موارد الصندوق المالية الذاتية للاستثمار في السندات الحكومية ذات التصنيف الائتماني ما بين درجة BBB وB بمبلغ 115 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل 480 مليون دولار أمريكي) وفقاً لقرار مجلس المديرين التنفيذيين الذي أتاح إضافة عدد من الدول العربية التي يمكن الاستثمار في سنداتها الحكومية التي تضمّ حالياً كلٌّ من مصر والمغرب وتونس والأردن ولبنان والبحرين والعراق وسلطنة عمان.

يأتي قرار المجلس حول الاستثمار في أسواق السندات الحكومية العربية ليعكس اهتمام الصندوق المتزايد في توسيع مشاركته ومساهمته في دعم وتطوير أسواق السندات العربية عن طريق زيادة المشاركة بالاستثمار في إصدارات السندات للدول الأعضاء ذات التصنيف الائتماني BBB وأقل، وضمن جهود الصندوق المستمرة في تطوير وتنمية الأسواق المالية العربية ومنها سوق السندات، وعليه استمر الصندوق في دعم جهود هذا النشاط.

أما في مجال نشاط قبول الودائع من الدول والمنظمات المالية العربية فيأتي في إطار اتفاقية تأسيس الصندوق وقرارات مجلس المحافظين التي دعت الدول العربية لإيداع جزء من أموالها لدى الصندوق اختيارياً وأرست عدّة قواعد من ضمنها عدم جواز استخدام الصندوق للأموال المودعة لديه في تقديم القروض لأعضائه، وخصّص جزء من موارد الصندوق لدعم هذا النشاط. وأصدر مجلس المديرين التنفيذيين العديد من القرارات التي تُنظم إدارة هذا النشاط من حيث قبول الودائع وإدارة استثمار الأموال المودعة منها القرار الذي يتضمن اعتماد تطبيق مقررات بازل بصورة اختيارية كمرجعية لإدارة مخاطر وحدود هذا النشاط، كما خصّصت الموارد المالية اللازمة من احتياطياته لدعم النشاط وتعزيز الثقة.

كذلك تمّ تحديد أدوات الاستثمار المسموح الاستثمار بها لهذا النشاط في الودائع المصرفية والسندات والأوراق المالية إضافة إلى وضع أُسس محافظة في إدارة الموجودات والمطلوبات.

تجدر الإشارة إلى أن الصندوق يتمتع بمقومات متميزة تساهم في تعزيز ثقة الدول المودعة، في مقدمتها السياسة الاستثمارية المحافظة التي ينتهجها والتي

تعطي وزناً أكبر لسلامة الاستثمارات كما تتمتع الأموال المودعة لديه بضمانة كبيرة بحكم ملاءة الصندوق المالية بجانب ممارساته في إدارة أنشطته الاستثمارية بصورة تتّسم بتقليل المخاطر.

في إطار تطبيقات مقررات بازل التي تبناها الصندوق بصورة اختيارية لإدارة مخاطر محفظة استثمار الودائع المقبولة من الدول الأعضاء، بلغ معدل كفاية رأس المال في نهاية عام 2018 نسبة 30.99 في المائة بالمقارنة مع الحد الأدنى لمتطلبات بازل III المحددة بنسبة 13 في المائة. كما بلغ مستوى تغطية السيولة القصيرة الأجل لمدة 30 يوماً نسبة 427.21 في المائة بالمقارنة مع الحد الأدنى المطلوب بنسبة 90 في المائة والذي بدأ تنفيذه في مطلع العام 2018، وسجل معدل صافي التمويل المستقر لمدة سنة نسبة 357.34 في المائة مقارنة مع الحد الأدنى المطلوب بنسبة 100 في المائة، كذلك سجل معدل الرافعة المالية نسبة 8.27 في المائة بالمقارنة مع نسبة 3 في المائة للحد الأدنى المطلوب.

وتعكس هذه المؤشرات متانة إدارة مخاطر هذا النشاط، والاهتمام الذي يوليه الصندوق للأموال المودعة من دوله الأعضاء. ساهمت هذه الميزات مجتمعة في نمو واستمرار حجم الودائع المقبولة من الدول العربية الأعضاء عند مستوياتها العالية نسبياً، حيث سجل النشاط نمواً ملحوظاً خلال السنوات الماضية. وبلغ حجم الودائع المقبولة في نهاية العام 2018 ما يُعادل 2,525مليون دينار عربي حسابي تُعادل 10,534 مليون دولار أمريكي تم تلقيها من 15 دولة ومؤسسة مالية عربية.

الجدير بالذكر أن سياسة الصندوق في إدارة الاستثمارات ومخاطرها وتطبيقاتها المحافظة ساهمت بصورة فعالة في حماية قيمة الأموال المستثمرة وسجلت أداءً إيجابياً مستقراً على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات، على الرغم من استمرار تدني مستويات أسعار الفائدة على بعض العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة مثل "اليورو والجنيه الإسترليني والين " حيث حققت المحفظة الاستثمارية عائداً على صافي الأموال المستثمرة فاق مؤشرات اللايبور لفترة ستة أشهر ومؤشر السندات الحكومية لمؤسسة (FTSE Russell)، للقطاع 1-3 سنوات خلال العام 2018.

كما واصل الصندوق إدارة محافظ استثمارية بصورة مباشرة لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، إضافة إلى الإشراف والمتابعة على الجزء المدار من أطراف خارجية لمحفظة برنامج تمويل التجارة العربية.

نشاط برنامج تمويل التجارة العربية البينية

برنامج تمويل التجارة العربية هو مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، أنشئ عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي. ويبلغ رأس المال المصرح به مليار دولار أمريكي موزع على 200 ألف سهم بقيمة أسمية تبلغ 5 آلاف دولار أمريكي للسهم الواحد، ويبلغ عدد المساهمين في رأس المال 53 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية. ويهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمُصَدِّر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية. ترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض.

تساهم الوكالات الوطنية وانتشارها في توسيع نطاق نشاط البرنامج، وقد وصل عددها كما في نهاية العام 2018 إلى (215) وكالة منتشرة في 19 دولة عربية وخمس دول أجنبية. وبلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه 16.2 مليار دولار أمريكي لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 21.5 مليار دولار أمريكي، ووافق البرنامج على تمويل 15.8 مليار دولار أمريكي، كما بلغت قيمة السحوبات خلال تلك الفترة 15.2 مليار دولار أمريكي. ويوضح الرسم البياني رقم (4) التطور المرحلي للنشاط التمويلي التراكمي خلال الفترة الممتدة منذ العام 1991 وحتى نهاية العام 2018.

شكل رقم (4): التطور المرحلي للنشاط التمويلي لبرنامج تمويل التجارة العربية البينية (1991 - 2018)

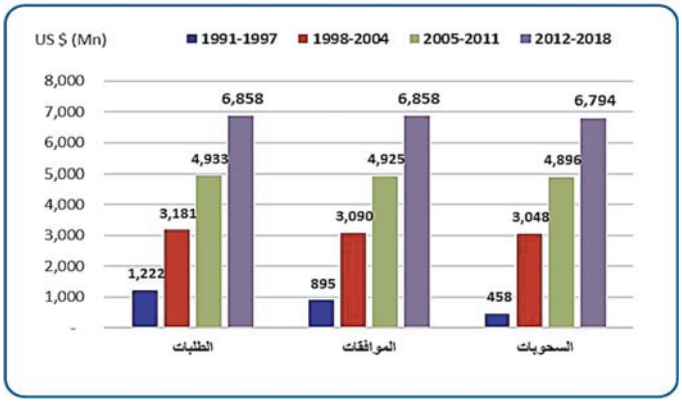

أما فيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، فقد انتهى البرنامج من بناء شبكة معلومات التجارة العربية وتنفيذها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث تم الربط مع (33) نقطة ارتباط موزعة في جميع الدول العربية تقريباً. وتتوفر من خلال الموقع الرسمي للبرنامج على الشبكة الإلكترونية (atfp.org.ae)، معلومات عن جميع الأقطار العربية وتجارتها.

حرصاً من البرنامج على توفير الفرص لتفعيل المبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم بتنظيم وتنفيذ لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار نشاطه لترويج التجارة العربية البينية. في هذا الإطار، نظم البرنامج بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، ثمانية عشر لقاءاً للمصدرين والمستوردين العرب الناشطين في القطاعات التالية: قطاع النسيج والملابس الجاهزة، والصناعات الغذائية، والمنتجات الزراعية ومستلزماتها، والصناعات المعدنية، والصناعات الدوائية ومستلزماتها، والصناعات البتروكيماوية، والأثاث، ومستلزمات البناء والتشييد.

نشاط أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

يتولى صندوق النقد العربي أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومكتبه الدائم. كذلك يتولى الصندوق الأمانة الفنية للجان المنبثقة عن المجلس كاللجنة العربية للرقابة المصرفية، واللجنة العربية لنُظم الدفع والتسوية، واللجنة العربية للمعلومات الائتمانية. كما يتولى الصندوق مهام الأمانة الفنية لكل من فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وفريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية.

ضمن هذا الإطار، واصل الصندوق خلال عام 2018 قيامه بمسؤولياته في إعداد الدراسات والأوراق والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس ومكتبه الدائم ولجانه الفنية وفرق العمل المنبثقة عنه.

في إطار مسؤوليته كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، نظم الصندوق، في مدينة عمّان يوم 17 سبتمبر 2018، اجتماع الدورة الثانية والأربعين للمجلس. تضمن جدول أعمال الاجتماع، مناقشة التطورات النقدية والمالية والاقتصادية الإقليمية والدولية وتداعياتها على الدول العربية، وسبل تعزيز الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحديات تطبيق تقنيات "البلوكتشين" وسلامة القطاع المصرفي، إلى جانب تداعيات إجراءات لائحة الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات على القطاع المالي. كذلك، ناقش المجلس عدداً من التقارير، تتعلق بأعمال اللجان وفرق العمل التي تعمل تحت مظلته.

في هذا السياق، اشتملت الموضوعات التي ناقشها المجلس، خلال اجتماعه السنوي، عدد من القضايا أهمها: "إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل (III) في الدول العربية"، و"تحديد وإدارة مخاطر دعم الشركات المرتبطة"، و"الإجراءات الرقابية والإشرافية للتعامل مع البنوك الضعيفة"، و"تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لبازل III"، و"تمكين المرأة مالياً ومصرفياً"، و"استخدام أدوات الدفع الإلكترونية لتعزيز الشمول المالي"، و"تحفيز البنوك لتمويل الشركات الناشئة"، و" الثورة الرقمية وتداعياتها على النظام المصرفي والاستقرار المالي: مخاطر الابتكارات المالية"، و"متطلبات إصدار مؤشر محلي للاستقرار المالي في الدول العربية" و"دور تحويلات العاملين في دعم الاستقرار المالي".

كما شملت الموضوعات والأوراق، "مخاطر الجرائم المالية الإلكترونية وآثارها على نظم الدفع" و"تطبيقات التحويلات الفورية في المدفوعات الصغيرة" و "قضايا تطبيق الشيك والتوقيع الإلكتروني" إلى جانب "إرشادات حول حقوق مستخدمي خدمات الاستعلام الائتماني" و"تطوير نظم تسجيل الأصول المنقولة في الدول العربية" إضافةً إلى "استخدام المعلومات الائتمانية لأغراض الإشراف والرقابة في الدول العربية". كذلك، تضمن جدول أعمال المجلس عدداً من القضايا، ذات الأهمية للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، في مقدمتها تنفيذ مشروع "المقاصة العربية" المكلف به صندوق النقد العربي. تجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع الذي وصل لمرحلة التنفيذ بعد اعتماد المجلس الموقر في سبتمبر 2017 للتصميم الذي أعده الصندوق، يهدف إلى تعزيز استخدام العملات العربية في مقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية، بما يساعد على خفض الوقت والكلفة على المصارف في إجراء هذه المعاملات، ويخدم فرص تعزيز الاستثمارات والتجارة العربية البينية.

في إطار مسؤولياته كأمانة فنية **للجنة العربية للرقابة المصرفية**، نظم الصندوق الاجتماعين الحادي والثلاثين والثاني والثلاثين للجنة، خلال شهري مايو ونوفمبر 2018 في مدينة أبو ظبي. ناقشت اللجنة، في هذين الاجتماعين، عدة موضوعات وأوراق عمل اشتملت على " إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل (III) في الدول العربية"، و" تحديد وإدارة مخاطر دعم الشركات

المرتبطة"، و" الإجراءات الرقابية والإشرافية للتعامل مع البنوك الضعيفة"، إضافة إلى موضوع " تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر، وفقاً لبازل (III)". كما ناقشت اللجنة خلال الاجتماعين عدد من الموضوعات منها "المعالجة الرقابية للمخصصات المفروضة لأغراض كفاية رأس المال وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9"، و"تطبيق متطلبات رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية في البلدان العربية"، و "تداعيات تطبيق اللائحة الأوروبية لحماية البيانات على القطاع المالي"، و"قضايا وتحديات تطبيق المعايير الاستنسابية في إطار بازل (III)"، و"الإطار التنظيمي للتقنيات المالية الحديثة: تجارب دولية وعربية".

كما ناقشت اللجنة موضوعات " تطبيق متطلب رأس المال لمواجهة مخاطر البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً"، و" الأطر الخاصة بالمخاطر التشغيلية"، و"الجوانب المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني (Cyber Security) في إطار المخاطر التشغيلية".

ضمن مسؤولياته كأمانة فنية **لفريق عمل للاستقرار المالي**، نظّم الصندوق الاجتماعين السابع والثامن للفريق، خلال شهري مارس وسبتمبر 2018، بمدينة أبو ظبي، حيث تم خلال هذين الاجتماعين مناقشة عدد من الموضوعات شملت " الثورة الرقمية وتداعياتها على النظام المصرفي والاستقرار المالي: مخاطر الابتكارات المالية"، و" متطلبات إصدار مؤشر محلي للاستقرار المالي في الدول العربية"، و" دور تحويلات العاملين في دعم الاستقرار المالي"، إضافة إلى " مديونية القطاع العائلي وأثرها على الاستقرار المالي".

كما ناقش الفريق موضوعي العملات الافتراضية، وخطط التعافي والإنعاش للمصارف ذات الأهمية النظامية محلياً. في نفس السياق، انتهى الفريق من إعداد التقرير السنوي الأول حول الاستقرار المالي في الدول العربية.

في إطار توليه الأمانة الفنية **للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية**، نظم الصندوق خلال شهري فبراير وأكتوبر 2018، في مدينة أبو ظبي، الاجتماعين السادس عشر والسابع عشر للجنة، حيث تمت مناقشة عدد من الموضوعات الهامة، منها " مخاطر الجرائم المالية الإلكترونية وآثارها على نظم الدفع"، و"تطبيقات التحويلات الفورية في المدفوعات الصغيرة"، و"قضايا تطبيق الشيك والتوقيع الإلكتروني"، و"تقنيات البلوكتشين واستخدام العملات الافتراضية في نظم الدفع ودور المصارف المركزية"، ، و"تطوير مراكز للتحويلات المالية الإلكترونية عبر الحدود". كما ناقشت اللجنة، خلال الاجتماعين، موضوع الخدمات المالية الرقمية ومنظومة الدفع عبر الهاتف النقال، إلى جانب القضايا المتعلقة بالبطاقات مسبقة الدفع وآلة الصراف التفاعلية، إضافة إلى تجميع إحصاءات شاملة حول عمليات الدفع والتسوية في الدول العربية.

من جانب آخر، نظم الصندوق خلال شهري مارس وسبتمبر 2018 في أبو ظبي، الاجتماعين الخامس والسادس **للجنة العربية للمعلومات الائتمانية**، حيث جرى مناقشة عدد من الموضوعات الهامة، منها: " إرشادات حول حقوق مستخدمي خدمات الاستعلام الائتماني"، و" تطوير نظم تسجيل الأصول المنقولة في الدول العربية"، و" استخدام المعلومات الائتمانية لأغراض الإشراف والرقابة في الدول العربية". إضافة لذلك، تابعت اللجنة مناقشة منهجية مناخ الأعمال المتعلق بالتقارير الائتمانية الصادرة عن البنك الدولي، إلى جانب مناقشة مرئيات الدول العربية حول القضايا والمستجدات المطروحة دولياً على صعيد المعلومات الائتمانية.

في سياق آخر، نظم الصندوق خلال عام 2018 ثلاثة اجتماعات (الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر) **لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية** في أبو ظبي، حيث عُقِد الاجتماع الأول خلال شهر مارس، والثاني خلال شهر يوليو، والثالث خلال شهر نوفمبر.

ناقش الفريق خلال الاجتماعات العديد من الموضوعات والقضايا المتعلقة بالمبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI)، و"تمكين المرأة مالياً ومصرفياً"، و"استخدام أدوات الدفع الإلكترونية لتعزيز الشمول المالي"، و"تحفيز البنوك لتمويل الشركات الناشئة". كما تضمنت الموضوعات تعزيز مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية، والمسوحات الإحصائية المحلية لرصد جوانب الطلب على الخدمات المالية في الدول العربية، والخدمات المالية الرقمية. كما تم خلال الاجتماعات مناقشة الاستبيان الاستقصائي حول تمويل المجتمعات الريفية والمزارعين في الدول العربية، إضافة إلى العلاقة بين الشمول المالي والالتزام بتنفيذ القرارات والتوصيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى جانب الاستعداد لفعاليات اليوم العربي للشمول المالي للعام 2019.

أنشطة أمانة مجلس وزراء المالية العرب

في إطار توليه أمانة **مجلس وزراء المالية العرب** منذ إنشاءه ومباشرته لاجتماعاته السنوية في عام 2010، نظم الصندوق **اجتماع الدورة التاسعة للمجلس**، الذي

عُقِد يوم 10 أبريل 2018، بالبحر الميت بالمملكة الأردنية الهاشمية.

تضمن جدول الأعمال عدداً من الموضوعات الهامة، المتعلقة بقضايا إصلاحات منظومة الأجور، والتحديات التي تواجه الدول العربية في هذا الشأن وأهمية العمل على تطوير استراتيجيات إصلاح نظم الأجور، إضافةً إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات العامة، إلى جانب واقع سياسات الدعم في الدول العربية، حيث تم مناقشة مجموعة من أوراق العمل حول موضوعات "إصلاحات فاتورة الأجور في الدول العربية"، و" مبادرات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، و"سياسات الدعم في الدول العربية"، و" المعايير الدولية للتبادل التلقائي للمعلومات المالية".

كذلك، تم خلال الاجتماع استعرض التقرير المقدم من صندوق النقد العربي حول تطورات مشروع إنشاء نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية، بعد استكمال الصندوق لوثيقة التصميم التي تشمل كافة الجوانب والمتطلبات المتعلقة بالنظام. كذلك تضمنت الوثائق التي تمت مناقشتها خلال الاجتماع، رسالة المجلس السنوية لكل من رئيس مجموعة البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي.

نظم الصندوق خلال يومي 17 و18 يناير 2018 **الاجتماع السنوي الثالث لوكلاء وزارات المالية العرب**، حيث حضر الاجتماع عدد من خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. تضمنت الموضوعات، المُدْرَجَة على جدول أعمال الاجتماع: "إصلاحات فاتورة الأجور في الدول العربية"، و"مبادرات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية"، و"سياسات الدعم في الدول العربية". كما تم خلال الاجتماع استعراض قضايا تطبيق المعايير الدولية للتبادل التلقائي للمعلومات المالية الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. كذلك ناقش الاجتماع في إطار بند تبادل الخبرات والتجارب، إصلاحات وسياسات ضبط المالية العامة في الدول العربية، حيث تم استعراض تجارب الدول العربية في هذا الشأن.

كما قام الصندوق بتنظيم فعاليات **"المنتدى الثالث للمالية العامة في الدول العربية: إصلاحات المالية العامة في الدول العربية: الآفاق والتحديات"**، الذي عقد في شهر فبراير 2018 بمدينة دبي. شارك في المنتدى عدد من أصحاب المعالي وزراء المالية العرب ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إلى جانب عدد من رؤساء وكبار المسؤولين والخبراء من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، ووزارات المالية، والمصارف المركزية، في الدول العربية.

ناقش المنتدى قضايا السياسات المالية وتعزيز تعبئة الإيرادات وتنوعها في الدول العربية. يهدف المنتدى، إلى تبادل الخبرات ومناقشة التحديات التي يواجهها صنّاع السياسات في المنطقة العربية في إطار التطورات الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية.

تناول المنتدى استراتيجيات وتحديات إصلاحات الدعم ورفع كفاءة الإنفاق العام، إضافةً لمناقشة الآفاق الاقتصادية وانعكاساتها على المالية العامة في الدول العربية. كما ناقش المنتدى، التقنيات المالية الحديثة والمالية العامة للاستفادة من الفرص التي تحملها التقنيات المالية في تطوير إدارة المالية العامة. كذلك جرى تناول التجارب الإقليمية والدولية المتعلقة بسياسات الدعم ورفع كفاءة الإنفاق العام.

الوضع المالي الموحد لصندوق النقد العربي

استناداً إلى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوّم أصول وخصوم وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي، الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة، كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

تعدّ البيانات المالية الموحدة لصندوق النقد العربي والمؤسسة التابعة له (برنامج تمويل التجارة العربية) وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. تُظْهِر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2018، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والسياسات المحاسبيّة الهامة والإيضاحات الأخرى.

فيما يلي ملخص أهم البنود الواردة في البيانات المالية الموحدة للصندوق:

الموارد

تتكون موارد صندوق النقد العربي، وفق مقتضيات المادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه من: رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّ ها مجلس المحافظين. أقرّ مجلس محافظي الصندوق سنة 1989 قبول الودائع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية، بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة

احتياطاتها الخارجية على ألا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض، ذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه، واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة لاتفاقية الصندوق. كما أقرّ المجلس أيضاً، من خلال النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

رأس المال

حددت المادة الثانية عشرة، من اتفاقية إنشاء صندوق النقد العربي، رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف دينار عربي حسابي، مقسمة على اثني عشر ألف سهم قيمة كل منهما 50 ألف دينار عربي حسابي. وافق مجلس محافظي الصندوق بموجب قراره رقم (3) لسنة 2013 على زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600,000 ألف دينار عربي حسابي ليصبح 1,200,000 ألف دينار عربي حسابي، كما أقرّ اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300,000 ألف دينار عربي حسابي، وارتفع بذلك رأس المال المكتتب به إلى 900,000 ألف دينار عربي حسابي. تضمّن القرار أيضاً تسديد نصف الاكتتاب البالغ 149,010 ألف دينار عربي حسابي بالتحويل من الاحتياطي العام، والنصف الآخر بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء، بواقع خمسة أقساط سنوية تبدأ من أبريل 2014، مع استمرار تأجيل المطالبة بتسديد حصة فلسطين في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 1978 .

بلغ الجزء المدفوع من رأس المال 878,425 ألف دينار عربي حسابي في نهاية سنة 2018، مقابل 854,973 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2017. أما الجزء غير المدفوع، والبالغ 21,575 ألف دينار عربي حسابي في نهاية 2018، فيمثل الأقساط المتأخر سدادها بالتحويل النقدي من بعض الدول الأعضاء.

الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2018 ما مجموعه 434,655 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة مع 407,907 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2017. تمثل الاحتياطيات في نهاية عام 2018 حوالي 49 في المائة من رأس المال المدفوع، بينما كانت تمثل نسبة 48 في المائة في نهاية عام 2017. تتكون الاحتياطيات من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ، واحتياطي التغيّر في قيم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل الأخرى.

الاحتياطي العام: بلغ رصيده 265,163 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2018، بينما بلغ رصيد هذا الاحتياطي 238,343 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2017 .

احتياطي الطوارئ: تمّ تكوينه بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، حيث يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنويا أيهما أكبر إلى هذا الاحتياطي، ويستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلا. بلغ رصيد احتياطي الطوارئ 175,000 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2018، بينما بلغ رصيده في نهاية عام 2017 ما قيمته 170,000 ألف دينار عربي حسابي.

احتياطي التغيّر في قيم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل الأخرى: بلغ رصيده المدين (5,508) ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2018، مقارنة برصيد مدين قدره (436) ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2017.

حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق مساهمي الصندوق المتمثلة برأس المال والاحتياطيات إلى 1,313,080 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2018، مقارنة بمبلغ 1,262,880 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2017، أي بزيادة مقدارها 50,200 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 4 في المائة. يوضح الشكل رقم (3) أدناه تطوّر حقوق مساهمي صندوق النقد العربي منذ إنشائه وحتى 31 ديسمبر 2018.

الشكل رقم (5): تطوّر حقوق مساهمي صندوق النقد العربي (1977-2018)

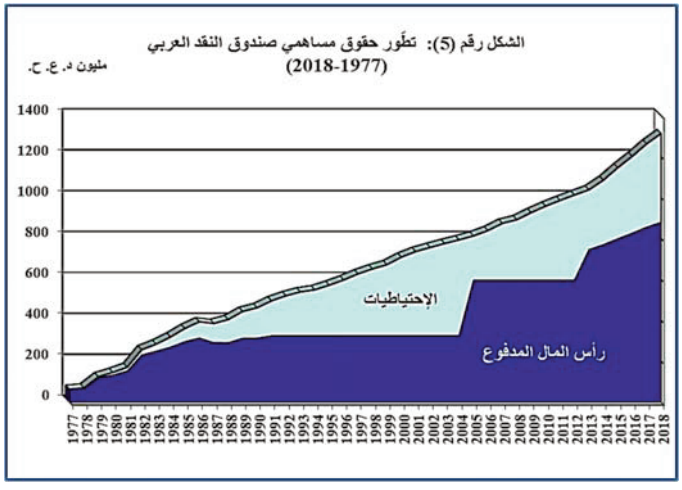

أما صافي حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، التي تمثل حصة المساهمين الآخرين في رأسمال واحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغ 121,297 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية 2018 بالمقارنة مع 116,353 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية السنة السابقة، بارتفاع قدره 4,944 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 4 في المائة. يعود ذلك بمعظمه إلى الفروقات الناتجة عن الاختلاف في سعر تحويل الدولار الأمريكي (عملة الأساس للبرنامج)، مقابل الدينار العربي الحسابي، كما في نهاية عام 2018 مقابل السعر في نهاية عام 2017.

بذلك، بلغ مجموع حقوق المساهمين في الصندوق والمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة 1,434,377 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2018، مقارنة مع 1,379,233 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2017. توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء، وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، واستثماراتٍ ماليّةٍ، وأصول أخرى على النحو المبين أدناه:

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء 502,558 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2018، في حين بلغ الرصيد 486,578 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2017. أما التزامات الصندوق للقروض المتعاقد عليها والقائمة مع الدول الأعضاء، فقد بلغت 574,279 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2018. تمثّل التزامات القروض أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض المتعاقد عليها وغير المسحوبة البالغة 71,721 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2018.

خطوط الائتمان

تقدم المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) خطوط ائتمان مقوّمة بعملة الأساس وهو الدولار الأمريكي لوكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. بلغ رصيد سحوبات خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018 مبلغ 212,713 ألف دينار عربي حسابي (888 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة برصيد بلغ 197,684 ألف دينار عربي حسابي (845 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2017.

ودائع لدى البنوك المركزية

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق، سددت نسبة 2 في المائة من قيمة المساهمة المكتتب بها أساساً في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. تقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة على أساس سعر الصرف المحدّد من قِبل صندوق النقد الدولي، بما يحافظ على القيمة الاسمية للمساهمة مقوّمة بالدينار العربي الحسابي. تبلغ الودائع بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف دينار عربي حسابي، كما في 31 ديسمبر 2018 و2017.

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحّدة من حسابات جارية وتحت الطلب، وودائع لأجل لدى البنوك، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية، مطروحاً منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية. بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 715,175 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2018، بينما بلغت قيمتها 714,106 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2017.

موجودات أخرى

تتضمن الموجودات الأخرى مساهمة الصندوق المقوّمة بالدينار الكويتي في رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. بلغت قيمة المساهمة 8,013 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2018، بينما بلغت قيمتها 7,871 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2017. كان مجلس محافظي صندوق النقد العربي قد وافق، بموجب قراره رقم (6) لعام 2002، على المساهمة، نيابة عن دوله الأعضاء، في زيادة رأسمال المؤسسة بما يعادل 8,118 ألف دينار كويتي تم سدادها بالكامل. ثم اتبعه بقراره رقم (3) لعام 2015 القاضي باكتتاب الصندوق بزيادة رأسمال المؤسسة بنسبة 25 في المائة من مساهمته القائمة، أي ما يعادل 2,030 ألف دينار كويتي وتسديدها على خمسة أقساط متساوية، لتصل بذلك مساهمته إلى 10,148 ألف دينار كويتي. قام الصندوق بسداد كامل الزيادة المكتتب بها.

نتائج الأعمال

بلغ صافي الدخل الموحّد المحقّق خلال السنة المنتهية

في 31 ديسمبر 2018، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، 35,129 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 33,094 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. يتمثل صافي الدخل بعناصر الدخل والإنفاق التالية:

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية، مبلغ 45,137 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، مقارنة بمبلغ 42,073 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة.

المصروفات الإدارية والعمومية

بلغ إجمالي المصروفات الإدارية والعمومية 6,255 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، مقارنة بمبلغ 5,927 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. تتضمن بنود الإنفاق نفقات العاملين ومصروفات اجتماعات مجلس المحافظين والمديرين التنفيذيين، إضافة إلى مصروفات أشغال المكاتب والضيافة والاتصالات والمصروفات البنكيّة والاستشارات.

نفقات المعونة الفنية

يقدّم الصندوق برامج معونة فنية للدول العربية الأعضاء، تساهم فيها مؤسسات إقليمية ودولية بإطار الشراكات معها. بلغ الإنفاق على برامج المعونة الفنية المقدّمة خلال عام 2018 ما مجموعه 818 ألف دينار عربي حسابي، بما يتضمن مساهمات عينية ونقدية من الجهات المشاركة بحوالي 214 ألف دينار عربي حسابي، بنسبة 26 في المائة من مجموع الإنفاق. بذلك بلغ ما تحمّله الصندوق من مجمل الإنفاق 604 ألف دينار عربي حسابي. في حين بلغ ما تحمّله الصندوق من مجمل الإنفاق 576 ألف دينار عربي حسابي خلال عام 2017، حيث بلغ مجموع الإنفاق خلال العام المذكور 783 ألف دينار عربي حسابي، ساهمت المؤسسات الإقليمية والدولية فيه بحوالي 207 ألف دينار عربي حسابي بنسبة 26 في المائة.

العملات

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات، بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات بشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة، التي يرتبط بها الدينار العربي الحسابي. تتم جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. يتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية، التي تتم بالدولار الأمريكي، كجزء من الشريحة الدولاريّة لمحفظة العملات. تُوظّف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل مترافقة بعقود آجلة.

يبيّن الجدول أدناه أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة، التي يعادل الدينار العربي الحسابي ثلاثاً منها كما في نهاية سنة 2018 ونهاية سنة 2017 وكذلك الأوزان المعمول بها اعتباراً من 30 سبتمبر 2016.

	أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة			سعر وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المكونة لها	
العملة	31 ديسمبر 2018	31 ديسمبر 2017	30 سبتمبر 2016	31 ديسمبر 2018	31 ديسمبر 2017
دولار أمريكي	%41.88	40.90%	%41.73	1.391	1.424
يورو	%31.88	32.55%	%30.94	1.213	1.188
جنيه إسترليني	%7.85	8.16%	%7.98	1.095	1.054
ين ياباني	%7.76	7.43%	%8.43	153.383	160.236
الرينمبي	%10.63	10.96%	%10.92	9.570	9.281
	%100.00	%100.00	%100.00		

تخصيصات العون الإنساني للشعب الفلسطيني

يُساهم صندوق النقد العربي في الجُهد الجماعي للهيئات المالية العربية، بهدف تقديم العون الإنساني للشعب الفلسطيني، ذلك بتخصيص نسبة 10 في المائة من صافي الدخل السنوي للصندوق منذ العام 2002. بهذا الإطار، وافق مجلس محافظي الصندوق، بموجب قراره رقم (7) لسنة 2018 الصادر عن اجتماعه السنوي الحادي والأربعين، المنعقد في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 10 أبريل 2018، على التخصيص السادس عشر، الذي بلغت قيمته 3.309 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل حوالي 14.4 مليون دولار أمريكي). وصل بذلك مجموع التخصيصات التي أقرّها مجلس المحافظين، للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني، إلى 46.787 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل حوالي 206.5 مليون دولار أمريكي).

يعتمد مجلس المديرين التنفيذيين مكونات البرامج التي يوجّه لها الدعم الإنساني، بناءً على منهجيّةٍ مُتفقٌ عليها مع صندوق الأقصى، بإدارة البنك الإسلامي للتنمية. وتتمثّل المنهجية المشار إليها في مشاركة معالي محافظ دولة فلسطين لدى صندوق النقد العربي بالتوصية بالقطاعات التي تُشكّل الإطار العام لبرامج ومكونات المشاريع المقترح تنفيذها لكل تخصيص، بما يأخذ بالاعتبار التنسيق اللازم مع محافظي الهيئات المالية

العربية الأخرى من جهةٍ ومع صندوق النقد العربي وصندوق الأقصى من جهةٍ أخرى، وبحيث تتكامل المشاريع ذات الأولويّة للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني.

توزّعت التخصيصات على قطاعات تشكل الأبواب الرئيسية، التي تندرج بإطارها مكونات المشاريع المموّلة من تخصيصات صندوق النقد العربي للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني كما يلي:

1. **قطاع التعليم**: إنشاء مدارس جديدة، ودعم صندوق إقراض الطلاب الفلسطيني، وترميم وصيانة وتجهيز المدارس. بلغ مجموع الاعتمادات لدعم قطاع التعليم حوالي 82.4 مليون دولار أمريكي، ما يمثل نسبة 40 في المائة من مجمل المبالغ التي تم تخصيصها.

2. **قطاع الخدمات الصحية:** مثل إنشاء مراكز طبية، وبناء وتوسعة مستشفيات، وتجهيزات طبية لمستشفيات وعيادات. بلغ مجموع الاعتمادات الموجهة للقطاع حوالي 22.1 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 11 في المائة من إجمالي التخصيصات.

3. **قطاع دعم المؤسسات والجمعيات الأهلية:** مثل دعم أنشطة الهلال الأحمر، ومشاريع تشغيل وتأهيل الشباب. بلغ مجموع الاعتمادات حوالي 29.4 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 14 في المائة من إجمالي التخصيصات.

4. **قطاع التنمية الريفيّة المندمجة والتمكين الاقتصادي:** مثل دعم صغار الحرفيين، وتأهيل المناطق، ودعم القرى، وشبكات الكهرباء والمياه والطرق الريفية واستصلاح الأراضي، وتعبيد وتأهيل الطرق الداخلية، وإقامة شبكات الصرف الصحي، ومشاريع المرأة المنتجة، ودعم الأُسر المحتاجة والأيتام. بلغ مجموع الاعتمادات لدعم هذا القطاع 66.1 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 32 في المائة من إجمالي التخصيصات.

5. **قطاع حماية وتطوير المباني التاريخيّة:** مثل إعمار البلدة القديمة بالقدس، وتأهيل المباني التاريخية. بلغ مجموع الاعتمادات للقطاع 6.5 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 3 في المائة من إجمالي التخصيصات.

إضافةً لما تقدّم، يوفّر الصندوق للكوادر الحكومية في فلسطين فُرص التدريب وبناء القدرات في مجالات تخصص الصندوق، من خلال الدورات التدريبية وورش العمل التي يقدّمها معهد السياسات الاقتصادية، وفق برامج سنوية منتظمة بالتعاون مع العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية، ويُدعى إليها كوادر من جميع الدول العربية. بلغ عدد المتدربين الفلسطينيين، 485 متدرباً، حتى نهاية ديسمبر 2018.

البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات الخارجيين

31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

صنـدوق النقـد العربي

البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

المحتويات	صفحة
تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة	3 - 1
المركز المالي الموحّد	4
بيان الدخل الشامل الموحّد	5
البيانات الموحّدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين	6
بيان التدفقات النقدية الموحّد	7
إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة	27 - 8

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد
الطابق ١٩، نيشن تاور ٢
كورنيش أبوظبي، أبوظبي
هاتف: ٤٠١٤٨٠٠ (٢) ٩٧١+، فاكس: ٦٣٢٧٦١٢ (٢) ٩٧١+

تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحّدة

السادة أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحّدة لصندوق النقد العربي والمؤسسة التابعة والمشار إليهما معاً ("الصندوق") التي تتألف من بيان المركز المالي الموحّد كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٨، وبيان الدخل الشامل الموحّد والبيانات الموحّدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية الموحّد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحّدة المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي الموحد للصندوق كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٨، وعن أدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بتوضيح مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير في فقرة "مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن الصندوق وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين بالإضافة إلى قواعد السلوك المهني المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

مسؤولية الإدارة ولجنة المراجعة والمخاطر عن البيانات المالية الموحّدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحّدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحّدة بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.
عند إعداد البيانات المالية الموحّدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على مواصلة أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حيثما يكون مناسباً عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا اعتزم الأعضاء في الصندوق تصفيته أو إيقاف عملياته وفقاً لاتفاقية الصندوق أو لم يكن هنالك بديل فعلي غير ذلك.

تشرف لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين على عملية إعداد البيانات المالية الموحدة للصندوق.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، عضو في شبكة كي بي إم جي للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لشركة كي بي إم جي انترناشيونال كوبريتيف ("كي بي إم جي انترناشيونال")، شركة سويسرية. كافة الحقوق محفوظة
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد مسجلة ومرخصة كفرع لشركة أجنبية بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحّدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحّدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية وبشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحّدة. يحتوي الملحق (١) لتقرير مدققي الحسابات المستقلين على توضيحات إضافية لمسؤولية مدققي الحسابات.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات اللازمة لتدقيقنا؛ وأن صندوق النقد العربي يحتفظ بسجلات مالية منتظمة وأن البيانات المالية الموحّدة تتفق مع ما جاء في تلك السجلات وأن مجموع المصروفات الإدارية للسنة يتوافق مع القواعد المالية المعمول بها في الصندوق وضمن الحدود المرسومة لها في الموازنة الإدارية. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نحتاجها بهدف التدقيق وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على الصندوق أو سير عمله أو على المركز المالي وأن الصندوق يلتزم ببنود التأسيس ذات الصلة.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد

فوزي أبوراس
رقم التسجيل: ٩٦٨
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
التاريخ : ١٤ آذار (مارس) ٢٠١٩

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، عضو في شبكة كي بي إم جي للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لشركة كي بي إم جي انترناشيونال كوبريتيف ("كي بي إم جي انترناشيونال")، شركة سويسرية. كافة الحقوق محفوظة
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، مسجلة ومرخصة كفرع لشركة أجنبية بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة

KPMG

ملحق ١
مسؤوليات مدققي الحسابات المستقلين حول تدقيق البيانات المالية الموحدة
لصندوق النقد العربي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٨

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، قمنا بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحّدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للصندوق.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.

- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وبناءً على أدلة التدقيق التم تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكاً جوهرياً حول قدرة الصندوق على مواصلة أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال استنتجنا وجود عدم تيقن جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحّدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات. إلا أنه من الممكن أن تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الصندوق عن مواصلة أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم عرض البيانات المالية الموحّدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحّدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحّدة بصورة عادلة.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية أو الأنشطة المتعلقة بالمؤسسة التابعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن نتحمل مسؤولية توجيه وتنفيذ أعمال التدقيق والإشراف عليها. نحن مسؤولين وحدنا عن رأينا التدقيقي.

نتواصل مع لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين بخصوص أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق وأي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.

كي بي ام جي لوار جلف ليمتد، عضو في شبكة كي بي ام جي للشركات الاعضاء المستقلة التابعة لشركة كي بي ام جي انترناشيونال كوبريتيف ("كي بي ام جي انترناشيونال")، شركة سويسرية. كافة الحقوق محفوظة
كي بي ام جي لوار جلف ليمتد مسجلة ومرخصة كفرع لشركة اجنبية بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

صنـدوق النقـد العربي

المركز المالي الموحّد
كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

	إيضاح	**2018 ألف دينار عربي حسابي**	2017 ألف دينار عربي حسابي
الموجودات			
قروض للدول الأعضاء	*3*	**502,558**	486,578
خطوط الائتمان	*4*	**212,713**	197,684
ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء	*5*	**5,336**	5,336
ودائع لأجل لدى البنوك وحسابات جارية وتحت الطلب	*17*	**899,697**	792,790
محفظة الاستثمارات المالية	*6*	**2,340,095**	2,162,142
حسابات مدينة وموجودات أخرى	*7*	**38,969**	22,692
مجموع الموجودات		**3,999,368**	3,667,222
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال المكتتب به 900 مليون دينار عربي حسابي			
رأس المال المدفوع	*8*	**878,425**	854,973
الاحتياطيات	*9*	**434,655**	407,907
		1,313,080	1,262,880
حقوق المساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة	*10*	**121,297**	116,353
مجموع حقوق المساهمين		**1,434,377**	1,379,233
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	*11*	**2,524,617**	2,240,826
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	*12*	**40,374**	47,163
مجموع المطلوبات		**2,564,991**	2,287,989
مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات		**3,999,368**	3,667,222

عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على البيانات المالية الموحّدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 14 آذار (مارس) 2019.
تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات 1 إلى 3.

صنـدوق النقـد العربي

بيان الدخل الشامل الموحّد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

	إيضاح	**2018 ألف دينار عربي حسابي**	2017 ألف دينار عربي حسابي
الدخل			
إيرادات القروض وخطوط الإئتمان			
فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء		**18,271**	13,217
فوائد ورسوم على خطوط الائتمان		**6,170**	4,111
		24,441	17,328
إيرادات الاستثمارات			
إيرادات الاستثمارات المالية	*13*	**50,933**	36,269
الفوائد على الودائع لدى البنوك والحسابات الجارية وتحت الطلب		**19,213**	14,138
		70,146	50,407
فوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية	*11*	**(49,721)**	(25,757)
		20,425	24,650
إيرادات أخرى		**271**	95
إجمالي الدخل		**45,137**	42,073
الإنفاق			
مصروفات إدارية وعمومية	*14*	**(6,255)**	(5,927)
معونة فنية	*15*	**(604)**	(576)
		(6,859)	(6,503)
صافي الدخل قبل حقوق المساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة		**38,278**	35,570
حقوق المساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة	*10*	**(3,149)**	(2,476)
صافي الدخل		**35,129**	33,094
التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية من خلال الاحتياطيات، بعد استبعاد ما يخص المساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة	*6*	**(5,072)**	2,538
صافي الدخل والدخل الشامل		**30,057**	35,632

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات 1 إلى 3.

صنـدوق النقـد العربي

البيانات الموحّدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين المسيطرين

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

	إيضاح	رأس المال المدفوع	احتياطي عـام	احتياطي طوارئ	احتياطي التغيّر في قيم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة	المجموع
		ألف دينار عربي حسابي				
2017						
الرصيد في 1 يناير 2017		825,641	214,167	165,000	(2,974)	1,201,834
صافي الدخل لسنة 2017		-	33,094	-	-	33,094
التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية من خلال الاحتياطيات، بعد استبعاد ما يخص المساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة	6	-	-	-	2,538	2,538
صافي الدخل الشامل		**-**	**33,094**	**-**	**2,538**	**35,632**
التغيرات في حقوق المساهمين						
تعديل سنوات سابقة - تطبيقاً للمعيار 9	9	-	(810)	-	-	(810)
المساهمات المستلمة نقداً لزيادة رأس المال		29,332	-	-	-	29,332
المحول إلى احتياطي الطوارئ	9	-	(5,000)	5,000	-	-
تخصيص (خامس عشر) لدعم الشعب الفلسطيني	9	-	(3,108)	-	-	(3,108)
الرصيد في 31 ديسمبر 2017		**854,973**	**238,343**	**170,000**	**(436)**	**1,262,880**
2018						
الرصيد في 1 يناير 2018		854,973	238,343	170,000	(436)	1,262,880
صافي الدخل لسنة 2018		-	35,129	-	-	35,129
التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية من خلال الاحتياطيات، بعد استبعاد ما يخص المساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة	6	-	-	-	(5,072)	(5,072)
صافي الدخل الشامل		**-**	**35,129**	**-**	**(5,072)**	**30,057**
التغيرات في حقوق المساهمين						
المساهمات المستلمة نقداً لزيادة رأس المال		23,452	-	-	-	23,452
المحول إلى احتياطي الطوارئ	9	-	(5,000)	5,000	-	-
تخصيص (سادس عشر) لدعم الشعب الفلسطيني	9	-	(3,309)	-	-	(3,309)
الرصيد في 31 ديسمبر 2018		**878,425**	**265,163**	**175,000**	**(5,508)**	**1,313,080**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.

صنـدوق النقـد العربي

بيان التدفقات النقدية الموحّد

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

	2018 ألف دينار عربي حسابي	2017 ألف دينار عربي حسابي
أنشطة العمليات		
صافي الدخل	**35,129**	33,094
معدلاً بما يلي:		
استهلاك الممتلكات والمعدّات	**218**	193
التغيّر في المؤونات الائتمانية	**278**	200
التغير في حقوق المساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة	**6,167**	(4,198)
	41,792	29,289
سحوبات القروض	**(173,203)**	(53,920)
تسديدات القروض	**157,223**	110,211
التغير في خطوط الائتمان	**(15,084)**	(20,473)
التغير في الحسابات المدينة والموجودات الأخرى	**(16,690)**	34,510
التغير في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى	**(7,774)**	(2,427)
التغير في الودائع البنكية المستحقة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع	**171,726**	(586,387)
التغير في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	**283,791**	(130,941)
صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة العمليات	**441,781**	(620,138)
أنشطة الاستثمار		
ممتلكات ومعدات، بالصافي	**195**	(791)
التغير في الاستثمارات بصناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار	**18,317**	(2,006)
التغير في السندات والأوراق المالية - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الموحد	**(165,210)**	(21,854)
التغير في السندات والأوراق المالية - بالتكلفة المطفأة	**(36,257)**	5,917
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار	**(182,955)**	(18,734)
أنشطة التمويل		
مساهمات زيادة رأس المال المستلمة من الدول الأعضاء	**23,452**	29,332
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة	**(1,223)**	(831)
تخصيصات مدفوعة للعون الإنساني للشعب الفلسطيني	**(2,294)**	(2,360)
صافي النقد من أنشطة التمويل	**19,935**	26,141
صافي الزيادة (النقص) في النقد والبنود المعادلة للنقد	**278,761**	(612,731)
النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة	**206,410**	819,141
النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة *(إيضاح 17)*	**485,171**	206,410

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات 1 إلى 3.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

1 نشاط الصندوق

صندوق النقد العربي ("الصندوق") هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت في ممارسة نشاطها في شهر نيسان(أبريل) من عام 1977، بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. يضم الصندوق في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. إن مقر الصندوق كائن في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

أ) أسس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحّدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات المعدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومحفظة الاستثمارات المالية التي تُقيّم وفقاً للقيمة العادلة. بمقتضى اتفاقية الصندوق أعدت البيانات المالية الموحّدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

إن إعداد البيانات المالية الموحّدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، يشتمل على تقديرات من قبل الإدارة تنعكس على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحّدة للموجودات، والمطلوبات، والدخل والإنفاق. ترتكز الافتراضات التي بنيت عليها تلك التقديرات على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها مناسبة في ظل الظروف القائمة. تخضع التقديرات والافتراضات إلى مراجعة دورية تهدف إلى تحديد قيمة الأصول والمطلوبات والاعتراف بنتائجها في الفترة التي تتمّ فيها المراجعة إذا كانت تلك المراجعة تؤثر على تلك الفترة فقط، أو في الفترة التي تمت فيها المراجعة والفترات اللاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية والفترات اللاحقة. لقد تم تطبيق السياسات المحاسبية وطرق الاحتساب بصورة تتسق مع كافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحّدة.

ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضم البيانات المالية الموحّدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي والبيانات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") الذي يمتلك الصندوق فيها نسبة 56.3% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018 (2017: 56.3%) كما يبيّنه الإيضاح رقم 10 حول البيانات المالية الموحدة. تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم على شكل خطوط ائتمان يتم تقديمها لصالح المصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. تتخذ المؤسسة التابعة من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها. تم استبعاد جميع المعاملات بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحّدة.

ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس

قام الصندوق بالتطبيق المبكر للمعيار 9 "الأدوات المالية" منذ 1 كانون الثاني (يناير) 2017

فيما يلي السياسات التي تم تطبيقها فيما يتعلق بتعريف الأدوات المالية وتحققها وقياسها.

(1) التحقق الابتدائي

تقيم جميع الأدوات المالية أساسا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة لما تم دفعه مضافا إليها التكاليف الأخرى المرتبطة باقتناء تلك الأدوات المالية.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس *(تابع)*

(2) تصنيف الأصول المالية

يتم تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث فئات: "أصول مالية بالتكلفة المعدّلة بالاطفاء" و "أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل" و "أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر". يعتمد التصنيف ضمن هذه الفئات على خصائص التدفقات النقدية للأصل المالي إضافةً إلى نموذج الأعمال المتّبع لإدارة الأصول المالية، وذلك وفقاً للشروط التالية:

- تصنيف الأصول المالية ضمن فئة **التكلفة المعدلة بالإطفاء** إذا كانت تؤمن تدفقات نقدية تعاقدية عبارة عن الأصل والفوائد المستحقة عليه وأن الهدف من الاحتفاظ بها هو قبض التدفقات النقدية المرتبطة بها دون استهداف إمكانية بيعها بغض النظر عن تغيّر قيمها في السوق.
- الأصول المالية المصنفة **بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل الأخرى** تتمثّل في تلك الأصول التي تؤمن تدفقات نقدية تعاقدية عبارة عن الأصل والفائدة المستحقة عليه ولكن الهدف من الاحتفاظ بها هو قبض التدفقات النقدية المرتبطة بها مع استهداف إمكانية بيعها لتحقيق عوائد رأسمالية نتيجة تحسّن قيمها في السوق.
- الأصول الأخرى غير المشمولة في التصنيفين أعلاه يتم تصنيفها **بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر.**

يتم تقييم **نموذج الأعمال المتبع لإدارة الاصول المالية** تأسيساً على السياسات المؤسسية المعتمدة لأنشطة الاستثمار والإقراض على مستوى المحافظ الاستثمارية أو الإقراضية وليس الأصل المالي أخذاً بالاعتبار جميع الأدلة ذات الصلة المتوفرة في تاريخ التقييم، التي تشمل:

- الأهداف والسياسات المعلنة للمحافظ الاستثمارية والإقراضية ومدى تطبيق تلك السياسات عملياً على وجه الخصوص، وفيما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على قبض التدفقات النقدية التعاقدية، ومطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة الالتزامات التي تموّل تلك الموجودات أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال عمليات بيع الأصول المالية.
- كيفية تقييم أداء المحافظ الاستثمارية والتقرير عنه.
- نوعية المخاطر التي تؤثر على أداء الأعمال وكيف تتم إدارة تلك المخاطر.
- حجم ووتيرة عمليات البيع التي تمت في الماضي واسبابها وعمليات البيع المتوقعة في المحفظة.

لأغراض **تقييم خصائص التدفقات النقدية**، يُعرّف أصل الدين بأنه القيمة العادلة له عند الاعتراف المبدئي به. أما الفائدة فهي عبارة عن المبلغ الذي يُدفع للتعويض عن القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الرئيسي القائم ولمخاطر الإقراض الأخرى مثل مخاطر السيولة والأتعاب الإدارية وكذلك هامش الربح. عند تقييم ما إذا كان التدفّق النقدي التعاقدي هو فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة، يأخذ الصندوق في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة المالية. يشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية يمكن أن تُغيّر توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية أخذاً بالاعتبار التالي:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية
- شروط السداد المبكّر للأصل المالي أو تمديده فترة السداد.
- الشروط التي تحد من مقدرة صندوق النقد العربي بالمطالبة بالتدفقات النقدية من أصول محددة.
- الميزات الاخرى التي قد تؤدي إلى تعديل القيمة المدفوعة للتعويض عن القيمة الزمنية للنقود.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس *(تابع)*

(3) إعادة التصنيف
لا يتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، فيما عدا الفترات التي تعقب حدوث تغيير في نموذج العمل بشكل يؤثر على الهدف من إدارة تلك الأصول.

(4) التزامات مالية
يُصنّف صندوق النقد العربي مطلوباته المالية بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء.

(5) استبعاد الأصول المالية:
يقوم صندوق النقد العربي بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما ينتهي الحق التعاقدي في التدفقات النقدية العائدة إليه أو أن يقوم الصندوق بتحويل حقه في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها تحويل جميع المخاطر والمزايا المتعلّقة بملكيّة الأصل المالي. عند التوقف عن الاعتراف بالأصل المالي فإن الفرق بين قيمته الدفتريّة ومجموع (i) المقابل المقبوض و(ii) أي أرباح أو خسائر متراكمة تم إثباتها في عناصر الدخل الشامل الأخرى، يتم إدراج هذا الفرق في حساب الأرباح والخسائر.

يدخل الصندوق في عمليات تسليف للأوراق المالية وعقود إعادة شراء يقوم بموجبها بتحويل الاصول المالية المعترف بها في بيان المركز المالي، ولكنه يحتفظ بجميع المخاطر والمزايا العائدة للأصل المالي الذي يتم تحويله بموجب هذه المعاملات. وفي مثل هذه الحالات، لا يتم استبعاد هذه الأصول.

د) التدني في قيّم الأصول المالية

يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقّعة على الأصول المالية المصنّفة بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء وتلك المصنّفة بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل الأخرى. أما الأصول المصنّفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح والخسائر، فيتم تدارك تأثيرات الأحداث المستقبليّة مباشرةً من خلال الاعتراف بالتغيرات بالقيمة العادلة في بيان الدخل.

يعرف الصندوق مستويات التدني لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية في ثلاث فئات:

- فئة الاصول المالية ذات التصنيف الائتماني الثابت.: يتم أخذ مخصصات على هذه الأصول تماثل الخسائر الائتمانية لفترة 12 شهراً.
- فئة الاصول المالية ذات التصنيف الائتماني المتغير: يتم أخذ مخصصات تماثل الخسائر الائتمانية لفترة عمر الأصل المالي إذا تغير التصنيف الائتماني للأصل المالي من فئة تصنيف ائتماني إلى ما دونها. أما إذا تحسن التصنيف الائتماني للأصل المالي في فترة لاحقة يقوم الصندوق بأخذ مخصصات تماثل الخسائر الائتمانية لفترة 12 شهراً.
- فئة الاصول الأصول المالية المتعثرة: يتم أخذ مخصصات تماثل الخسائر الائتمانية على مدى عمر الأصل المالي مع احتساب إيرادات الفوائد استناداً على القيمة الصافية للأصل بعد تنزيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة متى ما تبين أن هنالك دلائل كافية على تعثر الأصل المالي.

عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يأخذ في الاعتبار العناصر الاقتصادية المؤثرة والتي تشمل نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الإجمالي وعدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات ونسبة الدين الخارجي إلى حجم الصادرات من السلع والخدمات. إضافة على مؤشرات الخبرة التاريخية ومؤشر التقييم الائتماني.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

د) التدني في قيّم الأصول المالية *(تابع)*

يقوم صندوق النقد العربي بأخذ مخصصات تماثل الخسائر الائتمانية المتوقّعة على مدى عمر الأصل المالي باستثناء ما يلي، والتي يتم أخذ مخصصات لها تماثل الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهراً:

- السندات والأوراق المالية ذات المخاطر الائتمانية منخفضة في تاريخ البيانات المالية.
- الموجودات المالية الاخرى التي لم ترتفع مخاطر الائتمان العائدة لها بشكل ملحوظ منذ إثباتها الأوليّ.

يعتبر صندوق النقد العربي أن السندات والأوراق المالية ذات مخاطر ائتمان منخفضة عندما يكون تصنيفها الائتماني مساوياً لفئة درجة الاستثمار المتعارف عليها عالميّاً.

يتم قياس الخسائر الائتمانية للأصول المالية التي لم تنخفض قيّمها الائتمانية بتقدير القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للصندوق وتلك التي يتوقّع صندوق النقد العربي استلامها فعلياً. أما بالنسبة للأصول المالية التي انخفضت قيّمها الائتمانية فإن الخسائر الائتمانية المتوقّعة عليها يتم تقديرها بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية لتلك الأصول والقيمة الحاليّة للتدفقات النقدية المستقبليّة المقدّرة.

تم خلال سنة 2018 تحميل البيانات المالية بالمؤونات المتعلّقة بتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقّعة على الأصول المالية المصنّفة بالتكلفة المعدّلة بالاطفاء وبتلك المصنّفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل.

إضافةً لتوقعات التدني المستقبلي في الوضع الإئتماني للأدوات المالية، وأخذ مؤونات بالفروقات للخسائر المتوقّعة نتيجة التغيّر الإئتماني، يتم إجراء تقييم دوري في تاريخ المركز المالي الموحّد لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية كما يلي:

(1) القروض للدول الأعضاء

يتبع الصندوق سياسة تكوين مخصص مقابل أقساط الفوائد للدول المتأخرة بالسداد لأكثر من سنة، كما يتم تكوين مخصص مقابل الفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات أقساط القروض والفوائد. ويسعى الصندوق مع تلك الدول للتوصل إلى تسويات لسداد متأخراتها.
إن المخصصات المتعلقة بقروض الدول الأعضاء، إن وجدت، متضمنة في احتياطي الطوارئ.

(2) الاستثمارات المالية

يتم مراجعة الاستثمارات دورياً لتقييم مدى تعرضها لانخفاض دائم في قيمتها عندما يكون هنالك انخفاض جوهري أو دائم في القيمة العادلة بالمقارنة مع التكلفة. تتطلب عملية تحديد فيما إذا كان الانخفاض جوهري أو دائم إلى تقديرات ترتكز بشكل رئيسي إلى وجود دليلٍ على تراجع الوضع الائتماني أو التمويلي للمؤسسات المستثمر بأدواتها. في حال وجود دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية، يتم تقدير القيمة المتوقع تحصيلها من تلك الموجودات المالية، واحتساب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة على أساس الفرق ما بين القيمة المتوقع تحصيلها والقيمة المدرجة بها كما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقوّمة على أساس التكلفة المطفأة، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة المتوقع تحصيلها إما مباشرة أو من خلال تكوين حساب مخصص، ويتم إدراج مبلغ الخسارة ضمن بيان الدخل الموحّد للسنة.
- بالنسبة للموجودات المالية والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل، يتم تخفيض قيمة الاستثمارات إلى القيمة المتوقع تحصيلها وتحميل الفروقات على حساب الدخل الشامل.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ه) المعاملات بالعملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار صرف عملاتها السائدة في وقت إجراء تلك المعاملات. وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الممتلكات والمعدات) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي الموحّد إلى الدينار العربي الحسابي المعادل لثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار صرف تلك العملات الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ. ويتم تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية بأسعار السوق في تاريخ المركز المالي الموحّد والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها، ويدرج صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل الموحّد. تسجل الممتلكات والمعدات بأسعار الصرف السائدة عند شرائها.

و) البيانات المالية للمؤسسة التابعة

يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملات مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة التي يرتبط بها الدينار العربي الحسابي. يشمل ذلك تضمين قيمة الاستثمار بالعملة المستثمر بها في المؤسسة التابعة في شريحة الدولار الأمريكي. وبالتالي، تغطّى الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة بالفروقات المقابلة الناتجة عن تحويل عملات الموجودات الأخرى في الصندوق.

ز) الأدوات المالية المشتقة

يستعمل كل من الصندوق والمؤسسة التابعة أدوات مالية مشتقة، وعقود مبادلات عملات، وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. لا يقوم الصندوق أو المؤسسة التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة. يتم الاعتراف بالفروقات الناتجة عن عقود التحوّط في بيان الدخل الموحّد.

ح) استهلاك الممتلكات والمعدات

تستهلك تكلفة الممتلكات والمعدات على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الاقتصادية المتوقعة.

ط) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية الموحّد يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ايداعها.

ي) احتساب الإيرادات

بالنسبة لجميع الأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية التي تخضع لفائدة ومصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الموحّد، فإنه يتم تسجيل إيرادات ومصروفات الفوائد وما يماثلها ضمن الأرباح أو الخسائر باستخدام معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يتم بموجبه تخفيض المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى الأعمار المتوقعة للموجودات أو المطلوبات المالية (أو، حيثما يكون ملائماً، على مدى فترة أقصر) إلى القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يقوم الصندوق بتقدير التدفقات النقدية مع الأخذ بالاعتبار كافة الشروط التعاقدية للأدوات المالية، كما يُراعى توقعات خسائر الائتمان المستقبلية.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ي) احتساب الإيرادات *(تابع)*

يتضمن حساب معدل الفائدة الفعلي كافة تكاليف المعاملات والرسوم المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملات التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة إلى حيازة أو إصدار أي موجودات أو مطلوبات مالية.

ك) التغيرات المستقبلية في السياسات المحاسبية – المعايير التي تم إصدارها ولم يتم تفعيلها بعد كما في 31 ديسمبر 2018

إن المعايير التي تم إصدارها ولم يتم تفعيلها حتى تاريخ إصدار البيانات المالية الموحّدة للصندوق مبينة أدناه. والتي تتضمن المعايير والتفسيرات التي تم إصدارها، ويتوقع الصندوق على نحو معقول تطبيقها مستقبلاً. يخطط الصندوق لتطبيق هذه المعايير عندما تصبح سارية.

- المعيار الدولي رقم 16: الإيجارات (يسري اعتباراً من 1 يناير 2019).

يقدّم المعيار 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نموذجاً لمحاسبة الإيجارات يتم من خلاله الاعتراف بقيم عقود الايجار ضمن عناصر المركز المالي للمنشأة. وفقاً لهذا المعيار فإن على المستأجر أن يعترف عند بداية مدة العقد بحقه في الانتفاع أو استخدام الأصل موضوع الايجار ضمن الموجودات، مقابل ذلك يتم الاعتراف بالالتزامات المترتبة على عقد الايجار في جانب المطلوبات. ووفقاً لهذا المعيار فإن العقود الايجارية جميعها تصنف كعقود ايجار تمويلي، وقد سمح المعيار بتصنيف الايجار كتشغيلي في حالتين فقط هما أن تكون مدة العقد أقل من 12 شهراً ولا يحتوي العقد على خيار شراء، والحالة الثانية أن تكون القيمة الايجارية غير هامة نسبياً. وقد حل المعيار 16 محل المعايير والتفسيرات التالية:

- المعيار IAS 17 المتعلّق بالايجارات.
- التفسير IFRIC 4 المتعلّق بتحديد مدى احتواء الاتفاق على شق ايجاري.
- التفسير SIC 15 المتعلّق بالايجارات التشغيلية - الحوافز.
- التفسير SIC 27 المتعلّق بتقييم المعاملات التي تحتوي في جوهرها على الصورة القانونية لعقد الايجار.

قام الصندوق بتقييم التأثيرات المحتملة على البيانات المالية الموحّدة نتيجة لتطبيق المعيار ومن المتوقّع أن لا يكون هنالك تأثيراً جوهرياً على البيانات المالية للصندوق.

- معايير أخرى:

التعديلات في المعايير الدولية للتقارير المالية والتغيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية الموضّحة أدناه السارية كما في 1 يناير 2018 لم يكن لها تأثير هام على الصندوق:

- تعديلات على التفسير IFRIC 23 - عدم اليقين بشأن المعالجات الضريبية.
- تعديلات على المعيار IFRS 9 - ميزات الدفع المقدّم التي تحتوي على تعويضات سالبة.
- تعديل على المعيار IAS 28 - المصالح طويلة الأجل في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة.
- تعديل على المعيار IAS 19 - تعديل أو تقليص أو تسوية منافع المشاركين في أنظمة التعاقد.
- المعيار IFRS 17 - عقود التأمين.
- التحسينات السنوية للمعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2015-2017.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

3 قروض للدول الأعضاء

	2018 ألف دينار عربي حسابي	2017 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**486,578**	542,869
سحوبات خلال السنة	**173,203**	53,920
تسديدات خلال السنة	**(157,223)**	(110,211)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**502,558**	486,578

يتضمن رصيد القروض للدول الأعضاء كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018 أقساط قروضٍ مستحقة وغير مستلمة تعدّت فترة تأخير سدادها سنة، يبلغ مجموعها 66,852 ألف دينار عربي حسابي *(2017: 54,939 ألف دينار عربي حسابي)*. كما يتضمن رصيد القروض القائمة بذمة الدول المقترضة الأرصدة غير المحققة من الفوائد المرسملة بإطار إعادة هيكلة مديونية دولتين مقترضتين. يتبع الصندوق سياسة تحقيق الفوائد المرسملة تناسباً مع تسديدات المديونية المعاد هيكلتها. لذلك تم إدراج رصيد الفوائد المرسملة وغير المحققة كإيرادات مؤجلة ضمن بند حسابات دائنة ومطلوبات أخرى، ليتم تحويلها تدريجياً إلى بيان الدخل الموحّد انسجاماً مع تسديدات المديونية. بلغ رصيد الفوائد المرسملة غير المحققة 16,162 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018 *(2017: 26,458 ألف دينار عربي حسابي)*. بلغت الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018 ما مجموعه 71,721 ألف دينار عربي حسابي *2017: 56,235 ألف دينار عربي حسابي)*.

4 خطوط الائتمان

	2018 ألف دينار عربي حسابي	2017 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**197,684**	177,312
سحوبات خلال السنة	**316,126**	262,438
	513,810	439,750
تسديدات خلال السنة	**(305,784)**	(232,029)
المؤونات الإئتمانية المتوقعة	**(156)**	(101)
فروقات التحويل إلى الدينار العربي الحسابي	**4,843**	(9,936)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**212,713**	197,684

يقدّم برنامج تمويل التجارة العربية "المؤسسة التابعة" خطوط ائتمان بالدولار الأمريكي لوكالات وطنية معتمدة لديه بهدف تمويل المبادلات التجارية للدول العربية. بلغت الأرصدة غير المستغلة من خطوط الائتمان أو التخصيصات المتعاقد عليها والسارية 1,102 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018 *(2017: 136 ألف دينار عربي حسابي)*. بلغت مؤونة الخسائر الائتمانية المتوقعة على خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2018 ما مجموعه 156 ألف دينار عربي حسابي *(2017: 101 ألف دينار عربي حسابي)*.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

5 ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء

تمثل هذه الودائع مبالغ حصص رأسمال الصندوق التي دفعتها الدول الأعضاء بالعملات الوطنية، وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق.

6 محفظة الاستثمارات المالية – مكوناتها ونظام تقييمها

تتكون محفظة الاستثمارات المالية من أدوات ذات تقييم ائتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو مؤسسات حكومية أو منظمات دولية أو مؤسسات مالية وغير مالية أو بنوك بالإضافة إلى استثمارات بصناديق استثمار استراتيجيات متعددة وصناديق العقار. يتم قياس تقييم الاستثمارات المالية المدرجة بالقيمة العادلة باستخدام النظام المتدرج لنوعية مدخلات التقييم، كما يلي:

	2018 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2017 ألف دينار عربي حسابي
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الموحد [مستوى 1]	**1,706,575**	1,546,437
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحّد [مستوى 2]	**78,172**	96,489
استثمارات بسندات بالتكلفة المعدلة بالإطفاء	**556,256**	519,999
	2,341,003	2,162,925
مؤونات الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(908)**	(783)
	2,340,095	2,162,142

المستوى 1: تقيم الاستثمارات وفقاً للأسعار المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة.
المستوى 2: تقيم الاستثمارات وفقاً لمعطيات تقييم ملحوظة مباشرة أو غير مباشرة.

تم تحميل بيان الدخل الشامل الموحّد للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بمبلغ 125 ألف دينار عربي حسابي تُمثّل الخسائر الائتمانية المتوقّعة على السندات (*2017: 177 ألف دينار عربي حسابي*).

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

6 محفظة الاستثمارات المالية – مكوناتها ونظام تقييمها *(تابع)*

التغير في مخصص قيم الاستثمارات المالية من خلال بيان الدخل الشامل الموحّد

	2018 ألف دينار عربي حسابي	2017 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في بداية السنة	**(436)**	(2,974)
التغير خلال السنة	**(5,072)**	2,538
الرصيد في نهاية السنة	**(5,508)**	(436)

قيمة الاستثمارات المالية بالتكلفة المعدّلة بالأطفاء

بلغت القيمة في السوق للاستثمارات بالسندات والأوراق المالية بالتكلفة المعدلة بالإطفاء 552,341 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018 *(522,290:2017 ألف دينار عربي حسابي)*.

7 حسابات مدينة وموجودات أخرى

	2018 ألف دينار عربي حسابي	2017 ألف دينار عربي حسابي
إجمالي الفوائد المستحقة	**122,098**	112,597
فوائد مجنّبة على القروض	**(45,593)**	(45,593)
الفوائد على القروض متأخرة السداد لأكثر من سنة	**(58,042)**	(54,700)
	18,463	12,304
مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	**8,013**	7,871
ممتلكات ومعدّات	**784**	1,197
دفعات على حساب إنشاء نظام المقاصة العربية	**940**	-
أرصدة مدينة أخرى	**1,980**	1,320
صافي قيم معاملات استثمارية	**8,789**	-
	38,969	22,692

تتكون مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من 10,148 سهماً بقيمة أسمية ألف دينار كويتي للسهم الواحد، تمثل ما نسبته نحو 11% من رأس المال المصرح به والمعروض للإكتتاب. تم سدادها بالكامل.

الدفعات على حساب إنشاء نظام المقاصة العربية تمثّل التكاليف المباشرة التي تحمّلها الصندوق عن تأسيس النظام (إيضاح رقم 19).

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

8 رأس المال المدفوع

	2018 ألف دينار عربي حسابي	2017 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال المصرّح به (24,000 سهم بقيمة 50 ألف دينار عربي حسابي للسهم)	**1,200,000**	1,200,000
رأس المال المكتتب به (18,000 سهم)	**900,000**	900,000
رأس المال غير المدفوع	**(21,575)**	(45,027)
رأس المال المدفوع	**878,425**	854,973

وافق مجلس محافظي صندوق النقد العربي بالقرار رقم (3) لسنة 2013 على زيادة رأس مال الصندوق المصرّح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي ليصبح 1,200 مليون دينار عربي حسابي. تضمّن القرار اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي من هذه الزيادة، وتسديد 149.010 مليون دينار عربي حسابي بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام، والجزء الآخر بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية بدءاً من نيسان (إبريل) 2014 مع استمرار تأجيل المطالبة بتسديد حصة فلسطين في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 1978. يمثل الجزء غير المدفوع من رأسمال الصندوق الأقساط المتأخر سدادها من الدول الأعضاء، علماً بأن جمهورية السودان قد قامت بسداد كامل الأقساط المستحقة عليها والبالغة 4.6 مليون دينار عربي حسابي خلال شهر يناير 2019.

9 الاحتياطيات

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل للسنة أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ. يستخدم الاحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً ويحوّل المتبقي إلى الاحتياطي العام. يتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018 مبلغ 24,064 ألف دينار عربي حسابي (*2017: 21,614 ألف دينار عربي حسابي*)، يمثل حصة الصندوق من احتياطيات المؤسسة التابعة.

اعتمد مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب قراره رقم (7) لسنة 2018، تخصيصاً سادس عشر لصالح العون الإنساني للشعب الفلسطيني بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2017 (ما قيمته 3,309 ألف دينار عربي حسابي). كان المجلس قد أقرّ تخصيصاً خامس عشر للهدف نفسه بموجب قراره رقم (4) لسنة 2017 بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2016 (ما قيمته 3,108 ألف دينار عربي حسابي).

فيما يتعلق بحقوق الدول الأعضاء في الاحتياطيات، اعتمد مجلس المحافظين بقراره رقم (3) لسنة 2005، تطبيق قاعدة الوزن المرجّح، التي تستند إلى حصص رأس المال المدفوعة نقداً من الدول الأعضاء وتاريخ دفعها، في تحديد حصص الدول من الدخل والحقوق في الاحتياطيات وذلك في ظل التفاوت الزمني في سداد أقساط رأس المال.

تطبيقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تم تحميل الرصيد الإفتتاحي للإحتياطي العام في عام 2017 بمبلغ 810 ألف دينار عربي حسابي، تُمثّل تقديرات المؤونات للتدني المتوقع في الأدوات المالية في ذلك التاريخ.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

10 حقوق المساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة

تمثل حقوق المساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) حصة جميع المساهمين غير المسيطرين في صافي موجودات المؤسسة التابعة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، التي تقيّم بعملة الأساس وهي الدولار الأمريكي.

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
حقوق المساهمين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للمؤسسة:		
- رأس المال المدفوع	**987,920**	987,316
- الاحتياطيات	**170,670**	151,577
إجمالي حقوق المساهمين	**1,158,590**	1,138,893
قيمة حقوق المساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة	**506,099**	497,106

	2018 ألف دينار عربي حسابي	2017 ألف دينار عربي حسابي
التغيّر في حقوق المساهمين غير المسيطرين في المؤسسة التابعة		
الرصيد في بداية السنة	**116,353**	121,430
صافي الدخل للسنة	**3,149**	2,476
توزيعات خلال السنة	**(1,223)**	(831)
التغير غير المحقق في قيم الاستثمارات المالية من خلال الإحتياطيات	**(27)**	35
فروقات تقييم العملة	**3,045**	(6,757)
	121,297	**116,353**

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية

يتم قبول ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية لقاء فائدة متفق عليها وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة من اتفاقية تأسيسه.

بلغ مجموع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية 49,721 ألف دينار عربي حسابي للفترة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018 (2017: 25,757 ألف دينار عربي حسابي).

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

12 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

	2018 ألف دينار عربي حسابي	2017 ألف دينار عربي حسابي
أرصدة فوائد مرسملة غير محققة *(إيضاح 3)*	**16,162**	26,458
فوائد مستحقة الدفع	**9,512**	3,793
صافي قيم معاملات استثمارية	**-**	3,254
أرصدة دائنة أخرى	**14,700**	13,658
	40,374	47,163

13 إيرادات الاستثمارات المالية

	2018 ألف دينار عربي حسابي	2017 ألف دينار عربي حسابي
السندات والأوراق المالية - من خلال الدخل الشامل الموحد	**34,549**	21,400
صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار من خلال بيان الدخل الموحّد	**1,146**	4,587
السندات والأوراق بالتكلفة المعدلة بالإطفاء	**15,363**	10,459
	51,058	36,446
التغيّر خلال السنة في المؤونات الإئتمانية المتوقعة	**(125)**	(177)
	50,933	36,269

14 مصروفات إدارية وعمومية

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018 مكافآت مجلس الإدارة ورواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 5,013 ألف دينار عربي حسابي *(2017: 4,854 ألف دينار عربي حسابي)*. وقد بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 185 كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018 *(2017: 186 موظفاً)*.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

15 نفقات معونة فنية

	2018 ألف دينار عربي حسابي	2017 ألف دينار عربي حسابي
مجموع تكاليف دورات تدريبية وندوات ومعونة مباشرة	**818**	783
مساهمات نقدية وعينية من الجهات المشاركة	**(214)**	(207)
نفقات المعونة الفنية التي تحملها الصندوق	**604**	576

16 الأموال المدارة

يسند الصندوق والمؤسسة التابعة لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن، إدارة جزء من المحافظ الاستثمارية مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم. بلغت القيمة العادلة للأموال المدارة من قبلهم 191,854 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018 (*2017: 208,846 ألف دينار عربي حسابي*).

بلغت الأموال المدارة من قبل صندوق النقد العربي لصالح منظمات عربيّة ما يعادل 5,662 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018 (*2017: 5,389 ألف دينار عربي حسابي*).

17 النقد والبنود المعادلة للنقد

	2018 ألف دينار عربي حسابي	2017 ألف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	**4,384**	3,901
ودائع لأجل لدى البنوك	**895,616**	789,064
ودائع لأجل لدى البنوك وحسابات جارية وتحت الطلب	**900,000**	792,965
المؤونات الإئتمانية المتوقعة	**(303)**	(175)
	899,697	792,790
ودائع تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع	**(414,526)**	(586,380)
	485,171	206,410

تم تحميل بيان الدخل الشامل الموحّد للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بمبلغ 128 ألف دينار عربي حسابي تُمثّل الخسائر الائتمانية المتوقعة على الودائع (*2017: 7 ألف دينار عربي حسابي*).

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

18 التوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الاستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجود مراكزها، بالإضافة إلى محفظة الاستثمارات المالية، التي تتكون من السندات والأوراق المالية، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الاستثمارية الكلية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كالآتي:

	2018 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2017 ألف دينار عربي حسابي
الدول العربية والافريقية	**774,069**	609,983
أوروبا	**815,678**	829,448
أمريكا الشمالية	**365,810**	356,484
الشرق الأقصى	**1,096,635**	929,582
المنظمات الدولية	**187,600**	229,435
	3,239,792	2,954,932

19 نظام المقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية

استناداً إلى قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي رقم (4) لسنة 2018 الذي بموجبه اعتمد القرار الصادر من مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتكليف الصندوق بإنشاء مؤسسة إقليمية عربية تدير النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية وتتمتع بشخصية اعتبارية برأسمال مصرّح به يبلغ 100 مليون دولار أمريكي. واعتبار ما يتحمّله الصندوق من تكاليف لحين إنشاء المؤسسة كجزء من مساهمته في رأس المال. قام الصندوق بتحمّل تكاليف عن تأسيس المؤسسة بلغت 940 ألف دينار عربي حسابي تم إدراجها ضمن بند الأرصدة المدينة الأخرى لحين الانتهاء من إجراءات التأسيس.

يُمثّل هذا المبلغ ما تحمّله الصندوق لبناء النظام الإقليمي للمقاصة العربية ومعظمه يتصل بالبرمجيات التقنية والخدمات الاستشارية اللازمة بهذا الخصوص إن كان لجهة اقتناء البرمجيات والتجهيزات وبنية الاتصالات وخدمات المواءمة والتطبيق مع الجهات المختلفة على مستوى العالم العربي. ويتضمن التكاليف المباشرة لجميع الجهات المشاركة في الجوانب المختلفة لبناء هذا النظام.

بلغت قيمة العقود قيد التنفيذ التي قام الصندوق بتوقيعها نيابةً عن المؤسسة 2,042 ألف دينار عربي حسابي، نُفّذ منها ما قيمته 158 ألف دينار عربي حسابي ومتبقي 1,884 ألف دينار عربي حسابي قيد التنفيذ.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

20 الأدوات المالية

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
	ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات						
قروض للدول الأعضاء	502,558	123,024	79,125	284,535	998	14,876
خطوط الائتمان	212,713	172,813	29,527	10,373	-	-
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	4,384	4,384	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	895,313	847,662	47,651	-	-	-
استثمارات بسندات بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل الموحد	1,706,445	1,706,445	-	-	-	-
صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار	78,172	78,172	-	-	-	-
استثمارات بالتكلفة المطفأة	555,478	187,937	227,130	98,293	42,118	-
حسابات مدينة وموجودات أخرى	38,969	28,905	1,267	-	-	8,797
	3,999,368	**3,149,342**	**384,700**	**393,201**	**43,116**	**29,009**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	121,297	-	-	-	-	121,297
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	2,524,617	2,524,617	-	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	40,374	13,607	14,257	10,070	2,440	-
	2,686,288	**2,538,224**	**14,257**	**10,070**	**2,440**	**121,297**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

20 الأدوات المالية *(تابع)*

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأوّل (ديسمبر) 2017

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2017 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
		ألف دينار عربي حسابي				
الموجودات						
قروض للدول الأعضاء	486,578	119,161	84,365	268,048	128	14,876
خطوط الائتمان	197,684	149,066	25,771	22,847	-	-
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	3,901	3,901	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	788,889	716,498	72,391	-	-	-
استثمارات بسندات بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل الموحد	1,546,400	1,546,400	-	-	-	-
صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار	96,489	96,489	-	-	-	-
استثمارات بالتكلفة المطفأة	519,253	199,620	163,577	112,033	44,023	-
حسابات مدينة وموجودات أخرى	22,692	12,570	1,054	-	-	9,068
	3,667,222	**2,843,705**	**347,158**	**402,928**	**44,151**	**29,280**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	116,353	-	-	-	-	116,353
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	2,240,826	2,217,420	23,406	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	47,163	12,167	3,399	19,810	11,787	-
	2,404,342	**2,229,587**	**26,805**	**19,810**	**11,787**	**116,353**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

20 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية الموحّدة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات بالتكلفة المعدّلة بالإطفاء وبالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل في سندات ذات تقييم ائتماني عالي وبالتالي مخاطر منخفضة. كما يقدم الصندوق قروضاً للدول الأعضاء بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقوم المؤسسة التابعة وفقاً لأهدافها المحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فان حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

تتضمن البيانات المالية مؤونات بمبلغ 1,367 ألف دينار عربي حسابي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على الودائع والسندات المصنفة بالتكلفة المعدلة بالإطفاء وتلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل بالإضافة لخطوط الائتمان.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

20 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته *(تابع)*

يلخص الجدول التالي التغير في مؤونات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى اثنا عشر شهراً من تاريخ البيانات المالية للأصول المالية للصندوق حسب التصنيف. لا يوجد حالات تتطلّب مؤونات لخسائر ائتمانية متوقّعة على مدى عمر الأصل لأصول متعثرة أو غير متعثرة.

	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
	2018	2017
	ألف دينار عربي حسابي	
النقد والبنود المعادلة		
الرصيد كما في 1 يناير	**175**	168
التغير في مؤونات الخسائر خلال السنة	**128**	7
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**303**	175
السندات بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل الأخرى		
الرصيد كما في 1 يناير	**36**	35
التغير في مؤونات الخسائر خلال السنة	**94**	1
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**130**	36
السندات بالتكلفة المعدلة بالإطفاء		
الرصيد كما في 1 يناير	**747**	1,602
التغير في مؤونات الخسائر خلال السنة	**31**	176
الأصول المستبعدة خلال السنة	**-**	(1,031)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**778**	747
خطوط الائتمان		
الرصيد كما في 1 يناير	**101**	66
التغير في مؤونات الخسائر خلال السنة	**55**	35
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**156**	101
المجموع		
الرصيد كما في 1 يناير	**1,059**	1,871
التغير في مؤونات الخسائر خلال السنة	**308**	219
الأصول المستبعدة خلال السنة	**-**	(1,031)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**1,367**	1,059

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

20 الأدوات المالية *(تابع)*

ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر لدى الصندوق والمؤسسة التابعة نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة محدودة، إذ تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الائتمان والقروض للدول الأعضاء ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق الاستثمارات المالية بالتكلفة المعدّلة بالاطفاء وفترات الاسترداد للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال عناصر الدخل الشامل.

يوضح جدول اختبار الحساسية أدناه مدى التأثير على كل من حقوق المساهمين وبيان الدخل الموحّد نتيجة كل تغير بنسبة 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات فائدة متغيرة، مع الإبقاء على كافة المعطيات الأخرى على حالها دون تغيير.

	التغير في نقاط الأساس	**2018** ألف دينار عربي حسابي	2017 ألف دينار عربي حسابي
التأثير بحقوق المساهمين	25	883	525
التأثير على بيان الدخل الموحّدالشامل	25	1,359	1,354

د) إدارة مخاطر القيمة العادلة

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب القيم المدرجة في البيانات المالية الموحّدة، وتتم إدارة مخاطر القيمة العادلة للموجودات بالتنويع في مكوناتها.

هـ) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العملات بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالدينار العربي الحسابي على أساس وزنه المثبت بالعملات المكوّنة لسلة وحدات حقوق السحب الخاصة، وبملاءمة عملات الودائع المقبولة مع عملات توظيفاتها ومن خلال استخدام عقود العملات الآجلة. كما يقوم الصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته القواعد الإرشادية للاستثمار، بعمليات التحوّط اللازمة لتغطية الموجودات والمطلوبات المالية بعملات غير عملة الأساس من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الاستثمار. ويتم ذلك باستخدام مشتقات الأدوات المالية المتمثلة بالعقود الآجلة للعملات الأجنبية.

بلغت قيمة العقـود الآجلة للعمـلات المبـرمة والقائمة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018 مبلغ 756,922 ألف دينار عربي حسابي *(2017 : 801,136 ألف دينار عربي حسابي)*.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2018

20 الأدوات المالية *(تابع)*

و) إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة بالتنويع في مكونات الموجودات وآجالها وأخذاً بالاعتبار تواريخ استحقاق المطلوبات، وكذلك احتياجات السيولة، وبالاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والبنود المماثلة للنقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

ز) إدارة رأس المال

تتم إدارة رأس المال بشكلٍ يحقق الهدف الرئيسي للصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته اتفاقية الصندوق والنظام الأساسي للمؤسسة التابعة. ويقوم ذلك على سياسة التنوع في مكونات الموجودات وإدارتها أخذاً بالاعتبار آجال المطلوبات وتكاليفها، مما يحقق عائداً يساعد على تدعيم المركز المالي من خلال ما يتم تخصيصه إلى الاحتياطيات للتوسع في النشاط، وما يترتب على المؤسسة التابعة من توزيع أرباح نقدية لمساهميها. تتكون قاعدة رأس المال من رأس المال والاحتياطيات، التي تظهر تفاصيلها ضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحّد.

الهيكل التنظيمي للصندوق

يتضـــمن الهيكل التنظيمي لصـــندوق النقد العربي: مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة من الدول الأعضاء في الصندوق، وينتخب المجلس رئيساً له من بين أعضائه بالتناوب. يعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق، ويتمتع بجميع سلطات الإدارة. يعقد مجلس محافظي الصندوق اجتماعاً سنوياً، في النصف الأول من كل عام، في دولة المقر أو خارجها. يوضح الجدول التالي التشكيل الحالي لمجلس محافظي الصندوق:

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ	معالي الدكتور زياد فريز
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور عز الدين محي الدين كناكرية
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ	معالي عبيد حميد الطاير
	نائب المحافظ	معالي مبارك راشد المنصوري
مملكة البحرين	المحافظ	معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة [1]
	نائب المحافظ	سعادة رشيد محمد المعراج
الجمهورية التونسية	المحافظ	معالي الدكتور مروان العباسي[2]
	نائب المحافظ	سعادة مراد عبد السلام [3]
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ	معالي عبد الرحمان راوية
	نائب المحافظ	سعادة محمد لوكال
جمهورية جيبوتي	المحافظ	معالي بودي أحمد روبلة
	نائب المحافظ	سعادة عثمان أحمد علي
المملكة العربية السعودية	المحافظ	معالي محمد بن عبد الله الجدعان
	نائب المحافظ	معالي الدكتور أحمد بن عبد الكريم الخليفي
جمهورية السودان	المحافظ	معالي معتز موسى عبد الله سالم [4]
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور محمد خير الزبير [5]
الجمهورية العربية السورية	المحافظ	معالي الدكتور مأمون حمدان
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور حازم يونس قرفول [6]
جمهورية الصومال الفيدرالية	المحافظ	معالي عبد الرحمن دعاله بيله [7]
	نائب المحافظ	سعادة بشير عيسى
جمهورية العراق	المحافظ	معالي الدكتور علي محسن إسماعيل
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور صلاح الدين حامد جعاطة

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
سلطنة عُمان	المحافظ نائب المحافظ	معالي درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي سعادة طاهر بن سالم بن عبد الله العمري
دولة فلسطين	المحافظ نائب المحافظ	معالي عبير عوده سعادة الدكتور رياض مصطفى أبو شحادة
دولة قطر	المحافظ نائب المحافظ	معالي علي شريف العمادي معالي الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني
جمهورية القمر المتحدة	المحافظ نائب المحافظ	معالي سيد علي سيد شيخان سعادة يونس إيمان
دولة الكويت	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل
الجمهورية اللبنانية	المحافظ نائب المحافظ	معالي رياض توفيق سلامة سعادة رائد شرف الدين
دولـــة ليبيـــــا	المحافظ نائب المحافظ	سعادة الصديق عمر الكبير سعادة نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي
جمهورية مصر العربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي طارق حسن علي عامر معالي الدكتور محمد معيط (8)
المملكة المغربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي محمد بنشعبون (9) معالي عبد اللطيف الجواهري
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ نائب المحافظ	معالي عبد العزيز ولد داهي سعادة بومدين ولد الطايع
الجمهورية اليمنية	المحافظ نائب المحافظ	معالي أحمد عبيد الفضلي معالي الدكتور محمد منصور زمام (10)

(1) خلفاً لمعالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة، اعتباراً من ديسمبر 2018
(2) خلفاً لمعالي الدكتور الشاذلي العياري، اعتباراً من فبراير 2018
(3) خلفاً لسعادة أحمد طرشي، اعتباراً من أكتوبر 2018
(4) خلفاً لمعالي الدكتور محمد عثمان سليمان الركابي، اعتباراً من سبتمبر 2018
(5) خلفاً لسعادة الدكتور حازم عبد القادر أحمد بابكر، اعتباراً من سبتمبر 2018
(6) خلفاً لسعادة الدكتور دريد درغام، اعتباراً من سبتمبر 2018
(7) خلفاً لمعالي محمد آدن إبراهيم فرجيتي، اعتباراً من مارس 2018
(8) خلفاً لمعالي الدكتور عمرو عبد العزيز الجارحي، اعتباراً من يونيو 2018
(9) خلفاً لمعالي محمد بوسعيد، اعتباراً من سبتمبر 2018
(10) خلفاً لمعالي منصر صالح القعيطي، اعتباراً من فبراير 2018

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعيّنون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة. يوضح الجدول التالي تشكيل مجلس المديرين التنفيذيين (2016-2019)، كما في نهاية ديسمبر 2018:

المديرون التنفيذيون	الدولة/الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (%)
معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة محمد بن صالح الغفيلي	المملكة العربية السعودية	13.96
سعادة عبد الحق بجاوي	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	12.27
سعادة مازن صباح أحمد	جمهورية العراق	12.27
سعادة شكيب الحبيشي (اليمن) [1]	جمهورية مصر العربية الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال الفيدرالية جمهورية جيبوتي جمهورية القمر المتحدة	*19.65
سعادة يونس حاجي الخوري (الإمارات)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	15.13
سعادة نادية قمحة (تونس) [2]	المملكة المغربية دولة ليبيا الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	12.87
سعادة الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة (البحرين)	دولة قطر مملكة البحرين سلطنة عُمان	6.77
سعادة زياد أسعد غنما (الأردن)	الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	7.07

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية جمهورية الصومال الفيدرالية.

1) خلفاً لسعادة عباس أحمد الباشا اعتباراً من يوليو 2018
2) خلفاً لسعادة محمد الرقيق اعتباراً من أكتوبر 2018

الإدارة التنفيذية للصندوق

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. يعتبر مدير عام الصندوق الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله، ويقدم تقريراً سنوياً عن أعمال الصندوق إلى مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي العادي. يساعد المدير العام في إنجاز أعمال الصندوق موظفون فنيون ينتظمون في عدة دوائر. إضافة إلى الدوائر، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي. كما تم تشكيل خمس لجان، منها لجنتين دائمتين، هما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق، إضافة إلى اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين، الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين، وتم اعتماده من قِبل مجلس المحافظين، ولجنة إدارة المخاطر، إضافة إلى لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

ملاحق التقرير

ملحق رقم (1): جداول القروض

جدول (أ-1): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2018)

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
1978	1	مصر	4,688								
	2	السودان	1,875								
			6,563	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**6,563**
1979	3	موريتانيا	750								
	4	المغرب	1,875								
	5	سوريا	750								
	6	السودان	1,875								
	7	السودان			11,250						
			5,250	**0**	**11,250**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**16,500**
1980	8	موريتانيا	750								
	9	موريتانيا		4,500							
	10	الصومال	1,500								
	11	السودان				5,000					
			2,250	**4,500**	**0**	**5,000**	**0**	**0**	**0**	**0**	**11,750**
1981	12	اليمن	2,940								
	13	المغرب	1,875								
	14	المغرب			31,850						
	15	المغرب	3,600								
	16	اليمن		8,820							
	17	المغرب				9,800					
	18	الصومال	1,440								
	19	الصومال			12,740						
	20	السودان	1,875								
	21	اليمن	3,675								
			15,405	**8,820**	**44,590**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**0**	**78,615**
1982	22	السودان			5,000						
	23	السودان	3,600								
	24	موريتانيا	2,190								
	25	المغرب	1,875								
	26	سوريا	2,940								
	27	موريتانيا			8,240						
	28	اليمن	3,675								
	29	اليمن				3,920					
			14,280	**0**	**13,240**	**3,920**	**0**	**0**	**0**	**0**	**31,440**
1983	30	العراق	27,930								
	31	السودان				4,800					
	32	السودان	1,875								
	33	اليمن					3,920				
	34	موريتانيا	750								
	35	العراق				27,000					
	36	سوريا					3,000				
	37	الأردن	3,990								
	38	الأردن					1,960				
	39	اليمن		5,700							
			34,545	**5,700**	**0**	**31,800**	**8,880**	**0**	**0**	**0**	**80,925**
1984	40	الصومال	1,500								
	41	اليمن					4,900				
	42	السودان			4,335						
	43	المغرب	1,875								
	44	اليمن	3,690								
			7,065	**0**	**4,335**	**0**	**4,900**	**0**	**0**	**0**	**16,300**
1985	45	اليمن	3,975								
	46	المغرب	3,600								
	47	المغرب	3,750								
	48	اليمن				5,100					
	49	الأردن	1,050								
	50	الأردن				2,660					
	51	الأردن					700				
	52	موريتانيا	2,190								
	53	العراق	27,930								
			42,495	**0**	**0**	**7,760**	**700**	**0**	**0**	**0**	**50,955**

جدول (أ-1): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2018) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
1986	54	اليمن	3,675								
	55	المغرب	1,875								
	56	سوريا	2,940								
	57	سوريا	2,400								
	58	المغرب		6,250							
	59	المغرب					2,500				
	60	موريتانيا			3,250						
	61	موريتانيا	1,500								
	62	تونس	3,675								
	63	الأردن	3,990								
	64	تونس	1,500								
			21,555	**6,250**	**3,250**	**0**	**2,500**	**0**	**0**	**0**	**33,555**
1987	65	تونس					3,450				
	66	اليمن		2,500							
	67	العراق					18,620				
			0	**2,500**	**0**	**0**	**22,070**	**0**	**0**	**0**	**24,570**
1988	68	المغرب	1,875								
	69	اليمن	3,690								
	70	الأردن					1,960				
	71	المغرب	7,350								
	72	الجزائر					18,620				
	73	موريتانيا				2,460					
	74	اليمن		6,150							
	75	مصر	4,687								
	76	اليمن	3,975								
	77	موريتانيا	2,190								
	78	اليمن					5,100				
	79	سوريا		8,200							
	80	الجزائر	27,930								
	81	العراق	27,930								
			79,627	**14,350**	**0**	**2,460**	**25,680**	**0**	**0**	**0**	**122,117**
1989	82	العراق	3,300								
	83	الأردن		5,320							
	84	مصر	5,250								
	85	المغرب			17,150						
	86	الجزائر		41,640							
			8,550	**46,960**	**17,150**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**72,660**
1990	87	موريتانيا			9,050						
	88	مصر				6,625					
			0	**0**	**9,050**	**6,625**	**0**	**0**	**0**	**0**	**15,675**
1991											
1992	89	المغرب			14,800						
	90	تونس	3,675								
			3,675	**0**	**14,800**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**18,475**
1993	91	موريتانيا			3,250						
			0	**0**	**3,250**	**0**	**0**		**0**	**0**	**3,250**
1994	92	اليمن	11,340								
	93	موريتانيا				2,460					
	94	الأردن			7,980						
	95	الجزائر			29,150						
			11,340	**0**	**37,130**	**2,460**	**0**	**0**	**0**	**0**	**50,930**
1995	96	اليمن		15,120							
	97	تونس	5,175								
	98	الأردن			5,320						
			5,175	**15,120**	**5,320**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**25,615**
1996	99	الجزائر			31,230						
	100	موريتانيا			4,955						
			0	**0**	**36,185**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**36,185**

جدول (أ-1): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2018) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عدي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
1997	101	الأردن				2,660					
	102	جيبوتي		367							
	103	اليمن			19,656						
			0	**367**	**19,656**	**2,660**	**0**	**0**	**0**	**0**	**22,683**
1998	104	الأردن							3,910		
	105	اليمن							9,057		
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**12,967**	**0**	**12,967**
1999	106	الجزائر							30,605		
	107	تونس	5,175								
	108	المغرب							10,878		
	109	تونس							5,072		
	110	لبنان	3,675								
			8,850	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**46,555**	**0**	**55,405**
2000	111	جيبوتي			245						
	112	لبنان							3,601		
	113	موريتانيا			4,000						
	114	المغرب				7,400					
	115	مصر							23,153		
			0	**0**	**4,245**	**7,400**	**0**	**0**	**26,754**	**0**	**38,399**
2001	116	الأردن							5,214		
	117	المغرب							14,504		
	118	مصر				15,750					
	119	مصر	23,625								
	120	تونس				3,450					
	121	تونس							6,762		
			23,625	**0**	**0**	**19,200**	**0**	**0**	**26,480**	**0**	**69,305**
2002	122	مصر							30,870		
	123	جيبوتي							420		
	124	لبنان	3,675								
			3,675	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**31,290**	**0**	**34,965**
2003	125	المغرب							11,100		
	126	جيبوتي			368						
	127	مصر			55,125						
			0	**0**	**55,493**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**0**	**66,593**
2004	128	القمر المتحدة	184								
	129	تونس							5,175		
	130	السودان			9,800						
	131	مصر							23,625		
			184	**0**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**28,800**	**0**	**38,784**
2005	132	موريتانيا			8,600						
	133	السودان							9,800		
	134	لبنان							6,825		
			0	**0**	**8,600**	**0**	**0**	**0**	**16,625**	**0**	**25,225**
2006	135	جيبوتي							350		
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**350**	**0**	**350**
2007	136	سوريا							2,000		
	137	لبنان							9,100		
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**0**	**11,100**
2008	138	القمر المتحدة		184							
	139	جيبوتي						614			
	140	سوريا							9,600		
	141	لبنان						18,200			
			0	**184**	**0**	**0**	**0**	**18,814**	**9,600**	**0**	**28,598**

جدول (أ-1): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2018) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
2009	142	الأردن	7,365								
	143	الأردن							12,275		
	144	المغرب							47,863		
	145	موريتانيا							9,120		
	146	المغرب				21,880					
			7,365	**0**	**0**	**21,880**	**0**	**0**	**69,258**	**0**	**98,503**
2010	147	الأردن				9,820					
	148	الأردن							17,185		
	149	المغرب							47,863		
	150	اليمن			43,000						
			0	**0**	**43,000**	**9,820**	**0**	**0**	**65,048**	**0**	**117,868**
2011	151	المغرب						13,675			
	152	مصر	43,725								
	153	مصر							58,300		
			43,725	**0**	**0**	**0**	**0**	**13,675**	**58,300**	**0**	**115,700**
2012	154	الأردن	7,365								
	155	اليمن		21,000							
	156	اليمن				24,000					
	157	تونس							15,935		
	158	تونس				12,750					
	159	تونس	9,562								
	160	المغرب				27,350					
			16,927	**21,000**	**0**	**64,100**	**0**	**0**	**15,935**	**0**	**117,962**
2013	161	السودان							9,800		
	162	اليمن		21,000							
	163	الأردن				12,790					
	164	الأردن			12,790						
	165	القمر المتحدة			787						
	166	تونس							12,000		
	167	تونس							20,000		
	168	المغرب							60,000		
			0	**21,000**	**13,577**	**12,790**	**0**	**0**	**101,800**	**0**	**149,167**
2014	169	موريتانيا			20,000						
	170	اليمن			36,510						
			0	**0**	**56,510**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**56,510**
2015	171	الأردن							13,285		
	172	مصر							78,880		
	173	مصر	59,160								
	174	السودان			39,900						
			59,160	**0**	**39,900**	**0**	**0**	**0**	**92,165**	**0**	**191,225**
2016	175	الأردن	9,964								
	176	موريتانيا				12,340					
	177	مصر				81,820					
			9,964	**0**	**0**	**94,160**	**0**	**0**	**0**	**0**	**104,124**
2017	178	الأردن				13,400					
	179	المغرب							69,500		
			0	**0**	**0**	**13,400**	**0**	**0**	**69,500**	**0**	**82,900**
2018	180	تونس				18,532					
	181	تونس								18,532	
	182	السودان								22,800	
	183	مصر								87,700	
	184	المغرب				41,125					
			0	**0**	**0**	**59,657**	**0**	**0**	**0**	**129,032**	**188,689**
المجمـــــوع			**431,250**	**146,751**	**450,331**	**374,892**	**64,730**	**32,489**	**693,627**	**129,032**	**2,323,102**

جدول (أ-2) : تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء حسب نوع القرض (1978 - 2018)

الدول المستفيدة من **القروض التلقائية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	6	33.724
الجمهورية التونسية	6	28.762
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	27.930
جمهورية السودان	5	11.100
الجمهورية العربية السورية	4	9.030
جمهورية الصومال	3	4.440
جمهورية العراق	4	87.090
الجمهورية اللبنانية	2	7.350
جمهورية مصر العربية	6	141.135
المملكة المغربية	10	29.550
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	7	10.320
الجمهورية اليمنية	9	40.635
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
	64	**431.250**

الدول المستفيدة من **القروض الممتدة**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	3	26.090
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2	60.380
جمهورية السودان	5	70.285
جمهورية الصومال	1	12.740
جمهورية مصر العربية	1	55.125
المملكة المغربية	3	63.800
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	8	61.345
الجمهورية اليمنية	3	99.166
جمهورية جيبوتي	2	0.613
جمهورية القمر المتحدة	1	0.787
	29	**450.331**

الدول المستفيدة من **القروض العادية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	1	5.320
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	41.640
الجمهورية العربية السورية	1	8.200
المملكة المغربية	1	6.250
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1	4.500
الجمهورية اليمنية	7	80.290
جمهورية جيبوتي	1	0.367
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
	14	**146.751**

الدول المستفيدة من **التسهيل التجاري**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	4.620
الجمهورية التونسية	1	3.450
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	18.620
الجمهورية العربية السورية	1	3.000
جمهورية العراق	1	18.620
المملكة المغربية	1	2.500
الجمهورية اليمنية	3	13.920
	11	**64.730**

الدول المستفيدة من **القروض التعويضية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	5	41.330
الجمهورية التونسية	3	34.732
جمهورية السودان	2	9.800
جمهورية العراق	1	27.000
جمهورية مصر العربية	3	104.195
المملكة المغربية	5	107.555
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	3	17.260
الجمهورية اليمنية	3	33.020
	25	**374.892**

الدول المستفيدة من **تسهيل التصحيح الهيكلي**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الأردنية الهاشمية	5	51.869
الجمهورية التونسية	6	64.944
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	30.605
جمهورية السودان	2	19.600
الجمهورية اللبنانية	3	19.526
جمهورية مصر العربية	5	214.828
المملكة المغربية	7	261.708
الجمهورية اليمنية	1	9.057
جمهورية جيبوتي	2	0.770
الجمهورية العربية السورية	2	11.600
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1	9.120
	35	**693.627**

الدول المستفيدة من **قرض تسهيل لنفط**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
جمهورية جيبوتي	1	0.614
الجمهورية اللبنانية	1	18.200
المملكة المغربية	1	13.675
	3	**32.489**

الدول المستفيدة من **قرض تسهيل دعم البيئة لمواتية للمشروعات لصغيرة والمتوسطة**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
جمهورية السودان	1	22.800
جمهورية مصر العربية	1	87.700
الجمهورية التونسية	1	18.532
	3	**129.032**

جدول (أ-3) : أرصدة التزامات القروض حسب الدولة المقترضة (2017 - 2018)

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 2017			نهاية عام 2018		
	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض
المملكة الأردنية الهاشمية	44,104		**44,104**	29,297		**29,297**
جمهورية السودان	56,164	7,980	**64,144**	66,703	9,120	**75,823**
الجمهورية العربية السورية	2,880		**2,880**	2,880		**2,880**
جمهورية الصومال	14,876		**14,876**	14,876		**14,876**
جمهورية العراق	29,115		**29,115**	20,161		**20,161**
جمهورية مصر العربية	183,729		**183,729**	137,703	35,080	**172,783**
المملكة المغربية	55,500	30,000	**85,500**	118,625		**118,625**
الجمهورية اليمنية	62,605	18,255	**80,860**	62,605	18,255	**80,860**
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	28,005		**28,005**	18,710		**18,710**
الجمهورية التونسية	9,600		**9,600**	30,998	9,266	**40,264**
المجمـوع	**486,578**	**56,235**	**542,813**	**502,558**	**71,721**	**574,279**

جدول (أ-4) : أرصدة التزامات القروض القائمة سنوياً (1978- 2018)

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة التزامات القروض*	أرصدة سحوبات القروض**
1978	6,563	6,563	6,563
1979	16,500	23,063	18,062
1980	11,750	48,687	42,187
1981	78,615	102,834	68,674
1982	31,440	129,733	111,700
1983	80,925	198,587	193,037
1984	16,300	189,388	183,423
1985	50,955	187,724	181,759
1986	33,555	195,558	183,843
1987	24,570	167,666	157,451
1988	122,117	226,484	213,717
1989	72,660	283,740	242,041
1990	15,675	244,329	233,379
1991	-	213,441	198,641
1992	18,475	189,467	179,467
1993	3,250	162,451	151,131
1994	50,930	203,450	167,985
1995	25,615	211,728	177,562
1996	36,185	218,253	186,905
1997	22,683	231,295	206,697
1998	15,023	227,413	199,314
1999	55,405	263,858	229,129
2000	38,399	276,416	250,459
2001	69,305	300,630	278,997
2002	34,965	278,180	275,970
2003	66,593	316,658	281,121
2004	38,784	280,182	252,695
2005	25,225	275,201	253,376
2006	350	262,611	231,511
2007	11,100	247,693	226,218
2008	28,598	283,693	251,111
2009	98,503	352,671	318,273
2010	117,868	418,105	356,614
2011	115,700	466,769	416,119
2012	117,962	509,723	440,605
2013	149,167	541,148	466,096
2014	56,510	474,284	402,047
2015	191,225	528,846	451,978
2016	104,124	570,911	542,869
2017	82,900	542,813	486,578
2018	188,689	574,279	502,558

* أرصدة التزامات القروض القائمة والمتمثلة بأرصدة سحوبات القروض مضافاً إليها الأرصدة غير المسحوبة من القروض القائمة.

** أرصدة السحوبات من القروض القائمة مطروحاً منها الأقساط المسددة.

جدول (أ - 5) : أسعار الفائدة المطبقة على تسهيلات الصندوق حسب الآجال خلال عام 2018

	ينـاير 2018	فـبراير 2018	مـارس 2018	أبريـل 2018	مـايو 2018	يونيـو 2018	يوليـو 2018	أغسطس 2018	سـبتمبر 2018	أكتوبـر 2018	نوفمـبر 2018	ديسـمبر 2018
أجل 7 سنوات	2.29%	2.51%	2.54%	2.45%	2.56%	2.50%	2.43%	2.49%	2.43%	2.56%	2.57%	2.46%
أجل 5 سنوات	2.16%	2.37%	2.40%	2.33%	2.44%	2.38%	2.32%	2.37%	2.31%	2.44%	2.45%	2.35%
أجل 4 سنوات	2.09%	2.27%	2.32%	2.26%	2.36%	2.32%	2.27%	2.30%	2.25%	2.37%	2.38%	2.29%
أجل 3 سنوات	2.01%	2.16%	2.22%	2.18%	2.27%	2.24%	2.20%	2.22%	2.18%	2.29%	2.31%	2.23%
أجل 6 أشهر	1.72%	1.76%	1.87%	1.95%	1.95%	1.96%	1.96%	1.88%	1.87%	1.91%	2.01%	2.05%

الشكل رقم (6) : أسعار الفائدة المطبقة على تسهيلات الصندوق حسب الآجال خلال الفترة (2003 - 2018)

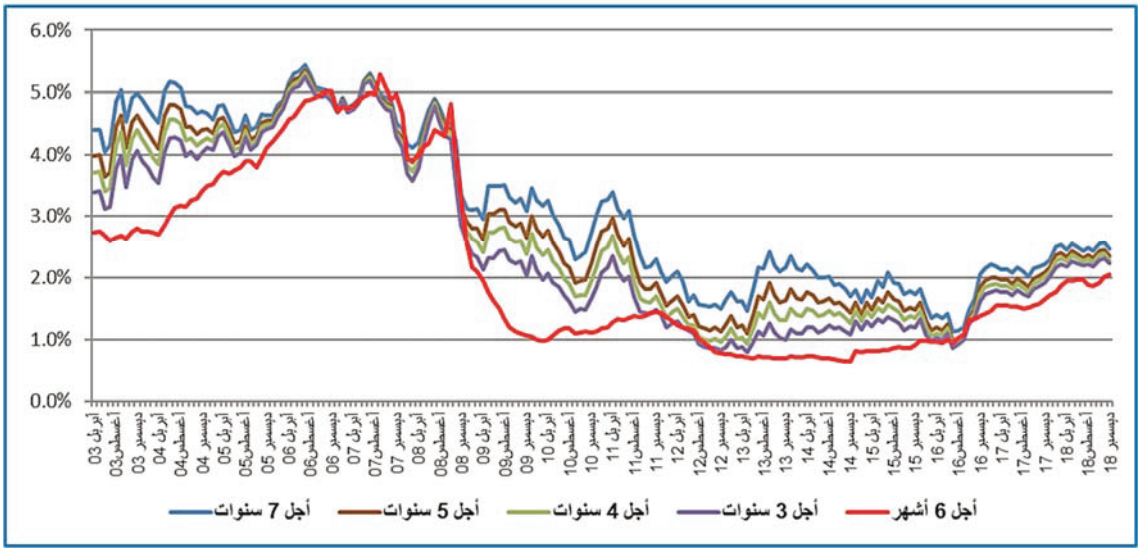

ملحق رقم (2): رأس المال

جدول (ب-1) : رأس المال كما في 31 ديسمبر 2018

(ألف دينار عربي حسابي)

	الدولة	مقدار المساهمة برأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع			
			المدفوع بالعملة الوطنية	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام **	إجمالي المدفوع
1-	المملكة الاردنية الهاشمية	14,850	80	7,795	6,975	14,850
2-	دولة الامارات العربية المتحدة	52,950	300	27,725	24,925	52,950
3-	مملكة البحرين	13,800	80	7,220	6,500	13,800
4-	الجمهورية التونسية	19,275	100	10,113	9,063	19,275
5-	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	116,850	760	61,115	54,975	116,850
6-	المملكة العربية السعودية	133,425	760	69,878	62,788	133,425
7-	جمهورية السودان	27,600	200	9,800	13,000	23,000
8-	الجمهورية العربية السورية	19,875	80	7,120	9,363	16,563
9-	جمهورية الصومال	11,025	80	3,920	5,188	9,188
10-	جمهورية العراق	116,850	760	61,115	54,975	116,850
11-	سلطنة عمان	13,800	80	7,220	6,500	13,800
12-	دولة قطر	27,600	200	14,400	13,000	27,600
13-	دولة الكويت	88,200	500	46,200	41,500	88,200
14-	الجمهورية اللبنانية	13,800	100	7,200	6,500	13,800
15-	دولة ليبيا	37,035	186	19,427	17,423	37,035
16-	جمهورية مصر العربية	88,200	500	46,200	41,500	88,200
17-	المملكة المغربية	41,325	200	21,688	19,438	41,325
18-	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	13,800	80	7,220	6,500	13,800
19-	الجمهورية اليمنية	42,450	280	16,535	19,975	36,790
20-	دولة فلسطين*	5,940	-	-	-	-
21-	جمهورية جيبوتي	675	5	245	313	563
22-	جمهورية القمر المتحدة	675	5	245	313	563
	المجموع	**900,000**	**5,336**	**452,379**	**420,710**	**878,425**

* تم تأجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

** التحويل من الاحتياطي العام إلى رأس المال تمّ على مرحلتين:

الأولى: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تمّ رسملة جزءٍ من الاحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال الذي كان مصرّحاً به آنذاك والبالغ 271.7 مليون دينار عربي حسابي.

الثانية: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2013 تم زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي، والاكتتاب بنصف الزيادة وبقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي بنفس نسب الحصص المكتتب بها، وتم تسديد نصف الاكتتاب من خلال رسملة الاحتياطيات والنصف المتبقي والبالغ 149.01 مليون دينار عربي حسابي يتم تسديده نقداً من قبل الدول الأعضاء وعلى خمسة أقساط سنوية متساوية بدءاً من أبريل 2014.

ملحق رقم (3)

عدد المستفيدين من أنشطة معهد السياسات الاقتصادية (الدورات/ حلقات العمل/ الندوات)
خلال الفترة من 1 / 1 / 1988 حتى 31 / 12 / 2018

	ما قبل 1988	الدورات	الدورات المشتركة مع IMF	الدورات / الحلقات المشتركة مع WTO	حلقات العمل	حلقات العمل مشتركة مع IMF	حلقات العمل المشتركة مع WTO/IMF	الندوات	الندوات المشتركة مع IMF	المجموع
عدد الأنشطة		180	143	35	13	9	3	5	4	392
الأردن	14	338	295	73	26	19	6	3	4	778
الامارات	32	374	223	89	14	16	4	7	10	769
البحرين	9	281	175	39	9	13	5	7	4	542
تونس	11	267	216	57	19	10	5	3	3	591
الجزائر	6	206	199	42	16	15	4	4	3	495
جيبوتي	0	33	311	2	0	2	2	0	0	350
السعودية	16	451	371	75	25	20	6	16	9	989
السودان	14	330	295	60	14	16	5	4	6	744
سورية	8	268	245	78	68	18	5	3	4	697
الصومال	8	25	43	2	0	0	0	1	0	79
العراق	13	233	441	38	15	8	5	3	2	758
عُمان	9	279	233	64	17	13	6	7	6	634
فلسطين	0	230	185	43	10	7	5	2	3	485
قطر	5	200	136	29	19	16	5	10	3	423
القمر المتحدة	0	6	15	11	1	1	0	0	2	36
الكويت	10	287	189	24	12	9	5	5	2	543
لبنان	2	164	162	52	24	14	3	2	9	432
ليبيا	0	220	131	22	13	7	4	3	1	401
مصر	2	382	254	63	21	17	6	2	7	754
المغرب	15	255	290	38	15	15	6	3	4	641
موريتانيا	9	201	185	31	10	13	1	5	4	459
اليمن	21	208	216	34	17	19	5	4	5	529
المجموع	204	5,238	4,810	966	365	268	93	94	91	12,129

صنـدوق النقـد الـعربـي
ARAB MONETARY FUND

الدائرة الاقتصادية والفنية
صندوق النقد العربي
ص.ب. 2821، أبوظبي – دولة الامارات العربية المتحدة
هاتف: 6171552 2 971+
فاكس: 6326454 2 971+
البريد الالكتروني: economic@amfad.org.ae
Website: http://www.amf.org.ae